



فرشات حرباوي

أكثر من 35 عاما من الخبرة



فرشات حرباوي بأفضل مقاييس الجودة العالمية خامات أوروبية
فرشات حرباوي
نهتم بصحتكم أكثر



1700 800 900

WWW.HERBAWI.COM

السيد محمد نافذ الحرباوي
المهندس ناصر العسيلي
السيد معاوية القواسمي

سكرتاريا التحرير:

سعد جرادات
أمجد الأشهب

تدقيق التحرير:

آية أبو ميالة

إعداد:

جهاد القواسمي
وسام شويكي

تصميم:

رامي للإعلان والتصميم

rami
Design & Advertisement

3 كلمة العدد.

4 قانون ضريبة الدخل (أسئلة وملاحظات).

12 ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يرفع حملة الشفاء للكشف المبكر عن مرض السرطان.

13 ملتقى رجال الأعمال يوطد علاقته في الأردن



15 ملتقى رجال الأعمال يستقبل سفراء الدول الناطقة باللغة الاسبانية.

16 ملتقى رجال الأعمال في زيارة لمدينة نابلس.



22 ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في زيارة إلى الأردن.

27 د. جواد ناجي - وزير الإقتصاد في لقاء مع الملتقى.



31 المناطق الصناعية إلى أين؟

36 شركة سوبر نمر من ليالي الفقر الباردة لنموذج اقتصادي فلسطيني وطموح لا ينتهي.



بسم الله الرحمن الرحيم

منذ عقدين من الزمن انطلقت مسيرة ملتقى رجال الأعمال الفلسطينيين حين قرر مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين تأسيس هذه المنارة الاقتصادية في مدينة خليل الرحمن قلعة الاقتصاد الوطني الفلسطيني لتمكين رجال الأعمال والصناعيين من القيام بواجبهم في بناء اقتصاد وطني قادر، ليكون عماداً قوياً في بناء دولتنا المستقلة وللمساهمة في دعم صمود أهلنا وتأمين العيش الكريم لجميع أبناء شعبنا الفلسطيني، واليوم وبعد قرابة العشرين عاماً يضم الملتقى ما يزيد عن المائتين وخمسون عضواً من كبار رجال الأعمال والاقتصاديين ورجال الصناعة يشغلون أكثر من عشرون ألف موظف وعامل يستثمرون مئات الملايين من الدولارات في مصانع وشركات استطاعت من خلال العمل الدؤوب والرؤيا المستنيرة من تأسيس نواة قوية وصلبة من الصناعات التي تضاهي أفضل المنتجات العالمية يزودون بها السوق المحلي والأسواق الإقليمية والدولية.

والى جانب هذا الدور المهم في بناء اقتصادنا الوطني قام ملتقى رجال الأعمال وبشراكة ودعم كبير من اعضاء بتبني العديد من المشاريع والبرامج في اطار المسؤولية الاجتماعية في المجالات الصحية والتعليمية ودعم أهلنا في الوطن والشباب ايماناً منا بأهمية العمل في البناء والتطوير الاقتصادي والتنمية المجتمعية على حد سواء.

كما ونؤكد أن رجال الأعمال ورجال الصناعة مستمرين في مسيرة البناء والاستثمار، وسيبقى الملتقى المظلة التي تعمل مع كافة الجهات الرسمية والأهلية ومؤسسات القطاع الخاص للمضي قدماً في تطوير وبناء اقتصادنا الوطني ليكون عماداً قوياً وشامخاً وصولاً الى دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس ان شاء الله.

محمد نافذ الحرباوي
رئيس الملتقى

40 أخبار الهيئة العامة.

50 كريستال أبو اسنيّة هكذا نسجت مصانعنا خيوط النجاح والإبداع.



54 العلاقة بين الجامعات الفلسطينية والقطاع الخاص.

58 تحديات وآفاق كلمة مجلس الإدارة.

60 استثمار الموارد الطبيعية والإقتصادية في المنطقة المسماة (ج) بضاعف حجم الإقتصاد الفلسطيني!!

76 نمواً ملحوظاً في قطاع صناعة الأحذية.

80 هل أن الأوان لإصدار الجنية الفلسطيني؟



84 الناس يستجيبون للتخفيف.

أسئلة وملاحظات أولية على القرار بقانون للعام 2014

دراسة أعدتها
شركة باديكو القابضة

« القرار بقانون للعام 2014 جاء لغايات إجراء التعديل على القانون الأصلي 8 / 2011 »

أولاً :

أ. إلغاء الفقرة (14) من المادة (7) من القانون الأصلي. فقد كانت هذه الفقرة 7 / 14 تنص على : « إعفاء أرباح الأسهم وحصص الأرباح الموزعة من قبل الشخص المقيم ». وأستبدلت هذه المادة بتعديل البند (5) من المادة (16) من القانون. ب. تعديل الفقرة (16) من المادة (7) من القانون الأصلي. فقد كانت تنص على إعفاء ما نسبته (25 %) من أرباح شراء وبيع الأسهم والسندات من الضريبة مع عدم رد أي نفقات أو مبالغ للأرباح مقابل هذا الإعفاء .

النص التعديلي :

« تعفى من الضريبة الأرباح الرأسمالية الناجمة عن بيع الأوراق المالية من المحافظ الإستثمارية ».

الإستفسارات :

1. الإعفاء حسب النص يشمل الأرباح الناجمة عن بيع الأوراق المالية من المحافظ الإستثمارية فقط .
2. الإعفاء لم يشمل إعفاء الأرباح الناجمة عن شراء وبيع الأسهم والسندات بمعنى أن أرباح الشراء والبيع للأسهم في السوق المالي تكون خاضعة للضريبة على هذا الأساس .
- ما هي آلية تحصيل الضريبة سواء كانت من الشركات أو الأفراد ، هل سيقوم السوق المالي بذلك في ظل وجود حركات كبيرة يوميا على البيع والشراء لعدد كبير من الأشخاص ، ثم كيف سيعالج موضوع الربح والخسارة اليومية لنفس الشخص من نفس الأسهم أو أسهم متنوعة والقانون ينص على سنوية الضريبة ؟
3. لا يوجد تعريف للمحفظة الإستثمارية في القانون ، فهل المعنى بها المحافظ المسجلة لدى البنوك والشركات بإعتبارها محفظة إستثمارية ، أم أن مدة الإحتفاظ بالأوراق المالية هي التي تحدد

3. كانت الإشارة في التعديل فقط إلى القانون الأصلي دون الإشارة لتعديل مجلس الوزراء ، من هنا هل بالإمكان الأستنتاج بأن هذا التعديل قد ألغى تعديل مجلس الوزراء ضمناً بحيث تصبح الضريبة حسب الوارد في القانون الأصلي وهي (15 %) كون التعديل أشار إلى القانون الأصلي .

4. أن التعديل بإستيفاء الضريبة على هذا النحو وحسب النص الوارد فيه يعني إزدواجية دفع الضريبة عن نفس مصدر الإيراد ، بل يتكرر الإخضاع للضريبة لهذا المصدر وب نفس النسبة لمرات متعددة طالما هنالك توزيعات .

5. كيف سيتم معالجة ذلك في ظل وجود مصادر دخل أخرى للشركة بالإضافة إلى الأرباح الموزعة ، وكيف سيتم معالجة مصروفات ونفقات الشركة في ظل هكذا وضع ؟

6. حسب المادة (5) من التعديلات بأن الضريبة تفرض وتحصل بموجب هذا التعديل على الدخول المتحققة في سنة 2014 وما يليها ، فهل هذا يعني :

7. أن التطبيق سيكون في العام 2015 على الدخول التي تحققت في العام 2014 ؟
أم أن التطبيق سيكون في العام 2014 على الدخول التي تحققت في العام 2013 ؟

ثالثاً :

التعديل الثالث : تعديل المادة (16) (الشرائح الضريبية) بإضافة بند جديد لها .

– النص التعديلي : « تستوفى الضريبة على الفوائد الناجمة عن برامج التمويل المخصصة لتحفيز الشركات الصغيرة » .

– هذا التعديل جيد ، هدفه تحفيز البنوك وشركات الإقراض على منح قروض للمشاريع الصغيرة مما يدعم الإقتصاد ويخلق فرص عمل .. إلخ .

الإستفسارات :

1. جاء النص لتحفيز الشركات الصغيرة وهذا يعني أن من يقترض يجب أن يكون مسجلاً كشركة صغيرة ، وهذا التحفيز سيطبق فقط على الشركات حسب تعريفها في القانون الضريبي / مادة التعريفات، كونه لا يوجد تعريف للشركة الصغيرة .
2. المشاريع الصغيرة في الغالب يملكها أفراد وليس شركات، مما يحرمهم من الإستفادة من هذا التعديل بموجب هذا النص ، أم أن عليهم تكوين وتسجيل شركة للاستفادة ؟

3. إذا كان المقصود بهذا التعديل هو تحفيز النشاطات والمشاريع والإستثمارات الصغيرة ، فإن النص الحالي يتطلب التعديل ليعطى هذا المعنى بدلاً من الشركات الصغيرة .

4. لم ينص التعديل على معالجة موضوع المراجعة في البنوك الإسلامية التي تقوم بنفس العمل لتشجيع النشاطات الصغيرة . وطالما لا يوجد نص على إعفاء المراجعة يكون القانون قد عالج الفوائد البنكية فقط دون المراجعة مما يحرم البنوك الإسلامية من هذا التعديل وبالتالي عدم قيامها بذلك في ظل وجود شريحة مجتمعية تلجأ للبنوك الإسلامية لتمويل مشاريعها الصغيرة .

رابعاً :

التعديل الرابع : إلغاء الفقرة (8) من المادة (31) من القانون الأصلي - والمتعلق بخصم الضريبة من المصدر .

– نص الفقرة حسب القانون الأصلي : « يخضع لضريبة الدخل المتحقق من فوائد الودائع والعمولات وأرباح الودائع المشاركة في إستثمار البنوك والشركات المالية التي لا تتعاطى بالفائدة والمدفوع لأي شخص من قبل البنوك والشركات المالية في السلطة الوطنية بنسبة (5 %) على أن تعتبر هذه المبالغ المقتطعة ضريبة قطعية بالنسبة للشخص الإعتباري غير المقيم والشخص الطبيعي ، ويستثنى من أحكام هذه الفقرة فوائد وأرباح الودائع والعمولات المترتبة للبنوك لدى البنوك الأخرى في السلطة الوطنية ».

الإستفسارات :

1. هذا التعديل جاء فقط لمعالجة خصم هذه الضريبة من المنبع كون المادة الملغاة موجودة في مادة خصم المصدر ، أي إمتناع الأشخاص عن خصم الضريبة من المنبع على الودائع وغيرها .
2. تبقى هذه الدخول خاضعة للضريبة بموجب قانون ضريبة الدخل ، حث أن الإعفاء يجب أن يكون بوجود نص على الإعفاء في المادة رقم (7) وهذا غير موجود ، فتكون هذه الدخول بذلك خاضعة للضريبة حسب القانون .
3. أن خضوع هذه الدخول للضريبة بموجب هذا التعديل سيكون مقتصرًا على الشركات المقيمة فقط ، وهي التي تقدم حساباتها للدوائر الضريبية بحيث تشمل حساباتها تلك الإيرادات وتحاسب عنها ضريبياً حسب الشرائح والقانون الضريبي.

4. في حين لا يتم تحصيل هذه الضريبة من الشركات (الشخص المعنوي) غير المقيم وكذلك الأشخاص المقيمين وغير المقيمين لعدم تقديم حساباتهم للدوائر الضريبية ، فتكون المنفعة لهذه الفئة فقط . وهذا يساعد على التهرب الضريبي للأشخاص الإعتباريين غير المقيمين وكذلك للأفراد .
وباختصار :

إن التعديلات المذكورة والتي سيبدأ تطبيقها في العام 2014 (أو على أرباح العام 2014) لم تكن في صالح تشجيع الإستثمار واستقطاب المستثمرين سواء من الداخل أو الخارج من عدة نواحي :

1. الشريحة الضريبية (نسبة الضريبة) والبالغة بحدود (20 %) ، لم يتم تخفيضها إلى (15 %) حسب وعد الوزير والحكومة خلال الحوار الوطني و ذلك حسب تفسير دائرة الضريبة بأن الشريحة بقيت (20 %) .

2. اخضاع الأرباح سواء على شكل حصص أرباح أو توزيعات نقدية بضرية (10 %) متدرجة بنفس النسبة لكل عملية توزيع يعني :

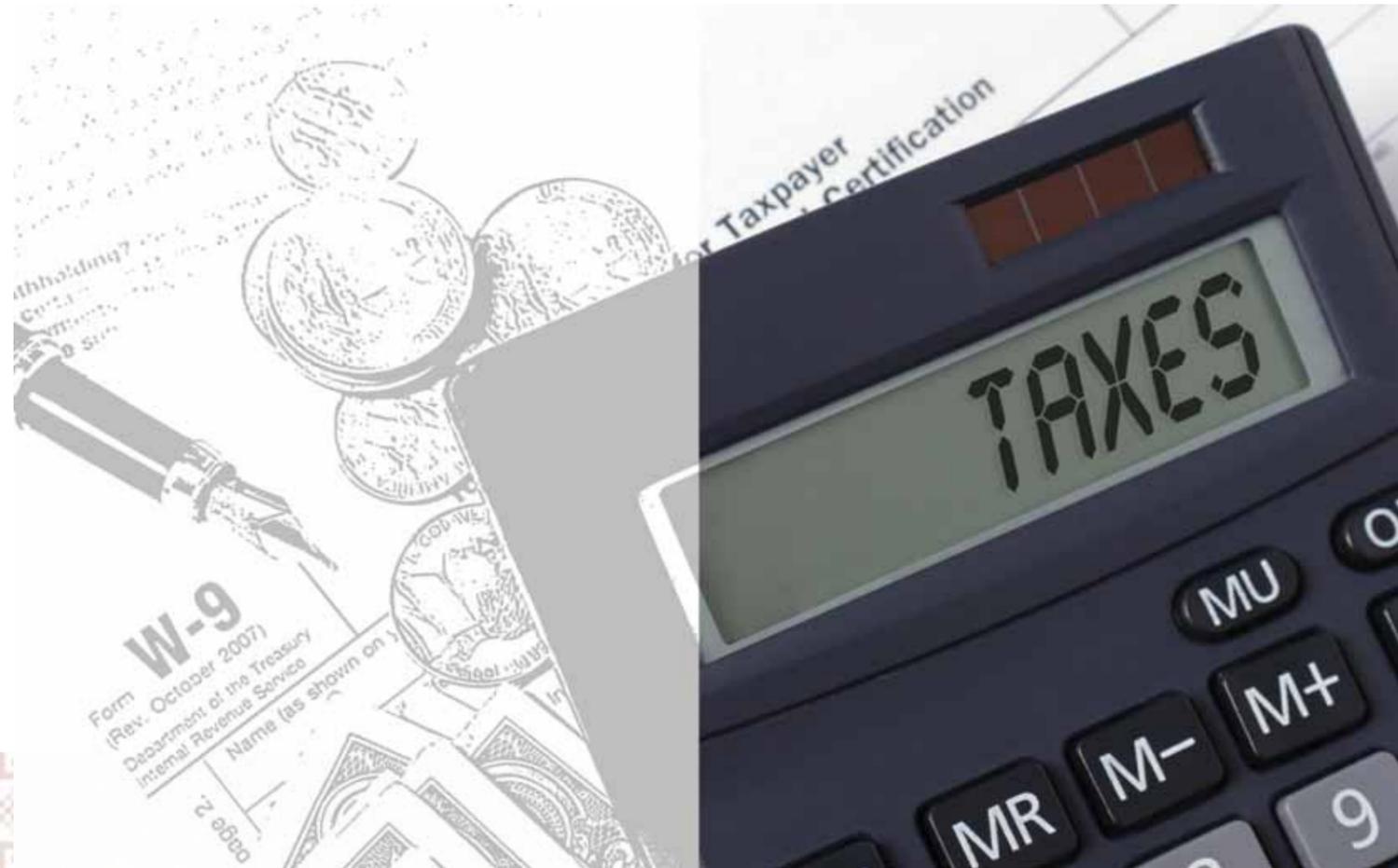
أ - إن دفع الشركات المستثمرة للضريبة على هذا النحو يعني أنه قد تصل إلى (35 %) بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة مما يجعل الإستثمار بهذا الشكل غير مجدي ، خاصة وأنه لا يوجد في القوانين الضريبية حول العالم فرض ضريبة على حصص الأرباح غير الموزعة (الأسهم المجانية) . كما أن هذا التعديل قد يؤدي إلى هجرة الإستثمار إلى الخارج .

ب - عزوف الشركات عن طريقة إستثمارها الحالية في عدة شركات ، حيث تستثمر كل منها في الأخرى وهكذا. واللجوء إلى الإستثمار مباشرة لدى شركة محددة يختارها دون غيرها ، مما يضعف بعض الشركات وربما إفعالها مع ما ينتج عن ذلك من أثر إقتصادي أو مالي وكذلك إجتماعي (العمالة والموظفين) ، كما أنه لا يشجع على العمل الإستثماري المؤسسي بل إنه يشجع العمل والإستثمار الفردي.

3. ارباك السوق المالي بإخضاع أرباح شراء وبيع الأسهم والسندات للضريبة وهذا بحاجة إلى وجود آلية لمعالجة كافة حركات الشراء والبيع لكل شخص وإحتساب الضريبة على أرباحه بشكل يومي دون معالجة للخسارة التي قد يتعرض لها هذا الشخص من هذه العمليات ودون إعتبار لسنوية الضريبة .

4. عدم إدراج الفوائد التي سيحققها البنك من أعمال المرابحة لدعم وإقراض المشاريع الصغيرة لعدم وجود نص عليها في القانون المعدل ، مما يعني التمييز في المعاملة الضريبية بين البنوك التجارية والإسلامية التي يتعامل معها قطاع واسع.

5. وجود تهرب ضريبي من الشركات غير المقيمة والأشخاص الطبيعيين سواء كانوا مقيمين أو غير ذلك نتيجة لإلغاء إستيفاء الضريبة من المصدر الناتج عن إلغاء البند 8/ من المادة 31 على أرباح الودائع ، وهذا يعني أن من سيدفعها هو الملتزم ضريبيا فقط وهي الشركات المقيمة نظرا لإلزام القانون لها بتقديم حساباتها متضمنة تلك الأرباح بعكس الأفراد العاديين والشركات غير المقيمة التي تحقق مثل هذه الأرباح .



6. لم يعرف القانون المحفظة الإستثمارية المعفاة أرباحها بموجب هذا التعديل مما سيخلق نوع من الاجتهاد والتأويل لتفسيرها من قبل مأمور الضريبة والمكلفين . فهل هذا يعني أن على الشركات توزيع الأسهم والسندات لديها إلى أسهم معدة للبيع وأخرى محفظة إستثمارية ، أم أن السهم يجب أن يمر على تملكه من الشركة مدة معينة قبل بيعه ليكون ضمن المحفظة الإستثمارية أم ماذا ؟؟

7. لم ينص التعديل على عدم رد أي مبالغ من النفقات إلى أرباح الشركة مقابل إعفاء أرباح المحفظة ، وهذا يعني أنه سيتم رد جزء من النفقات (إستبعاد النفقات) مقابل الدخل المعفي الناتج من أرباح المحفظة الاستثمارية رغم وجود مثل هذا النص في المادة في القانون الأصلي .

8. مسألة تطبيق تحصيل الضريبة بنسبة (10 %) من المصدر على حصص الأرباح غير واضح هل سيتم تطبيقها في العام 2015 عن أرباح العام 2014 ، أم ستطبق في العام 2014 عن أرباح العام 2013 ؟

 دولة فلسطين الرئيس محمود عباس رقم 12-03-2014 767	 دولة فلسطين الرئيس محمود عباس رقم 12-03-2014 767
مادة (4) لكل المادة رقم (31) من القانون الأصلي وبذلك بإنهاء الفترة رقم (8) منها.	قرار بقانون رقم () لسنة 2014م بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته ولا سيما أحكام المادة (43) منه، والقرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل، وبناءً على تشييع مجلس الوزراء بتاريخ 2014/3/4، وبناءً على الصلاحيات المفوضة لذلك، وتحققاً للمصلحة العامة، وبإسناد الشعب العربي الفلسطيني،
مادة (5) تُعرض ضريبة الدخل وتُحسب على الفاعل المُستحق في سنة 2014م وما يتبعها وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون.	مادة (1) يُشر إلى القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل لتفويت إجراء هذا التعديل بالقانون الأصلي.
مادة (6) يُأخذ كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون.	مادة (2) تُلغى الفترة (14) ولتعدل الفترة (16) من المادة رقم (7) من القانون الأصلي لتصبح على النحو الآتي: 16. الأرباح الرأسمالية للناصلة عن بيع الأوراق المالية من المحافظ الإستثمارية.
مادة (7) يُعرض هذا القرار بقانون على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها لإقراره.	مادة (3) تعدل المادة (16) من القانون الأصلي على النحو الآتي: 1. تُعدل للفترة (5) لتصبح على النحو الآتي: تُستوفى الضريبة بنسبة (10%) على الأرباح سواء كانت على شكل حصص أرباح أو توزيعات نقدية على أن تقتطع من المصدر. 2. تُعدل للفترة الجديدة لتصل الرقم (6) على النحو الآتي: تُستوفى الضريبة بنسبة (10%) على الفوائد الناتجة عن برامج التمويل المُخصصة لتطوير الشركات الصغيرة.
مادة (8) على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار بقانون كل فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2014/03/11
محمود عباس رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية	

ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يستقبل وزير الصناعة والتجارة الأردني

مستوى العلاقات بين البلدين الشقيقين.

وطالب الحرباوي من الجانب الاردني ضرورة العمل لتسهيل حركة رجال الاعمال الفلسطينيين، لما في ذلك من اثر ايجابي على استدرج الاستثمارات وتعزيز الصمود الفلسطيني على أرضه.

بدوره أكد الدكتور حاتم الحلواني، وزير الصناعة والتجارة الأردني على ضرورة رفع مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين في هذه المرحلة وذلك لتذليل المعوقات الاسرائيلية، مشيراً الى أن المملكة الأردنية كانت وستبقى دوماً سنداً للقضية الفلسطينية، مشدداً على حرص الأردن ملكاً وحكومة وشعباً على دعم القضية حتى قيام الدولة الفلسطينية.

استقبل ملتقى رجال الاعمال برئاسة محمد نافذ الحرباوي وبحضور أعضاء مجلس الادارة ، والدكتور جواد ناجي وزير الاقتصاد الوطني، ورئيس وأعضاء غرفة تجارة وصناعة الخليل وعدد من رجال الأعمال في مقر ملتقى رجال الأعمال، الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة الأردني ووفدا اقتصاديا من المملكة الاردنية الهاشمية بحضور السفير الاردني في فلسطين خالد الشوابكة.

وتحدث رئيس ملتقى رجال الاعمال، عن أهمية العلاقات التاريخية على مختلف أصعدتها بين الجانبين الأردني والفلسطيني، حيث أكد أنه آن الأوان للاهتمام بالصعيد الإقتصادي والعمل على رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين والذي لم يصل الى



ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني
Palestinian Businessmen Forum

أخبار الملتقى



ملتقى رجال الأعمال يشارك في مؤتمر تركيا بوابة فلسطين إلى العالم

ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يستقبل وزير خارجية الأوروغواي

استقبل نائب رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني المهندس ناصر العسيلي وزير خارجية الأوروغواي الدكتور لويس الماغرو يرافقه سفير دولة الأوروغواي لدى دولة فلسطين ومدير دائرة الشؤون الاقتصادية الدولية والمدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار، وذلك بحضور أعضاء مجلس الإدارة، د. اسماعيل الجبريني، ايمن نيروخ، زهير القصرراوي، كاظم حسونة وعامر العسيلي من أعضاء الهيئة العامة.

في بداية اللقاء رحب العسيلي بالضيوف الكرام في مدينة الخليل وملتقى رجال الأعمال الفلسطيني وقدم لمحة عن أهمية مدينة الخليل الحضارية والدينية ولمحة عن تأسيس ملتقى رجال الأعمال ودوره في خدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال ما يمثله من قاعدة تشمل جميع القطاعات التجارية والصناعية والخدماتية.

وبدوره وزير خارجية الأوروغواي شكر ملتقى رجال الأعمال على الاستقبال، وأكد أن هدف الزيارة هو تبادل المعلومات بين الطرفين للعمل على زيادة الاستثمار والتعاون التجاري والصناعي بين البلدين.

وتم خلال اللقاء التباحث في سبل التعاون بين فلسطين والأوروغواي في كافة المجالات الاقتصادية من خلال تبادل المعلومات التجارية بين البلدين، كما وتم الاتفاق على عقد ورشة عمل متخصصة تحاكي أهمية التبادل التجاري وتزيل العقبات لتسهيل التبادل والتعاون الاقتصادي بين البلدين.



كما وتم التباحث في آلية الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأوروغواي وصعوبة الحصول عليها، حيث أكد السفير على أنه خلال شهرين سيتم ترتيب إصدار التأشيرة في مدينة رام الله.

شارك ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً برئيس مجلس إدارته السيد محمد نافذ الحرباوي وأمين الصندوق السيد زهير القصرراوي وعضو مجلس الإدارة السيد معاوية القواسمة والسيد فايز العملة والسيد حمدي داوود من أعضاء الهيئة العامة للملتقى في مؤتمر تركيا بوابة فلسطين إلى العالم.

حيث أن هذا المؤتمر يشكل فرصة كبيرة لإيجاد وتكوين شبكة علاقات بين رجال الأعمال الفلسطينيين في كافة أنحاء العالم، والعمل على تعزيز الشراكات بين رجال الأعمال بهدف إيجاد فرص استثمارية لتعزيز الاقتصاد الوطني الفلسطيني والمنتج الوطني الفلسطيني، كما وتشكل فرصة قوية للتواصل مع السوق التركي بهدف تكوين شراكات مع رجال الأعمال الأتراك.

كما وتم خلال المؤتمر إقامة معرض لأهم الصناعات والخدمات والشركات الفلسطينية.

ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يري حملة الشيماء للكشف المبكر عن مرض السرطان



من جانبه أكد رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني الراعي الرسمي لهذه الحملة أن على كل مواطن في هذه البلد أن يتحمل مسؤوليته في مواجهة هذا المرض من خلال ما يستطيع أن يقوم به من دور في توعية الناس وتقديم الدعم المادي أو المعنوي، كما وأكد وقوف ملتقى رجال الأعمال مع كل هذه المبادرات التي تندرج في نطاق مسؤولية رجال الأعمال الاجتماعية في خدمة هذا المجتمع من خلال رعايتهم مثل هذه الحملات، وان رعاية حملة الشيماء هي حلقة في سلسلة المبادرات التي رعاها وقدمها الملتقى والتي كان أهمها بناء الطابق الجديد في مستشفى عالية الحكومي ومطالبا وزير الصحة بان تقوم الحكومة بتحمل مسؤوليتها في تجهيز هذا الطابق ليخدم محافظة الخليل بشكل عام.

وبدوره د. جواد عواد وزير الصحة أكد أن الوقاية خير من العلاج، وأعلن أن من صلب أولويات الحكومة دعم هذه الحملات التوعوية لمواجهة هذا المرض.

كما وتم خلال الحملة الإعلان عن أماكن الفحص في شتى المحافظة وتم الإعلان عن اختتام الحملة بمارشون رياضي يجوب المدينة.

برعاية رئيسية ومشاركة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً بالسيد محمد نافذ الحرباوي عن انطلاق حملة الشيماء للكشف المبكر عن مرض سرطان الثدي والتي جاءت بمبادرة من مسؤول الجودة والتطوير في المستشفى الأهلي في الخليل الدكتور جهاد شاور والذي أكد في أن هذه الحملة هي حملة توعوية للتحقيق وليس التخويف وان هدفها الأساسي تشجيع السيدات على الفحص المبكر للمرض من خلال الفعاليات التي سوف تعلن عنها الحملة بهدف محاربة المرض في بدايته.



لقاء بين ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني وشبكة معاً الإخبارية لبحث سبل التعاون



التقى مجلس إدارة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً برئيس مجلس الإدارة السيد محمد نافذ الحرباوي بالمدير العام لشبكة معاً الإخبارية السيد رائد عثمان وذلك بحضور أعضاء مجلس إدارة الملتقى والطواقم التنفيذي للملتقى.

حيث ناقش الطرفان سبل التعاون المشترك للوصول إلى واقع اقتصادي أفضل، كما وتم الاتفاق على العمل سوياً لدعم المنتج الوطني الفلسطيني، وتم التطرق إلى أهمية ودور الإعلام الفلسطيني في دعم الاقتصاد وإزالة العقبات أمام تطور الاقتصاد الوطني.

وفي نهاية اللقاء اتفق الطرفان على عقد المزيد من اللقاءات للعمل على صياغة تعاون حقيقي بين الوكالة والملتقى.

في زيارة لملتقى رجال الأعمال الفلسطيني السفير الأردني:

" الحكومة الأردنية تُولي اهتماماً خاصاً لدعم الإقتصاد الفلسطيني وزيادة حجم التبادل التجاري "



استقبل السيد محمد نافذ الحرباوي رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني سعادة السفير الأردني لدى السلطة الفلسطينية السيد خالد الشوابكة ونائبه السيد محمد الشبار وذلك بحضور أعضاء مجلس الإدارة السادة: ناصر العسيلي، جودي ابو اسنينة، معاوية القواسمة، زهير القصراري، أيمن نيروخ، د. اسماعيل الجبريني، كاظم حسونة ومدير الملتقى سعد جرادات.

واستهل السيد نافذ اللقاء مرحباً بالضيوف الكرام ومقدماً نبذه عن ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني والدور الذي يمثله في الإقتصاد الوطني، ممثلاً لأكثر من مائتين وخمسون عضواً هم نخبة من رجال الأعمال الفلسطينيين،

مستعرضاً أهم النشاطات والانجازات المحققة بهدف تأمين بيئة استثمارية تعمل على تشجيع المستثمرين من مختلف أرجاء الوطن وخارجه.

وأشاد سعادة السفير الأردني بدوره إلى أهمية هذا الصرح الاقتصادي وضرورة استثمار هذه القوة الاقتصادية المؤثرة لتذليل أي عقبات تقف عائقاً أمام تطور الإقتصاد الفلسطيني وزيادة التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين، انطلاقاً من العمق التاريخي لهذه العلاقة ووصولاً إلى اهتمام وحرص الاردن الدائم حكومة وشعباً على مصالح المواطن الفلسطيني، وتوجيهات جلالة الملك الأردني والتي تعزز دوماً صموده على أرضه ودفاعه عن مقدساته.

وانطلاقاً من ضرورة زيادة حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين استعرض الحضور أهم المشاكل التي تعتبر عائقاً أمام هذا التطور كالتالي:

- القيود المفروضة على المستثمر الفلسطيني في الاردن، وخاصة فيما يتعلق بتسجيل ملكيته وضرورة التحرر من هذه القيود والتعامل معه كأبي مستثمر أجنبي على أراضي المملكة، لما لذلك من أهمية في تشجيع المستثمرين وتوفير بيئة استثمارية آمنة لهم.
- صعوبة تنقل رجال الأعمال الفلسطينيين بين وطنهم والمملكة الأردنية، مما يشكل مشكلة حقيقية لمتابعة أعمالهم واستثماراتهم بشكل مباشر.
- عدم قدرة الشركات الفلسطينية على فتح مكاتب إقليمية على أراضي المملكة، وأثر ذلك في الحد من توسع الشركات الفلسطينية وخاصة إن الاردن تعتبر بوابة فلسطين الأولى إلى كل العالم.
- غياب خطة إستراتيجية بين البلدين تعمل على دعم أسس الإقتصاد وتعزيز حجم التبادل التجاري، وخاصة فيما يتعلق بعناصر الطاقة والاسمنت وضرورة العمل على إيجاد هذه الخطط الإستراتيجية والتي من شأنها دعم البنية التحتية لمقومات الإقتصاد.
- وبدوره أكد السفير الأردني ونائبه أن حل كل تلك المشاكل وتذليل تلك العقبات هو محط اهتمام الحكومة الأردنية، وان الاردن ستسعى إلى إقرار العديد من التسهيلات والتي من شأنها دعم الإقتصاد الوطني وتوفير كل السبل الممكنة والتي تعمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.
- وأضاف السفير انه جاري حالياً التحضير لعقد اجتماع اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة وذلك بهدف إعداد كل الدراسات ذات الصلة وتحديد الاحتياجات بهدف عرضها على رئاسة الوزراء، وعرض سبل تليبيتها.
- وختاماً، اتفق الطرفان على ضرورة توحيد الجهود والعمل لما فيه صالح الإقتصاد الفلسطيني والأردني، وفق آلية عمل مدروسة وممنهجة.
- وقد شكر رئيس الملتقى وأعضاؤه الضيوف الكرام على اهتمام الاردن الشقيق مثنين عالياً كل الجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية وعلى رأسها جلالة الملك عبد الله الثاني.

القنصل العام اليوناني في ضيافة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني



استقبل محمد نافذ الحرباوي رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ونائب الرئيس المهندس ناصر العسيلي القنصل العام اليوناني السيد جورجوس زخاريوداكس ونائبته اسباسيا ميتسي وذلك بحضور أعضاء مجلس الإدارة السيد ايمن نيروخ والسيد اسماعيل الجبريني والسيد معاوية القواسمة وعضو الهيئة العامة السيد عامر العسيلي.

بداية رحب السيد الحرباوي بالضيوف الكرام معرباً بالملتقى وأهميته في تمثيل القطاع الاقتصادي على اختلاف أشكاله في فلسطين من جهة ورجال الأعمال الفلسطينيين من جهة أخرى، وما تمثله مدينة الخليل من أهمية في الاقتصاد الوطني ومقدرات المدينة الصناعية والتجارية والإنشائية والزراعية.

وقد أشاد القنصل اليوناني بطبيعة العلاقات التاريخية بين دولة اليونان ودولة فلسطين مما يوفر أرضية خصبة لتعاون مشترك بين البلدين على جميع الأصعدة وضرورة استغلال تلك العلاقة وهذا اللقاء الذي يمثل مختلف القطاعات الاقتصادية لتطوير التعاون الاقتصادي المشترك وترجمتها عملياً من خلال مشاريع اقتصادية وتبادل تجاري يساهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني.

وقد أبدى القنصل اليوناني استعداد بلاده التام لبذل كافة الجهود وتعزيز جسور التواصل وعرض الفرص المتاحة وتقديم التسهيلات المطلوبة والتي من شأنها النهوض بالاقتصاد الفلسطيني على مختلف قطاعاته الصناعية والتجارية والتعليمية.

وقد اتفق الطرفان على تعزيز قنوات التواصل من خلال مشاركة رجال الأعمال الفلسطينيين في المعارض والفعاليات التجارية في اليونان وعمل دراسات للأسواق المستهدفة بهدف تشخيص حاجاتها وتلبيتها، ويعمل على فتح أسواق جديدة للمنتج الفلسطيني والذي يملك من المواصفات ما يؤهله لدخول الأسواق العالمية.

كما وقد ركز رئيس الملتقى على ضرورة رفع سقف التسهيلات الممنوحة لرجال الأعمال الفلسطينيين وخاصة فيما يتعلق بتأشيرة الدخول ومدتها وإجراء استصدارها وأهمية ذلك بالنسبة لرجال الأعمال.

ودعا الحاضرين القنصل إلى الاهتمام بالجانب الأكاديمي وتعزيز نقاط التواصل على هذا الصعيد من خلال دعم البعثات الطلابية الفلسطينية إلى اليونان.

وفي ختام اللقاء أكد المجتمعون على أهمية التواصل وبذل كل الجهود بهدف توسيع رقعة التعاون من خلال إعداد خطة وآلية عمل مشتركة بين دولة اليونان ممثلة بسفارتها وملتقى رجال الأعمال الفلسطيني.

ملتقى رجال الأعمال يستقبل سفراء الدول الناطقة باللغة الاسبانية



الخليل: الناطق الاعلامي:

استقبل ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني سفراء الدول الناطقين بالاسبانية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية حيث حضر كل من سفير دولة البرتغال جورج مسكيتو، سفير دولة البرازيل باول روبرتو، سفير دولة تشيلي فرانسكو برنالس، سفير فنزويلا لويس لونجو، سفير المكسيك سيرجو برنال، ونائب رئيس القنصل العام الاسباني خافيير روبرتو. حيث كان في استقبالهم رئيس مجلس ادارة الملتقى السيد محمد نافذ الحرباوي وعضاء مجلس ادارته .

وقد رحب رئيس الملتقى السيد محمد نافذ الحرباوي وأعضاء مجلس إدارته بالوفد الكريم، مثنياً هذه المبادرة وما لها من أهمية في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتؤكد حرص هذه الدول على دعم مسيرة الشعب الفلسطيني في مواجهة تحدياته وإقامة دولته المستقلة.

كما وقد أبدى رئيس الملتقى استعداده لبذل كل الجهود الممكنة بالتعاون مع جميع أعضاء الهيئة العامة لما لهذه الواجهة الاقتصادية من أهمية في تمثيل الاقتصاد الفلسطيني.

كما وأعرب ممثلي الدول عن استعدادهم للتعاون الكامل بهدف خلق أسواق تجارية متبادلة وزيادة حجم التبادل التجاري بين تلك الدول والسلطة الفلسطينية وتشكيل آلية تواصل مشتركة، وتقديم جميع التسهيلات الممكنة لرجال الأعمال الفلسطينيين والتي من شأنها دعم الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة تحدياته وتحقيق أهدافه.



ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يزور مدينة نابلس

قام ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً برئيسه السيد محمد نافذ الحرباوي وأعضاء مجلس إدارته: أيمن نيروخ، زهير القصاروي، الياس طه، د. اسماعيل الجبريني وعدد من أعضاء الهيئة العامة وأصحاب المصانع والشركات الكبرى في مدينة الخليل بزيارة إلى مدينة نابلس.

وقد كانت البداية من بلدية نابلس، حيث استقبل المحامي غسان الشكعة وعدد من أعضاء مجلسه البلدي ورئيس ملتقى رجال أعمال نابلس السيد نضال البزرة الضيوف، وعقد اجتماع اتفق جميع أطرافه على أهمية تظافر الجهود بين البلديات والقطاع الخاص لما في ذلك من اثر ايجابي على الارتقاء بمستوى الخدمات لصالح المجتمعات وضرورة ترجمة ذلك إلى مشاريع استثمارية وواقع عملي وتعزيز مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والبلديات لتجاوز المعوقات التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

ومن ثم توجه الوفد بمرافقة السيد نضال البزرة إلى غرفة تجارة وصناعة نابلس، حيث عقد السيد حسام حجاوي رئيس الغرفة وعدد من أعضاء مجلس إدارتها اجتماعاً تركز حول بعض القضايا والمواضيع الاقتصادية الخاصة بواقع ومستقبل القطاع الخاص وعلى رأسها آلية الحوار في القطاع العام، ومدى التفاعل بين هذين القطاعين ومدى تعاطي الحكومة مع المواضيع والمستجدات الأخيرة.

وقد اتفقت الأطراف على ضرورة التخلص من حالة الشردمة التي تعيشها مؤسسات القطاع الخاص على اختلاف أشكالها، وضرورة توحيد الصفوف بما يرتقي بجودة الخدمة المقدمة من طرف هذه المؤسسات لصالح أعضائها ولصالح خلق بيئة

أما على صعيد التعاون فقد اتفقت الأطراف على ضرورة ردم الهوة بين القطاع الخاص وجامعات الوطن وإعداد خطة من شأنها التعامل مع مواضيع هامة كالبطالة ووحدات البحث والتطوير وأهميتها في بناء المجتمعات الحضارية وضرورة تفعيلها لما تشكله من ركيزة أساسية لصالح مؤسسات القطاع الخاص.

استثمارية حقيقية ومحفزة.

كما وتم استعراض بعض المشاريع المهمة والتي سيتم التعامل معها خلال المرحلة القادمة، كموضوع الشركات العائلية وضرورة مأسستها وفق معايير تتضمن تطورها واستمرارها وعدم اندثارها، والجهود المبذولة على صعيد تنظيم مؤتمر بمشاركة مختلف مؤسسات القطاع الخاص بخصوص ذلك.

أما في محافظة نابلس حيث استقبل الأخ محافظ نابلس السيد جبريل البكري وعدد من طاقمه الإداري أعضاء الوفد مرحباً، وأشاد بأهمية الزيارة والحاجة الدائمة إلى تكرارها بين جميع محافظات الوطن الشقيقة لما لها من اثر ايجابي على إرساء قواعد المحبة والمشاركة بين أبناء الشعب الواحد.

وقد أشاد الحرباوي بأهمية الدور الذي تقوم به محافظة نابلس ومحافظات الوطن في إرساء الأمن وتحقيق الأمان وتطبيق القانون، ومدى أهمية ذلك في مؤسسات القطاع الخاص وتطوره وازدهاره.

ثم توجه الوفد برفقة المحافظ ورئيس ملتقى رجال أعمال نابلس إلى زيارة الصرح الأكاديمي في المدينة (جامعة النجاح الوطنية) حيث استقبلهم القائم بأعمال رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور ماهر الننتشة مستعرضاً الانجازات التي حققتها الجامعة والمراكز التي تبوأتها إن كان ذلك على الصعيد العربي أو العالمي، وما يمثله ذلك من فخر واعتزاز لكل أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.



ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يستقبل القنصل البريطاني العام



استقبل رئيس وأعضاء مجلس إدارة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني "السير فنست فين" القنصل البريطاني العام وذلك بحضور السيد ميشيل جلة الملحق التجاري في القنصلية البريطانية .

حيث رحب الحرباوي بداية بالقنصل العام وتحدث عن عدد من المشاكل التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني بشكل عام وعلى رأسها البطالة ، مع التأكيد على ان القطاع الخاص هو الملاذ الوحيد لاستيعاب الأيدي العاملة ، والتأكيد على أهمية العمل على تشجيع وتسهيل تصدير المنتجات الفلسطينية الى بريطانيا من خلال العمل على هيكلة الأمور في المصانع المحلية من اجل تلبية المتطلبات البريطانية من اجل التصدير لها .

من جانبية أكد نائب الرئيس ناصر العسيلي على أهم المشاكل التي تواجه الفلسطينيين في الحصول على تأشيرة الدخول على بريطانيا من رجال الأعمال والطلاب وطالب القنصل بالعمل على التسهيل في الاجراءات التي تخدم رجال الأعمال والاقتصاد بشكل عام .

وبدوره القنصل العام ابدى تفهمه للمشاكل التي تعترض قضية الحصول على التأشيرات ووعده بالعمل على المساعدة في الحصول عليها ، كما وأكد القنصل على موضوع المجلس الثقافى البريطاني وألية تفعيله في مدينة الخليل .

القنصل العام الأمريكي في ضيافة ملتقى رجال الأعمال



استقبل ملتقى رجال الأعمال ممثلاً برئيس وأعضاء مجلس الإدارة القنصل العام الأمريكي مايكل راتني وذلك بحضور رئيس غرفة تجارة وصناعة الخليل .

في بداية اللقاء رحب رئيس الملتقى محمد نافذ الحرباوي بالضيوف وقدم لمحة عن ملتقى رجال الأعمال ودوره في الاقتصاد الوطني الفلسطيني وشرح اهم المشاكل والصعوبات التي يواجهها رجال الأعمال من جراء القبول التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على المعابر التجارية منها معبر ترقوميا بالإضافة الى الميناء والاستيراد من الخارج .

بالإضافة الى المشاكل التي يواجهها رجال الأعمال نتيجة عدم توفر منطقة صناعية في مدينة الخليل وما يترتب عليها من صعوبة في التطور والتحديث في المصانع ، كما تم مناقشة معبر الكرامة مع المملكة الاردنية الهاشمية والمشاكل التي يواجهها الفلسطينين عليه كونه المعبر الوحيد بين الضفة الغربية والاردن ، كما وتم مناقشة مشكلة المياه التي يعاني منها سكان محافظة الخليل بشكل خاص .

بدوره القنصل العام اكد ان اللقاء هو لبحث الاوضاع الاقتصادية في المنطقة ومدينة الخليل بشكل خاص للعمل على ايجاد حلول لها حيث اثنى على جهود رجال الأعمال في تعزيز البنية التحتية الاقتصادية .

ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يستقبل مجلس إدارة النادي الأهلي

استقبل ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في الخليل أعضاء مجلس إدارة النادي الأهلي الرياضي، حيث تم مناقشة آخر المستجدات وخاصة فيما يتعلق بالانتخابات الداخلية المنوي إجراؤها خلال الفترة القريبة القادمة، كما وقد تم عرض الانجازات المحققة على هذا الصعيد والرؤية المستقبلية للنادي. ومن ناحيته رحب السيد محمد نافذ الحرباوي بالحضور مشيداً بانجازات النادي وأهمية مأسسته وفقاً لخطة شاملة، وآلية عمل ممنهجة باتجاه الهدف الذي يسعى النادي لتحقيقه، مُركزاً على أهمية تنظيم الوضع الداخلي مما يلبي طموحاته.

المسؤولية الاجتماعية والمجالات الثقافية والاجتماعية المختلفة. وأكد رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني محمد نافذ الحرباوي على أن هذه الاتفاقية هي ثمار الجهود بين المؤسستين وان هذه الاتفاقية ستفتح الآفاق للتعاون والتكامل بين المؤسستين والتي ستعود بفوائد جمة على المجتمع الفلسطيني كافة.

ومن جانبه أكد الدكتور نعمان عمرو على أهمية هذه الاتفاقية وأهمية الشراكة الحقيقية بين الجامعات والقطاع الخاص حيث أن مخرجات الجامعة في النهاية تخدم القطاع الخاص والعام مع التأكيد على أهمية هذه الاتفاقية النوعية والأولى على مستوى الوطن والتي سوف تخدم كافة شرائح المجتمع الوطني الفلسطيني.

ملتقى رجال الأعمال يستقبل وفد من مؤسسة Rand Corporation

استقبل مجلس إدارة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني وفد من مؤسسة Rand Corporation في مقر ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني، حيث كان في استقبالهم رئيس مجلس الإدارة محمد نافذ الحرباوي ونائب الرئيس م. ناصر العسيلي وأمين السر ايمن نيروخ ومعاوية القواسمة، وذلك بحضور رئيس بلدية الخليل السابق السيد خالد العسيلي.

وخلال اللقاء تم اطلاعهم على الواقع الاقتصادي والمعوقات التي تقف عقبة أمام تطوره وازدهاره، والتي سعت وتوسع سلطات الاحتلال دوماً إلى عرقلته وعدم تقدمه على مر 47 عام وهي تتضح جلياً أمام كل المحللين والدارسين للواقع الاقتصادي الفلسطيني من خلال إجراءات دولة الاحتلال وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- السيطرة على جميع مصادر المياه وعدم السماح باستغلالها لصالح تطوير القطاع الخاص أو حتى العام.
- التعقيدات المفروضة على آليات الاستيراد وخاصة فيما يتعلق بالمواد الخام والمعدات الصناعية.
- ارتفاع تعرفه الكهرباء والبتروول والاسمنت والتي تحتكرها إسرائيل مما يحد من تطور القطاع الخاص وقدرته التنافسية.
- السيطرة الاسرائيلية على الأراضي الواقعة ضمن سيطرتها فيما يعرف بالمناطق "C" مما حال ويحول عائقاً مهماً أمام ما يعرف بالنمو الطبيعي للسكان و تطور منشآته الاقتصادية .
- ومن جانب آخر تم اطلاق الوفد على الرؤية المستقبلية والتي تتسم بالتفاؤل والعطاء وقدرات الشعب الفلسطيني على تحقيق النمو والتقدم، إلا انه يجب بذل كل الجهود الممكنة من طرف كل الجهات الحرة لتحقيق ذلك.

وبعد ذلك قام الوفد بمشاركة المنتدى ورئيسه بزيارة للاعبين والطاقم الفني في مراكز تدريبهم والاطلاع على أوضاعهم، معبراً عن الاستعداد لتقديم كل الدعم الممكن للارتقاء بالمستوى الرياضي لما لهذا الجانب من أهمية ودور في إيصال رسالة الشعب الفلسطيني إلى كل الشعوب والدول.

توقيع مذكرة تعاون بين ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني وجامعة القدس المفتوحة / فرع الخليل

وقع ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني وجامعة القدس المفتوحة/ فرع الخليل مذكرة تعاون ايماناً بالدور الريادي الذي تقوم به مؤسسات محافظة الخليل في خدمة القطاعين العام والخاص، وایماناً بالشراكة الحقيقية بين هذه المؤسسات التي تخدم في النهاية اقتصادنا الوطني.

وقع الاتفاقية رئيس مجلس إدارة المنتدى محمد نافذ الحرباوي ومدير منطقة الخليل التعليمية الدكتور نعمان عمرو وذلك بحضور أعضاء الهيئة الإدارية للمنتقى رجال الأعمال والمساعد الإداري والأكاديمي وعدد من مدراء وموظفي جامعة القدس المفتوحة/ فرع الخليل، وتم ذلك بحضور ومباركة رئيس مجلس أمناء جامعة بوليتكنيك فلسطين احمد سعيد بيوض التميمي والدكتور ابراهيم المصري رئيس جامعة البوليتكنيك والمهندس محمد غازي الحرباوي رئيس الغرفة التجارية وعدد من أعضاء الغرفة ورجال الأعمال. ونصت الاتفاقية على التعاون في كافة المجالات التدريبية من خلال تنظيم الدورات التدريبية وتبادل الخبرات وقصص النجاح.

كما وتم الاتفاق على إيجاد آلية لتوفير الدعم للطلبة في صندوق الطالب المحتاج في الجامعة من خلال القطاع الخاص، وشملت الاتفاقية أيضاً

ملتقى رجال الأعمال وغرفة الخليل يوقعان مذكرة تعاون

وقع ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني وغرفة تجارة وصناعة الخليل مذكرة تعاون ايماناً بالدور الريادي الذي تقوم به مؤسسات محافظة الخليل في خدمة الاقتصاد الوطني، الاتفاقية التي وقعها رئيسي المنتدى والغرفة التجارية جرت بحضور أعضاء الهيئتين الاداريين .

حيث تم الاتفاق على تبني استراتيجيات مشتركة لها علاقة بتشجيع الاستثمار وتشكيل قوة ضاغطة لتمثيل القطاع الخاص محلياً واقليمياً ودولياً، كما ونصت الاتفاقية على عقد اجتماع دوري لتدارس الاوضاع والمستجدات على الساحة الفلسطينية من ناحية اقتصادية، كما واکدت الاتفاقية على تشكيل لجنة مشتركة للأموال الاقتصادية كما وتم تشكيل لجنة لمتابعة امور الاتفاقية .



مناقشة الإجراءات الأخيرة لوزارة المالية وانعكاساتها على البيئة الاستثمارية في فلسطين



تم عقد اجتماع مشترك في ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني بحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة ملتقى رجال الاعمال ورئيس وأعضاء غرفة تجارة وصناعة الخليل ورئيس وأعضاء جمعية مدققي الحسابات القانونية الفلسطينية للباحث بشأن السياسات المالية والاجراءات التي تطبقها دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والجمارك والمكوس والضابطة الجمركية. وقد اجمع الحضور على مخاطبة معالي وزير المالية من أجل مراجعة إنسجام تلك الإجراءات مع القوانين المعمول بها في فلسطين والانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني برمته

وبكافة قطاعاته عدى عن المساس بالبيئة الاستثمارية والحد من جذب الاستثمارات المحلية وكذلك العربية والأجنبية الى فلسطين ومن الامثلة على ذلك تجميد العمل بقانون تشجيع الاستثمار وإجراءات التوحيد الضريبي والأثقال على كاهل رجال الأعمال والشركات الكبرى في فلسطين من خلال اتباع أسلوب المركزية في معالجة الشؤون الضريبية من خلال دائرة كبار المكلفين .

وفد من ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يستقبل معالي الدكتور جهاد الوزير

الخليل: ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني

استقبل رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني السيد محمد نافذ الحرباوي الدكتور جهاد الوزير محافظ سلطة النقد الفلسطينية وعدد من مساعديه، وذلك بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة المهندس ناصر العسيلي وأعضاء مجلس الإدارة السيد معاوية القواسمة، الدكتور اسماعيل الجبريني، السيد الياس طه، السيد جمال الوراسنة، السيد سليمان العملة ومدير عام المنتدى السيد سعد جرادات.



وقد رحب الحرباوي بالضيوف مشيداً بالعلاقات المتينة بين سلطة النقد الفلسطينية وملتقى رجال الأعمال الفلسطيني وأهمية التواصل والدور التكاملي بين الطرفين لما فيه من صالح لواقع القطاع المصرفي والمعاملات المالية وما تم انجازه وتحقيقه خلال السنوات الأخيرة على هذا الصعيد.

وقد عرض الحرباوي أهم المشاكل التي يعانها القطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بتحصيل الشيكات الإسرائيلية، وما لذلك من اثر سلبي على دوران عجلة الاقتصاد الوطني وسياسة البنوك الإسرائيلية في التعامل مع البنوك الوطنية في هذا المجال، والتي تسعى دوماً إلى عرقلة نموها من خلال حجج واهية. وفي السياق ذاته عرض الحرباوي المشاكل التي تعانيها مؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق بتحصيل الشيكات الراجعة وضرورة اتخاذ السلطات القضائية إجراءات أكثر جدية وأكثر فاعلية وخاصة أن القوانين في هذا المجال واضحة وما تحتاجه هو فقط صرامة في التطبيق.

أما بخصوص الرسوم الحكومية، فقد دعا السيد رئيس الملتقى ضرورة العمل على تطوير الأداء فيما يتعلق بسندات القبض وتوثيقها إلكترونياً، وعدم الاعتماد على الوصول لإثبات حق الدفع وضياع هذا الحق في حال فقدانها.

وأضاف الوزير أن السلطة ستسعى إلى الاهتمام بالمشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص وجاري العمل حالياً على إنشاء قاعدة انتمائية متينة وتغذيتها من خلال الربط بين محاكم السلطة الفلسطينية وسلطة النقد.

وأشاد الوزير بواقع ومكانة الواقع المصرفي الفلسطيني في العالم العربي والعالم ومطمئناً رجال الأعمال إلى أن السياسة المتبعة حالياً تغير اهتماماً وحرصاً كبيراً للمودعين وأموالهم وذلك وفقاً للمعايير المعتمدة عالمياً.

من جهته دعا السيد معاوية القواسمة مدير بنك فلسطين في منطقة الجنوب سلطة النقد إلى ضرورة التواصل بهدف تعزيز سياسة الانتشار وخاصة في المناطق الريفية وما لذلك من اثر ايجابي على الواقع المصرفي والثقافة المصرفية لدى المواطن مستعرضاً بعض النماذج الناجحة لبنك فلسطين.

كما انتقد السيد معاوية سياسة البنوك الإسرائيلية والتي دوماً تستهدف البنوك الفلسطينية، وضرورة تدخل سلطة النقد لتصويب ذلك الموضوع وخاصة فيما يتعلق بالشيكات الإسرائيلية والتعامل مع السيولة النقدية والكثير من المعوقات التي تقف عائقاً أمام نمو المصارف وعملها في المنطقة. وبيدوره عرض معالي محافظ سلطة النقد الدكتور جهاد الوزير الخطة المستقبلية التي تسعى السلطة إلى انجازها خلال الفترة القادمة، والتي ستحقق نمواً حقيقياً وتطوراً ملحوظاً على واقع القطاع المصرفي والمالي ومن أهمها تبادل الحوالات إلكترونياً مع البنوك الإسرائيلية وبرنامج الفتح الوطني، وغيرها الكثير من البرامج التنموية.

ملتقى رجال الأعمال يستقبل وفد من رجال وسيدات الأعمال الأردنيين والبحرينيين



استقبل رئيس وأعضاء مجلس إدارة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني وفد من رجال وسيدات الأعمال الأردنيين والبحرينيين ضمن الوفد الزائر لمدينة الخليل على هامش مؤتمر التنمية المستدامة في غرفة تجارة وصناعة الخليل .

حيث كان في استقبال الوفد محمد نافذ الحرباوي رئيس الملتقى والمهندس ناصر العسيلي نائب الرئيس وعدد من أعضاء مجلس الإدارة كان منهم: أيمن نيروخ، زهير القصاروي، الياس طه، إسماعيل الجبريني، كاظم حسونه ورئيس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل المهندس محمد غازي الحرباوي وعدد من رجال الأعمال الفلسطينيين.

في بداية اللقاء رحب رئيس الملتقى السيد محمد نافذ الحرباوي بالضيوف على ارض خليل الرحمن، وشكرهم على حضورهم واهتمامهم بالقضية الفلسطينية وقدم لهم لمحة عن ملتقى رجال الأعمال وتأسيسه ودوره الفاعل في تطوير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، كما وأكد الحرباوي على أهمية الاستثمار في فلسطين وإن بيئة الأراضي الفلسطينية خصبة كما وأكد على الشراكة الحقيقية بين رجال الأعمال الفلسطينيين وإخوانهم العرب.

وقام كل رجل أعمال من الوفد الضيف بالتعريف عن نفسه وعن نشاطه الاستثماري، حيث ضم الوفد العديد من أعضاء مجالس إدارة الغرف التجارية الصناعية ورجال وسيدات الأعمال الأردنيين والبحرينيين.

وفي نهاية اللقاء شكر رجال وسيدات الأعمال الأردنيين والبحرينيين الملتقى على حسن الاستقبال وأكدوا على عمق العلاقة بين الطرفين حيث كان اللقاء تعاريفي بهدف الشراكة واطاحة الفرصة لشركات في استثمارات مستقبلية .



السفير التركي يقدر حجم التبادل التجاري بين فلسطين وتركيا بمبلغ 400 مليون دولار

وصف السفير التركي مصطفى سارنيش العلاقة بين تركيا وفلسطين بالمتنازة مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يقدر بـ 400 مليون دولار، ومشهداً على أهمية رفع مستوى التعاون وتفعيل العلاقات التجارية بين البلدين لإحداث تغييراً ملموساً لدى جميع الأطراف، حيث نوه في لقاء خاص له مع مجلة الملتقى إلى قلة المعلومات المتوفرة لدى رجال الأعمال الأتراك بتفاصيل القطاع التجاري الفلسطيني، وأكد في لقاءه على أهمية الحصول على البيانات اللازمة لرسم خط تبادل تجاري واستثماري من قبل رجال الأعمال في البلدين ورفع مستوى السياحة الدينية بين البلدين لتشابههما بالدين والعادات والتقاليد.

كما وأشاد السفير التركي بدور ملتقى رجال الأعمال في خدمة الاقتصاد الفلسطيني مشهداً على مكانة العلاقات التي تجمع تركيا بفلسطين، واعداداً بالعمل على تقديم التسهيلات للتجار ورجال الأعمال الفلسطينيين والعمل على رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين في الفترة المقبلة، كما وأشاد بالمستوى الاقتصادي الذي تشهده فلسطين وخاصة محافظة الخليل التي تمتاز بأهمية اقتصادية وتجارية عالية.

”رئيس

ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني

يفتتح

هونج كونج مول“



تحت رعاية رئيس ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني تم افتتاح هونج كونج مول، حيث قام رئيس ملتقى رجال الاعمال السيد محمد نافذ الحرباوي واعضاء مجلس ادارته وبحضور عدد من رجال الأعمال في المحافظة بافتتاح هونج كونج مول بحلته الجديدة في مدينة الخليل.

وقام الحضور خلال الافتتاح بجولة بمرافقة رجل الأعمال عدنان الشيوخي ونجلة رجل الاعمال حازم الشيوخي في المول واقسامه الذي يحتوي على العديد من الاقسام يحتوي كل منها على اصناف متنوعة منها الادوات المنزلية، العاب الاطفال، مواد التنظيف والعديد من الاصناف التي يحتاجها اي منزل.



البنك الوطني الأول

ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يستقبل رئيس مجلس إدارة بنك فلسطين

استقبل ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني رئيس مجلس إدارة بنك فلسطين السيد هاشم الشوا ويرافقه عدد من المدراء في فروع بنك فلسطين، وذلك بحضور رئيس الملتقى وأعضاء مجلس إدارته. وقد رحب رئيس الملتقى السيد محمد نافذ الحرباوي بالوفد الضيف مقدماً نبذه عن الملتقى وما يمتلكه من قاعدة اقتصادية هامة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني مبيناً النشاطات التي يقوم بها الملتقى في خدمة أعضائه، كما وأشاد الحرباوي بالدور الذي يلعبه بنك فلسطين في الاقتصاد الفلسطيني من خلال خدماته المميزة كونه البنك الوطني الأول.

وبدوره قدم السيد هاشم الشوا للحضور نبذه عن مراحل تأسيس بنك فلسطين والمعوقات التي فرضتها دولة الاحتلال والتي حالت تحدياً يعكسه واقع ومكانة بنك فلسطين الحالية.

كما واستعرض الشوا الخدمات التي يقدمها البنك والتي يسعى دوماً للارتقاء بها لتنافس الخدمات البنكية على مستوى العالم والخطة المستقبلية للبنك والتي يسعى البنك من خلالها إلى توسيع دائرة انتشاره في مختلف أرجاء العالم، وما يعكسه ذلك من أهمية بالنسبة لرجال الأعمال الفلسطينيين في بلاد الاغتراب. وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية للبنك فقد أكد رئيس مجلس الإدارة على أن ذلك كان وسيبقى دوماً في صلب أولوياته، وان بنك فلسطين كان وسيبقى رائداً على هذا الصعيد.



وفد من ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني يشارك شركة سبيتاني هوم احتفال استقبال السفير التركي

الخليل :

شارك وفد من ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني برئاسة رئيس مجلس الإدارة السيد محمد نافذ الحرباوي واعضاء مجلس ادارته في احتفال شركة سبيتاني هوم الخليل في استقبال السفير التركي السيد مصطفى سارنك، حيث تم خلال الاحتفال السحب على 6 رحلات الى تركيا لزبائن سبيتاني هوم خلال العام 2013 الماضي، وتم خلال الاحتفال القاء العديد من الكلمات التي اشادت في سبيتاني هوم كصرح اقتصادي هام في محافظة الخليل من خلال العروض المتميزة التي يقدمها لزيائنه.

وفي نهاية الاحتفال

تم توزيع العديد من الهدايا التذكارية للمؤسسات الداعمة لشركة سبيتاني هوم.



ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية

العلاقات العامة :

زار رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني السيد محمد نافذ الحرباوي وأعضاء مجلس إدارته المؤلف من السادة: م.ناصر العسيلي، جودي أبو اسنيّة، د. اسماعيل الجبريني، ايمن نيروخ، زهير القصراوي، معاوية القواسمة، إلياس طه، وكاظم حسونة المملكة الأردنية الهاشمية، حيث عقد اجتماع مع رئيس منتدى الخليل للتنمية الشاملة الدكتور يعقوب ناصر الدين وأعضاء مجلس إدارته، إضافة إلى حوالي أربعين رجل اعمال أردني، وقد تم خلال الاجتماع بحث الفرص المتاحة للاستثمارات المشتركة والتي من شأنها دعم الاقتصاد في البلدين وإيجاد بيئة استثمارية تساهم في الحد من البطالة، وقد ختم الاجتماع بتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين، يلخص آليات العمل وسبل التواصل بين الطرفين لتطبيق ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع.



وختاماً لزيارة المملكة، شارك وفد الملتقى في افتتاح مكتب لوزارة العمل الأردنية في غرفة تجارة عمان وبحضور معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني الدكتور حاتم الحلواني، حيث تم التباحث مع معاليه حول بذل الجهود بين الأطراف الخاصة والحكومية لتذليل العقبات التي تحول دون تطور العلاقات التجارية بين البلدين الشقيقين.



كما وعقد وفد الملتقى اجتماعاً مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين والتي يرأسها معالي السيد حمدي الطباع وأعضاء مجلس إدارتها، تم خلالها بحث سبل توطيد التعاون بين رجال الأعمال الفلسطينيين ونظرائهم الأردنيين في سائر مجالات النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في تسهيل الإجراءات أمام كل طرف في بلد الآخر ومخاطبة الجهات المعنية لتذليل الصعوبات التي قد تواجه قطاع الأعمال.

وتم مناقشة الفرص المتاحة التي تعمل على توفير بيئة استثمارية وإيجاد مشاريع إستراتيجية بين البلدين، وخلص الاجتماع إلى توقيع مذكرة تفاهم بين ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ممثلاً برئيسه السيد محمد نافذ الحرباوي وجمعية رجال الأعمال الأردنيين برئاسة معالي السيد حمدي الطباع، تحدد آليات التواصل وتساهم في ترجمة ما تم الاتفاق عليه إلى واقع عملي، ويحث على ضرورة الاجتماعات الدورية بين الجانبين لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنظيم زيارات متبادلة بين رجال الأعمال في كلا الجانبين، بهدف استكشاف فرص التعاون المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية.

وبأتي ذلك كله ضمن إطار المساعي التي يبذلها ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني لتوفير بيئة استثمارية تساهم في رفع حجم التبادل التجاري بين الدولة الفلسطينية والمملكة الأردنية بما يتناسب مع العلاقة التاريخية بين البلدين.

ملتقى رجال الأعمال يشارك في معرض مستلزمات البناء وتكنولوجيا التطوير الإنشائي / أزمير



شارك وفد ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني برئاسة رئيس الملتقى السيد محمد نافذ الحرباوي وعضو مجلس إدارته السيد معاوية القواسمة، إضافة إلى العديد من أعضاء الهيئة العامة في معرض مستلزمات البناء وتكنولوجيا التطوير الإنشائي والذي تنظمه جمعية رجال الأعمال الأتراك العرب في مدينة أزمير/ تركيا في الفترة 28-30/04/2014، وذلك برعاية وزير الإسكان والبنية التحتية في تركيا والعديد من السفراء العرب وسفير فلسطين في تركيا السيد نبيل معروف وعدد من السفراء العرب وأكثر من 220 شركة تركية في مجال القطاع الإنشائي.

وقد شاركت وفود من معظم الدول العربية حيث بلغ عدد المشاركين في هذا المعرض أكثر من 650 مشارك على مدار يومين حيث تم في اليوم الأول الاطلاع على المنتجات المعروضة في المعرض، وفي اليوم الثاني تم عمل اجتماعات ثنائية مع الشركات التركية كل حسب اهتمامه وقد أعرب الوفد الفلسطيني عن بهجته وسروره للمشاركة في هذا المعرض والاستفادة الكبيرة التي حققها المشاركون.

وأشاد الوفد الفلسطيني بأهمية المعرض في تطوير القطاع الإنشائي وضرورة الاستفادة من الخبرات التركية في هذا المجال

نظرا لمكانتها المتقدمة بين دول العالم.

وعقد على هامش المعرض غداء عمل بمشاركة الوفد الفلسطيني والسفير الفلسطيني في تركيا السيد نبيل معروف حيث تم التأكيد على ضرورة تطوير التبادل التجاري واستثمار العلاقة المميزة بين البلدين لصالح الاقتصاد الوطني وتطويره. وقد شكر المشاركون السفير نبيل معروف على وقوفه مع الوفد ومتابعته الحثيثة لكافة قضايا المستثمرين في تركيا.

وقد تم تكريم الوفد من قبل السيد صبحي عطار رئيس جمعية رجال الأعمال الأتراك العرب فرع أزمير حيث قدم درعاً تكريمياً إلى رئيس ملتقى رجال الأعمال السيد نافذ الحرباوي مشيداً بدوره ودور ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني كمؤسسة مهمة في تمثيل رجل الأعمال الفلسطيني ودوره الهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتأكيد على أهمية هذا الصرح الاقتصادي. كما وتم الاتفاق مع السيد الصبحي رئيس الجمعية في منطقة أزمير على متابعة الاتصالات بين الطرفين وعمل اجتماعات لتطوير الأفكار المشتركة.

وبتاريخ 02/05/2014 وبدعوة من رئيس اتحاد رجال الأعمال الفلسطيني التركي السيد مازن الحساسنة توجه الوفد الفلسطيني إلى اسطنبول وعقد اجتماع مع الاتحاد المذكور وذلك بحضور جميع أعضاء مجلس إدارة اتحاد رجال الأعمال الفلسطيني التركي، وتمحور اللقاء حول ضرورة تعزيز التعاون والعمل المشترك بين رجال الأعمال في فلسطين ونظرائهم في تركيا.

وأكد السيد مازن الحساسنة على أهمية الاستثمار في فلسطين وان هناك لجنة تم تشكيلها من الاتحاد للبحث عن فرص استثمارية داخل فلسطين وكذلك فكرة إنشاء معرض دائم للبضائع التركية في فلسطين والبضائع الفلسطينية في تركيا، وقد طرح السيد باكير عضو الاتحاد على ضرورة تنشيط السياحة وخصوصاً السياحة الدينية ما بين تركيا وفلسطين.

ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يعقد ورشة عمل حول برنامج تطوير الأسواق الفلسطيني (PMDP)



عقد ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني ورشة عمل حول برنامج تطوير الأسواق الفلسطيني (PMDP) والذي تموله وزارة التنمية الدولية البريطانية والاتحاد الأوروبي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني وتنفذه شركة البدائل التطويرية، وقد حضر الورشة أصحاب ومندوبي الشركات في محافظة الخليل.

بداية رحب السيد محمد نافذ الحرباوي رئيس الملتقى بالضيوف الكرام مشيداً بأهمية المشروع لصالح تطوير الأسواق الفلسطينية، وتنمية قدراتها بما يضمن توسيع انتشارها وتطوير منتجاتها.

وقدم السيد ماهر حمدان مدير المشروع نظرة عامة عن البرنامج والذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني ومعالجة مشاكل أنظمة السوق من خلال تقديم المساعدات التقنية والمنح، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية وكذلك الروابط مع الشتات الفلسطيني من أجل تطوير التنمية الفلسطينية،

كما واستعرض السيد منتصر عبد اللطيف مستشار تطوير

المشاريع آلية الاستفادة من البرامج الممنوحة ومعايير التأهل للحصول على المنح.

وقد ختمت الورشة بفتح باب الحوار بين الحضور والقائمين على المشروع، والإجابة عن استفساراتهم بخصوص المشروع وطرق الاستفادة منه.





وزير الاقتصاد الوطني في حوار مع " الملتقى "

د. جواد ناجي:

**" أدعو مؤسسات الخليل لتوفير المساحة اللازمة
من الأراضي لإقامة منطقة صناعية عليها "**

- الاستثمارات الوسيطة الفضلى في محاربة مشاكل التنمية والحكومة تعمل على تحسين بيئة الأعمال
- الاحتلال يكبدنا سنوياً خسائر باهظة لعدم استغلال مواردنا الطبيعية
- قانون ضريبة الدخل لا يفرض ضريبة جديدة .. ولسنا حكومة جياية
- إقرار تعويض المتضررين بالثلوج.. وحصة الخليل 66%
- تحكنا مع ملتقى رجال الأعمال علاقة مميزة.. واستطاع جلب استثمارات جديدة

العديد من المعوقات والإجراءات التعسفية ، وهذا ما يواجهه الاقتصاد الفلسطيني، حيث يفرض عليه مجموعة من الإجراءات التعسفية والمقيدات التي من أهمها السيطرة على المعابر الفلسطينية بمعنى التحكم بحركة البضائع والأشخاص وهذا مقيد للاقتصاد عندما يكون متعلق بالتجارة الخارجية، سواء الصادرات أو الواردات. والمعيق الأكثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني أن الاحتلال لا يسمح للشعب الفلسطيني استخدام موارده الطبيعية خاصة عندما نتحدث عن الأرض والمياه، حيث ان 62% من مساحة أراضي الضفة تقع في مناطق ما يسمى " ج " والنسبة الأعظم من هذه الموارد خاصة المياه والأملاح في البحر الميت تقع في هذه المناطق. وشعبنا غير قادر على استخدام هذه الموارد لأغراض التنمية. حيث أشار التقرير الأخير للبنك الدولي والذي صدر عام 2013 أن حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني جراء عدم استغلاله لموارده الطبيعية في مناطق " ج " تصل الى نحو 3.5 مليار دولار سنوياً، وهذه الخسارة تفوق موازنة السلطة الوطنية للعديد من السنوات السابقة. علماً ان موازنة الحكومة هذا العام نحو 3.8 مليار دولار. الى جانب ذلك بأن الاحتلال حال دون أن يكون هناك تواصل اقتصادي وتجاري بين جزئي الوطن (الضفة وغزة)، وأصبحت التجارة الداخلية بين الجناحين شبه معدومة وهذا له انعكاسات كبيرة. بالإضافة الى الضائقة المالية التي تمر بها الحكومة، وتردد بعض المانحين من الوفاء بالتزاماتهم إزاء دعم موازنة السلطة، كل ذلك أدى الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في عام 2013 في حين بلغت هذه المعدلات عامي 2010 و 2009 على سبيل المثال 10% و 11%، وفي 2012 تراجعت حتى وصلت الى 4,5% وفي العام 2013 تراجعت بشكل ملحوظ.

أكد وزير الاقتصاد الوطني د. جواد ناجي أن الاستثمارات تعد الوسيلة المثلى في محاربة مشاكل التنمية كالفقر والبطالة داخل المجتمع الفلسطيني، مشيراً إلى أن الاقتصاد الوطني مر في ظروف بالغة الصعوبة في ظل القيود التي يفرضها الاحتلال على المعابر وحركة البضائع والسيطرة على الموارد الطبيعية. وأوضح وزير الاقتصاد في حوار خاص مع " مجلة الملتقى "، أن الحكومة تعمل على أكثر من جبهة لمعالجة الصعوبات التي يمر بها الاقتصاد والضائقة المالية. الحوار الذي تناول العديد من القضايا والإشكاليات على صعيد القطاع الاقتصادي في الوطن، أجاب خلاله الوزير ناجي عن كثير من التساؤلات الهامة على صعيد موقع الاقتصاد الفلسطيني، وقانون الاستثمار، والوسائل التي تتبعها لحماية المنتج المحلي، بالإضافة الى المناطق الصناعية التي مازلت محافظة الخليل "تنتظرها"، علاوة على تعويضات أصحاب المنشآت في خسائر الثلوج الأخيرة، وغيرها من المسائل التي تهم القطاع الاقتصادي.. وذلك في الحوار التالي:

**في البداية أنت مواكب لمسيرة
الصناعة والاقتصاد في الوطن
منذ قدوم السلطة الوطنية،
كيف ترى هذا الاقتصاد اليوم
وأنت على رأس الهرم الاقتصادي
الوطني؟**

أي اقتصاد لأي بلد يقع تحت الاحتلال سيواجه بطبيعة الحال



لقاء العدد



ولكن ما دور الحكومة حالياً في مواجهة هذا التدهور بمعدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على الاقتصاد الوطني؟

أشير في هذا الصدد إلى أن من بين الأسباب التي تساهم في صعوبة الأوضاع الاقتصادية أنه لا توجد استثمارات جديدة قادمة من الخارج، وهذه الاستثمارات هي الوسيلة الأنجع في معالجة قضايا التنمية خاصة مشاكل الفقر والبطالة، ومنها بدأت الحكومة منذ فترة تعمل على أكثر من جبهة لمعالجة هذه الصعوبات التي يمر بها الاقتصاد والضائقة المالية، الأولى سعت نحو تحسين بيئة الأعمال (البيئة الاستثمارية) في فلسطين لتوفير الإمكانيات لجذب الاستثمارات الخارجية، وآخر هذه التدخلات تعديل قانون الاستثمار الذي يوفر حزمة واسعة من الحوافز للمستثمرين سواء من داخل فلسطين أو خارجها.

هل أقر الرئيس محمود عباس هذا القانون، ثم ما طبيعة هذه الحوافز؟

نعم، أقر الرئيس هذا القانون الجديد المعدل، ويقدم حوافز ضريبية، حيث سيمنح كل مشروع جديد إعفاء كاملاً من ضريبة الدخل لمدة أربع سنوات حتى يبدأ بتحقيق الربح، وبعد ذلك تفرض عليه ضريبة دخل بقيمة 5% لمدة خمس سنوات أخرى على أن تصبح ضريبته 10% لمدة ثلاث سنوات، وبعد المشروع يطبق قانون الضريبة المعمول به. وينطبق هذا المعيار على كل مشروع يشغل 25 عاملاً، أو أضاف 25 عاملاً جديداً، وأيضا ستمتع كل منشأة تصدر 40% من إنتاجها، وكل منشأة تستخدم 70% من مدخلات إنتاج محلية، بالاستفادة من نفس الحوافز.

وهل تعتقد

أن هذه الحوافز الضريبية كافية لتشجيع الاستثمار داخل الوطن؟

نحن لا نتحدث فقط عن حوافز ضريبية، رغم أنها مهمة وهذا ما أكد عليه القانون الجديد المعدل، لكننا نتحدث أيضاً عن حوافز خدماتية تتمثل في تقديم الدعم الفني لكافة المنشآت الصناعية السياحية وغيرها، ومساعدة الشركات على الترويج لمنتجاتها خارج السوق، ومحاولة التدخل في تخفيض أسعار خاصة للقطاع الصناعي فيما يتعلق بالطاقة على سبيل المثال. كما تركز الحكومة على توفير البنية التحتية الكاملة للنشاط الاقتصادي.

وماذا بخصوص الإستثمار في مجال الطاقة، حيث تسعى الحكومة الى إنشاء محطات

لتوليد الطاقة. إلى أين وصل هذا المشروع؟

تقوم الحكومة الآن على إتمام هذا المشروع الذي يعتبر من أهم المشاريع التي تنفذها بالتعاون مع القطاع الخاص، وهو إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء، الأولى في الشمال والثاني في الجنوب. حيث تم تحديد موقع محطة الشمال واتخذت كافة الاجراءات لذلك وقريباً ستدخل حيز التنفيذ.

هناك ثلاث مناطق صناعية قيد الانشاء، في أريحا وبيت لحم وجنين. الى أين وصل العمل فيها؟

تم الانتهاء من انشاء المناطق الصناعية الثلاث والعمل جار فيها، ففي أريحا أنشأت المنطقة الصناعية وأصبحت تستقبل المستثمرين وبدأت تنفذ مشاريع. ومنطقة بيت لحم هي الأخرى شرعت باستقبال العديد من المستثمرين، وفي جنين كذلك.

ولماذا أستثنيت الخليل، رغم حاجتها الماسة لمنطقة صناعية، سيما أن منطقتها الصناعية التي تتمركز فيها صناعة الحجر والرخام بحاجة لتطوير، بالإضافة الى تناثر المصانع بين الأحياء السكنية داخل المدينة وفي محيطها؟

الخليل من المناطق المهمة والمعنيين بإقامة أكثر من منطقة صناعية واحدة فيها، لكننا حتى الآن لم ننجح على صعيد الحكومة وصعيد القطاع الخاص من توفير الأرض اللازمة لهذه المنطقة الصناعية، ولازلنا بدور البحث عن المواقع المناسبة لإقامة هذه المنطقة. وأول مشروع كنا نتحدث عنه كمناطق صناعية هي منطقة ترقوميا، لكن الإسرائيليين رفضوا أن ينقلوا الأرض المخصصة لهذا المشروع من منطقة "سي" الى منطقة "بي" أو "ألف".

لكن هناك مساحات شاسعة في مناطق "بي" يمكن استغلالها في إقامة المنطقة الصناعية المنشودة، وبالتالي بدأ يُصور وكأن الحكومة غير جادة بمنطقة صناعية في الخليل؟

لا على الإطلاق، وهذا كلام غير دقيق، ولا يمكن لأية حكومة أن تكون غير جادة في إقامة منطقة صناعية في محافظة الخليل التي تشكل ثقلًا اقتصاديًا كبيراً. ومؤسسات الخليل تعلم ذلك جيداً. ونحن أوعزنا لسلطة الأراضي تحديد قطع أراضي سواء مملوكة لأشخاص أو من أراضي الدولة والحكومة على استعداد لاستملاكها.

مؤسسات الخليل ومنها ملتقى رجال الأعمال وقعت مذكرة تفاهم مع وزارة الاقتصاد الوطني للعمل على استملاك أرض. ماذا بخصوصها؟

الآن تأتينا أية مؤسسة لديها قطعة أرض مساحتها مثلاً ألف دونم وأكثر، ونحن كحكومة على استعداد لاستملاكها. ونحن نتمنى اليوم أن نحصل على مساحة الأراضي المناسبة لإقامة منطقة صناعية في محافظة الخليل. ونحن نعلم أن المنطقة الصناعية القائمة في المدينة موقعها صعب ويشكل عائق أمام الكثير من القضايا في الخليل وتحتاج لتدخلات كبيرة لتحسين بنيتها التحتية. نحن نتطلع الى إخراجها من داخل المدينة الى مواقع أخرى لأنها أيضاً من الناحية البيئية أصبحت مؤثرة.

ولكن ما الحل؟

أدعو كافة مؤسسات الخليل، الأهلية والحكومية على اختلاف مجالاتها، المساعدة في إيجاد المساحات المناسبة، والحكومة جاهزة لاتخاذ قرارات تتعلق باستملاك الأراضي، كما جرى في جنين التي تم استملاك أراضي منطقتها الصناعية الحالية. علماً أننا كلفنا سلطة الأراضي بتوفير ما مساحته من ألف دونم أو ألفي دونم من الأراضي في مناطق "ألف" أو "بي" في محافظة الخليل لتخصيصها لأغراض منطقة صناعية. ومن المهم أيضاً أن تتشكل شركة مطورة خاصة لهذه المنطقة.

نعود مجدداً الى مسألة الاستثمار والقانون الجديد المعدل. هل سنبداً بعد هذا القانون نشهد حركة استثمارية نشطة في الوطن وجذب مستثمرين جدد، وهل سيعمل على رفع مكانة فلسطين عالمياً من الناحية الاقتصادية خاصة وأن ترتيبها اليوم يقع في المرتبة الـ 135؟

أولاً هذه المرتبة الـ 135 ليس لها علاقة بقانون تشجيع الاستثمار، وإنما علاقتها ببيئة الأعمال، بمعنى أن تقرير البنك الدولي يعتمد عشرة معايير في تصنيف الدول، وكنا في المرتبة 148 ونتيجة مجموعة إجراءات اتخذناها على طريق تحسين بيئة الأعمال صعداً الى 135، وهذا أيضاً له علاقة ببعض القوانين التي تحتاج الى تعديل والتي تحد من نشاط القطاع الخاص، وبعض الإجراءات المتعلقة مثلاً بتسجيل الأراضي والموافقات على إنشاء المشاريع الاقتصادية، وموافقات بيئية وحكم محلي ووزارة الزراعة، كل هذه الإجراءات مقيدة الى حد ما أو غير مشجعة لبيئة الأعمال، ونحن نعمل اليوم على معالجتها ولدينا برنامج خاص نعمل عليه منذ أربع سنوات لتحسين بيئة الأعمال.

وبخصوص تعديل قانون ضريبة الدخل، انتقده القطاع الخاص واعتبره غير جاذب للاستثمار.

كيف تنظر؟

نحن في الحكومة نسعى دوماً الى توفير بيئة أعمال مناسبة مشجعة، واعتقد أن الكثير من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مشجعة، ولكن لا يعني ذلك أن نتج مثلاً الى إلغاء الضريبة، هذا

غير معقول خاصة إن دخل الحكومة يعتمد بشكل رئيسي على الضرائب. وقانون ضريبية الدخل لا يفرض ضريبة على أخرى، ولكن هناك قضية جدلية واحدة مثارة فيه وهي مسألة الضريبة على توزيع الإرباح.

تتهمون في الحكومة أنكم حكومة جباية. ما ردكم؟

ما تجنيه الدولة من حقها في الضرائب لا يتعدى 27%، وهناك قطاعات كاملة لا تدفع ضريبة، وهذا تهرب ضريبي، وبالتالي نعمل على تحسين وسائل الجباية، وليس فرض ضرائب جديدة، ونجحت الحكومة في تسديد رواتب الموظفين والديون من خلال النجاح الذي حققته في وسائل الجباية، في فترة كانت لا تتجاوز هذه النسبة من الجباية 20%. وأؤكد أننا نرفض الاتجاه نحو الضريبة التصاعدية.

في ظل الحديث عن دور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم الاقتصاد المحلي ومنشأته المختلفة، بما فيها الصناعية والتجارية. حدثنا عما وصلت إليه الحكومة في دعم أصحاب المنشآت الاقتصادية التي تضررت في العاصفة الثلجية الأخيرة، خاصة في الخليل التي بلغت خسائرها بالملايين.

أقرت الحكومة المبالغ للتعويض، وبلغت حصة الخليل منها 66% من إجمالي التعويضات للمتضررين في المجال الاقتصادي، وطلبت من وزير المالية تحويل المبلغ الخاص بنا لوزارة الاقتصاد الوطني حتى تقوم بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات المحلية في كل محافظة لصرف هذه المبالغ وفق ما تقره المؤسسات.

المنتج الوطني. نسمع كثيراً عن حمايته. ما هي الإجراءات التي اتخذت لحماية هذا المنتج وتمكينه من منافسته المنتجات الأخرى في السوق المحلي؟

أولاً عملت الحكومة على تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني، وبدأت من خلال وزارة الاقتصاد الوطني والوزارات الأخرى ذات العلاقة باعتماد برامج موجهة الى تحديث المنشآت الصناعية لتعزيز قدراتها التنافسية من خلال رفع جودة المنتج، ولدينا خمسة برامج موجهة للتحديث الصناعي وإعادة تأهيل المنشآت الصناعية. من جانب آخر بدأنا بتنظيم السوق الداخلي لزيادة حصة المنتج الوطني داخله وهذا يتحقق من خلال إقرار الحكومة بإعطاء المنتج الوطني الأولوية في كافة العطاءات الحكومية حتى لو كان فارق السعر 15% عن المنتج الأجنبي. والمنتج المحلي بحاجة الى تسويق، حيث بدأنا نعمل على إبرام الاتفاقيات التجارية والدولية وحصلنا على أفضليات في الأسواق الخارجية بمعنى أننا حصلنا على إعفاءات جمركية كاملة ولا قيود على الكميات، الى جانب المشاركة في ترويج منتجاتنا الوطنية من

خلال المعارض الدولية والمتخصصة وإرسال البعثات التجارية. وبقي أن أشير إلى أننا في سياق خطتنا لدعم المنتج المحلي وتعزيزه في السوق المحلي عملنا قبل أشهر على عقد برنامج مدته ثمانية شهور لمصانع الألبان لأجل تمديد مدة صلاحية منتجاتهم.

على صعيد العلاقة بين القطاعين العام والخاص وفي ظل الحديث عن شراكة بينهما. إلى أين وصلت هذه العلاقة وهل هناك فعلاً شراكة حقيقية أم أنها مجرد شكلية؟

القطاع الخاص هو اللاعب الرئيسي في عملية التنمية في الوطن، وهناك شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والقطاع العام، ويتمثل دور القطاع العام هنا بتوفير بيئة أعمال مناسبة لنشاط القطاع الخاص من خلال البيئة التشريعية والقانونية التي تنظم النشاط الاقتصادي، ونتطلع إلى أن تكون هذه القوانين جاذبة ومشجعة للقطاع الخاص، بالإضافة أن القطاع العام يحاول أن يوفر البيئة التحتية المادية اللازمة لعملية التنمية إلى جانب البيئة الاستثمارية الجاذبة.

وهل أنت راضٍ عن أداء رجال الأعمال وأداء مؤسسات القطاع الخاص؟

الحكومة ملتزمة بأن هذا الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد حر، وبالتالي فالمبادرة دوماً بيد القطاع الخاص، وما علينا إلا أن نوفر البيئة الجاذبة لنشاط القطاع الخاص. وبالتالي فإن 90% من الاستثمارات في الاقتصاد الوطني هي من الاستثمارات داخل فلسطين. ورجال الأعمال هم الطرف الرئيس إلى جانب القطاع العام في توفير فرص العمل والمساهمة في حل مشاكل البطالة والفقر. كما أن مؤسسات القطاع الخاص نجحت في إبرام مجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بإنشاء مجالس أعمال مشتركة بين رجال أعمال فلسطينيين ونظرائهم من الدول الشقيقة والصديقة.

وكيف ترى أهمية ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في محافظة الخليل وما حدود علاقة وزارة الاقتصاد به؟

نظراً لمكانة محافظة الخليل الاقتصادية، حيث الجزء الأكبر من الاقتصاد الفلسطيني يتمركز فيها، سواء النشاط الصناعي أو التجاري، تأتي أهمية ملتقى رجال الأعمال في الخليل، خاصة أن هذا الملتقى وبجهوده المتواصلة ساهم على جذب استثمارات جديدة سواء من داخل فلسطين أو خارجه لكثير من المشاريع الاقتصادية في الخليل. وتحكمنا علاقة مميزة مع ملتقى رجال الأعمال منذ نشأته، وهناك لقاءات دورية بين الوزارة والملتقى الذي نؤمن جهوده على صعيد محافظة الخليل خاصة ومحافظات الوطن عـامة.

آراء:

بعد 20 عاماً على قيام السلطة الوطنية..

المناطق الصناعية إلى أين؟

الفلسطينية العتيبة لكي يكون خيارات تحديد هذه المناطق الصناعية خياراً اقتصادياً استراتيجياً للفلسطينيين سواء كانت بحدود دولة فلسطينية مستقبلية مع الأردن أو مصر أو إسرائيل. وبهذا يكون لكل منطقة صناعية حدودية برامجها الخاصة واختيار نوع الصناعات التي تتلاءم مع الأسواق التصديرية المجاورة، ونحن نؤكد على أهمية تطوير المناطق الصناعية الداخلية التابعة للبلديات المحلية وذلك لتطوير البنى الأساسية لها، لكي تكون رائدة لجذب مزيد من الاستثمارات لديها وحماية ودعمها للصناعات الفلسطينية القائمة فيها.



سمير حليلة

الرئيس التنفيذي لباديكو القابضة

لا أحد يقلل من أهمية المناطق الصناعية لما تمهد له من نهضة اقتصادية تتمثل في خلق فرص استثمار ما يسهم في دفع عجلة التنمية. وينظر رجال أعمال وخبراء إلى أن مشاريع المناطق الصناعية، ما زالت تواجه صعوبات يفرضها في المقام الأول الاحتلال. بيد أن هذا الطموح لا زال يلوح في أفق رجال الأعمال، سيما بعد بدء بزوغ منطقتي أريحا وجنين، والأمل ما زال معقوداً عند هؤلاء بإنشاء "منطقة الخليل"، بعدما باتت المناطق داخل المدن وبين السكان، يزاحمها التمدد الآدمي، وهي في ظل ذلك غير قابلة للتطور في بنيتها. الحديث هنا للخبراء وأصحاب الشأن ممن التفتهم "مجلة الملتقى"، كاشفين واقع هذه المناطق والمآلات السائرة فيها:



مازن سنقرط / وزير سابق

ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

لشركات سنقرط العالمية

من خلال تجربتنا الطويلة من الاستثمار في المنطقة الصناعية في غزة منذ العام 1999، والتي تعتبر المنطقة الصناعية الأولى في فلسطين، كانت هذه التجربة مليئة بالصعوبات والعقبات من عدة نواح مختلفة؛ حيث عانى هذا القطاع كثيراً بفعل الممارسات الإسرائيلية التعسفية، لاسيما في ظل الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة لقطاع غزة، حيث تعرض جزء من المنطقة الصناعية في قطاع غزة إلى التدمير والإغلاق مرتين من قبل الإسرائيليين، وبعد إغلاق معبر كارني (المنطار) الحيوي مع الجانب الإسرائيلي فقدت المدينة الصناعية أهم ميزة تمتلكها؛ فلم تعد محاذية لأي معبر تجاري مع "إسرائيل". وفيما يتعلق بالدور الحكومي المشجع للاستثمار في هذا الحقل الصناعي، فقد كانت هناك مشكلة في الإطار القانوني المنظم لعلاقة الطرفين (الحكومة والقطاع الخاص)، حيث يمنع هذا الإطار تملك الأراضي والمصانع للمستثمرين، ويصر على تأجيرها، كما لا يسمح بإقامة مناطق صناعية خاصة، ولا يزال هناك صعوبات مختلفة تواجه المطورين. وبعد ما يقارب من عقد ونصف من الزمان من المحاولة والعمل الجاد في هذا المجال الاستثماري،

المناطق الصناعية الحدودية هي مبادرة اقتصادية نتجت على اثر "اتفاق أوسلو" بهدف تحقيق تنمية اقتصادية منشودة للفلسطينيين قادرة على استخدام أكثر من مئة ألف عامل وتخدم كثيراً من الباطن نشاطات صناعية واقتصادية إسرائيلية كصناعة الملابس والأحذية والحجر والرخام.. الخ، ولكن هذه المبادرة فشلت في تحقيق غايتها وأهدافها وذلك بسبب أن الاحتلال الإسرائيلي أعاق تطوير هذه المناطق الصناعية وبالتحديد في سهولة إدخال المواد الخام إلى هذه المناطق وخروج المنتجات النهائية إلى الأسواق التصديرية والمستهدفة، وكانت أولى هذه المناطق الصناعية هي منطقة "المنطار" في قطاع غزة، والتي عملت بعد "أوسلو" مباشرة لفترة محدودة ولكنها فشلت أمام السياسات الإسرائيلية في استدامة عملها وبالتحديد في قضية الصادرات وسهولة دخول المواد الأولية إليها. نحن نرى بان مبادرة المناطق الصناعية والحدودية يجب أن تكون حاضرة ببرامجها في حال تم تحديد خارطة حدود السياسية للدولة

نستطيع القول بأن تجربة المناطق الصناعية في فلسطين بشكل عام، وتجربة باديكو القابضة في هذا المجال الاستثماري بشكل خاص، لم تكن تجربة موفقة.



روبين الجولاني
رئيس اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية

العائق أمام التنمية والتطور هو عدم وجود المناطق الصناعية، ثم أين هي المناطق الصناعية وما إستراتيجية السلطة الوطنية في عمل المناطق الصناعية؟. أعتقد أن هذا الجانب لم يستوف حقه من جانب السلطة الوطنية، وأن الانتظار للاعتماد على المانحين حتى يجودوا علينا في أموالهم هو أمر غير منطقي، والانتظار بعد كل هذه السنين حتى توافق "إسرائيل" على مناطق صناعية في مناطق (C) هو أيضاً غير معقول. وعدم تطوير وتوسيع بعض المناطق القائمة هو أيضاً غير منطقي، ولن يكون هناك استثمارات جديدة ولن تفلح المؤتمرات الداعية للاستثمار في فلسطين دون وجود مناطق صناعية ذات بنية تحتية حقيقية، والمناطق الصناعية هي العنوان للتنمية والاستثمار في فلسطين.



علي بركات
رئيس غرفة تجارة وصناعة جنين

بعد مرور ما يقارب عشرين عاماً من الانتظار والسعي وراء إنشاء المدينة الصناعية في جنين، مع ما تزامنت معه المنطقة العربية من تقلبات وتغيرات مختلفة، وفي ظل جهود حثيثة بذلتها غرفة تجارة وصناعة جنين في حراكها المحلي والإقليمي لإحياء المساعي الإقليمية نحو إنشاء المدينة الصناعية في جنين، إلى أن تكللت الجهود بتوقيع اتفاقية المنطقة الصناعية في جنين في تشرين الثاني من العام 2013 بحضور اتحاد الغرف التجارية التركية وعدد كبير من المؤسسات الفلسطينية. إن إنشاء المدينة الصناعية في جنين يمهد لنهضة اقتصادية في المحافظة متمثلة بخلق فرص استثمار وارتفاع في التداول التجاري الصناعي، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة تقدر بنحو 6000 فرصة تتوزع على مختلف القطاعات العاملة في المنطقة الصناعية، لذلك سعت الغرفة التجارية في جنين لوضع المدينة الصناعية على أجندة

الفعاليات الإقتصادية المحلية والدولية لإيمانها بما ستحققه المدينة الصناعية من تطوير اقتصادي في المحافظة يمكن أن يلي بظلاله على جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية.



م. محمد غازي الحرباوي
رئيس غرفة تجارة وصناعة
محافظة الخليل

حتى نستطيع بناء وطن بقرار سيادي مستقل لا بد أن يكون قرارنا الاقتصادي مستقلاً، ويشكل التوجه الاستراتيجي نحو الصناعة وتوسيع القاعدة الإنتاجية أحد أهم عناصر استقلال القرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الصناعي لا بد أن يكون هذا الاستثمار مجدياً ويتمتع بميزة تنافسية عالية لمضاهاة السلع محلياً وإقليمياً ودولياً. ويعتبر توفير المناطق الصناعية بما توفره من بنية تحتية ملائمة للقطاع الصناعي من مياه وطاقة وآليات معالجة للمخلفات أحد العناصر التي تساهم في تحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وهي ما نصبو إليه في محافظة تساهم بما لا يقل عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي وتساهم بما لا يقل عن 37% من إجمالي الصادرات الفلسطينية بما تحتويه من قطاعات صناعية متنوعة تعتبر بتنوعها وحجم عمالها العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني وقاعدتها الإنتاجية. فلا يعقل أن تبقى المحافظة الأوفر حظاً في الصناعة دون منطقة صناعية مؤهلة تلبي احتياجات القطاع الصناعي وتشجع المستثمرين على الاستثمار فيه.



كامل حميد
محافظ الخليل

بعد تسلم السلطة الوطنية زمام الأمور عام 1994 تم إنشاء الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة لتقوم بالإشراف القانوني والإداري والفني لتحقيق وتجديد المفهوم التنموي كبعد سياسي هدفه وقف التدهور الناتج عن سياسات الاحتلال من خلال بناء أربع مدن صناعية في كل من أريحا والأغوار وبيت لحم وجنين وغزة، ولكن تعتبر هذه المدن الحالية غير كافية في اخذ دورها الحقيقي في تحقيق الأهداف أعلاه، خاصة لمحدودية الموارد المالية لدى السلطة الفلسطينية وانعدام وضعف التنسيق مع برامج التنمية الاقتصادية وعدم كفاية التمويل من المؤسسات المساندة، وكذلك عدم كفاية الدراسات التحضيرية للمساعدة في اتخاذ القرار السليم ومشاكل إدارية وجغرافية تتعلق بالمناطق الصناعية، بالإضافة لعدم وجود شراكة حقيقية على توزيع الأدوار بين القطاعات الأساسية للتنمية بالمناطق من أصحاب العلاقة العام والخاص، والمؤسسات الأهلية كأطراف مستفيدة من إقامة تلك المدن، ومحافظة الخليل التي تعتبر من الناحية الجغرافية والسكانية والاقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية أكبر محافظات الوطن بحاجة لأكثر من منطقة صناعية لقطاعات مختلفة منها منطقة صناعية للحجر والرخام، ومناطق صناعية زراعية أو حرفية وغيرها،



وقد تم تشكيل لجنة بداية العام 2011 من مؤسسات المحافظة لتحديد الموقع الجغرافي المناسب من عدة مواقع مرشحة والذي يجب أن تقام عليه المنطقة الصناعية في المحافظة وتم مخاطبة الجهات المعنية التي هي على طاولة البحث، واليوم يتم متابعته من خلال المجلس الاقتصادي للمحافظة الذي تم تشكيله من المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل مناقشة سبل النهوض بالواقع الاقتصادي بالمحافظة.



السيد حسام حجاوي
رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة
وصناعة نابلس

ساهم قطاع الصناعة سواء الصناعات المتخصصة متوسطة كانت أو كبيرة، أو الصناعات الحرفية الصغيرة بشكل فعال في دعم الاقتصاد الفلسطيني، ومع أن اهتمام المستثمرين ورجال الأعمال الفلسطينيين كان كبيراً على الدوام في هذا القطاع، إلا أن البيئة التي يعمل فيها هذا القطاع لم تتطور لا سابقاً ولا حتى تاريخه إلى مستوى يُمكن هؤلاء المستثمرين والمهتمين بتوسيع وتطوير دور هذا القطاع الاقتصادي المهم. وتُشكل المناطق الصناعية بما تُقدمه من خدمات أحد أهم عناصر استقطاب وتمكين المستثمرين من تطوير هذا القطاع، فقبل عام 1967 لم يكن هناك اهتمام بتطوير المناطق الصناعية في الضفة الغربية أو مساعدة المستثمرين في التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع، وتركز ما يتم تقديمه من خدمات في قطاع الصناعة في برامج لبعض البلديات مثل نابلس ورام الله. ولم يتغير الوضع في ظل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967، بل على العكس تم استهداف هذا القطاع بشكل ممنهج لمنع تطور قدرات إنتاجية وتشغيلية فلسطينية مستقلة. ومع إنشاء السلطة الوطنية توقع المساهمون تغير هذا الوضع وإيلاء السلطة الوطنية اهتماماً كبيراً لدعم قطاع اقتصادي واجه اصعب التحديات تحت الاحتلال. ومع ان السلطة الوطنية بذلت جهوداً ليست بقليلة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني على مستوى قانون تشجيع الاستثمار وقانون المدن الصناعية وبعض خدمات البنية التحتية، إلا ان جهودها في تطوير المناطق الصناعية لا زالت غير كافية وتحتاج الى تفعيل. إن انجاز وتطوير المناطق والمدن الصناعية في المحافظات الكبيرة بشراكة بين القطاعين العام والخاص مهم جداً لقدرة الاقتصاد الفلسطيني على الثبات والتطور، وتوفير فرص التشغيل اللازمة لمعالجة معدلات البطالة العالية في فلسطين.

Chili House

سلسلة مطاعم تشيلي هاوس



الخليل - شارع المستشفى الأهلي - بجانب معرض أشلي للمفروشات

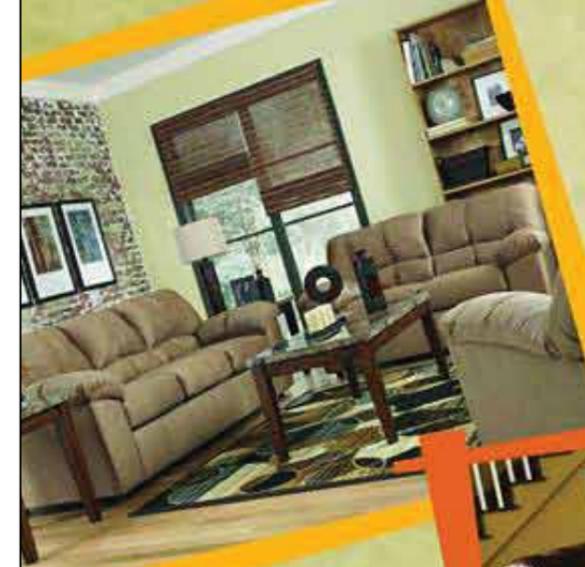
1700 000 111
التوصيل مجاناً

اشلي

ASHLEY
AUTHORIZED DEALER

Alahlam Home

أشلي للمفروشات الأمريكية



الخليل - شارع المستشفى الأهلي

هاتف: 02-2214004

Email: ashley.alahlam@yahoo.com

ASHLEY AICO CORINTHIAS FAIRMONT UNIVERSAL

”قصص نجاح“

Super Nimer
Security Doors



أحمد العملة

ولم يكن فيها أي دعم مالي، ويتابع السيد أحمد حديث عن هذه الدورة قائلاً " أتذكر أنني اجتزت التدريب وتعلمت منه كيف أطور قدراتي واطور مشروع وأبنيه حتى يستمر طويلاً بعيداً عن أي تمويل".

وتوالى السنين واتيحت الفرصة لآحمد في عامي 1994-1995 لإنشاء مصنع للسخانات الشمسية من قبل أحد الأشخاص الذي كان يحتاج لسيولة مالية مقدارها مئة ألف شيكل والتي وقفت عائقاً دون تنفيذ المشروع لينطلق بعدها وبالتعاون مع أخيه الأكبر ومجموعة من الشركاء لتصنيع خزائن كهربائية وعدادات مياه للسوق الإسرائيلي تحت مسمى شركة العنان والتي رأت النور عام 1997 وتطورت خلال خمس سنوات ليكون رأس مالها بالملايين وبكميات إنتاج عالية وفريق عمل مكون من 25 عاملاً، ولكن انتهى المطاف بها إلى الانفصال عن الشركاء واتجاه أحمد وأخيه تأسيس شركة باسم سوبر نمر عام 2004 حيث كان رأس مالها لا يتجاوز الـ 100 ألف دينار.

وفي العام 2008 استطاعت الشركة توسيع إنتاجها وزيادته وتطويره وخطوا رغبة السوق في الأبواب التركية والصينية وتمكنوا من ترويج منتجاتهم بالسوق والتي بلغت نسبة إنتاجها 85% رغم أن السوق الإسرائيلي يقوم بوضع طواع بعد ذلك تدل أنه مصنعها ويعيدها للسوق الفلسطيني.

يُعادل فقدهما، ولكن أحمد دون ذويه بقي يحفظ بما تعلمه من والده خلال الخمسة عشر عاماً التي قضاها معه ونقشها في ذاكرته وورث منه القوة والكبرياء والقدرة على التحمل وعزة

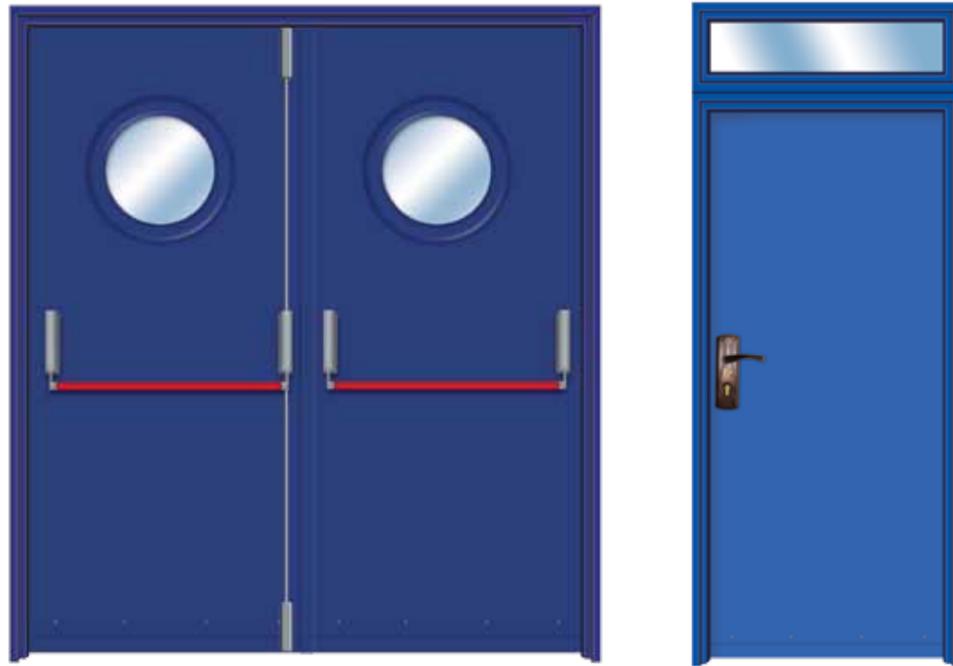
النفس، هذه الصفات دفعته ليكمل تعليمه في مدرسة بيت أولاً الإعدادية ومن ثم ليكمل مشواره العلمي في مدرسة اليتيم العربي في القدس وينتهج الفرع الصناعي ويتعلم الحدادة. ومن المدرسة الصناعية وتعلم الحدادة إلى سوق العمل وهو يعتلي سلم الطموح راوياً لنا ما كان يجول في خاطره من طموح وأفكار آنذاك: " منذ أنهيت تعليمي وأنا أحلم أن أكون صاحب شركة أو مؤسسة وان أكون ريادياً في عملي " قال ذلك ولعبة الطموح لم تفارق عينيه ولم تترك أحلامه يوماً إلا وكانت ضيف شرف عليها.

دخل أحمد بعد ذلك عام 1985 بعدما أتقن مهنة الحدادة ووضع مخططه المبدئي لذلك بعد أن استعان بأحد أقاربه واستدان منه مبلغاً من النقود ليفتح ورشة حدادة في بيت أولاً ويسجلها كمحددة في القيمة المضافة وكان رأس ماله آنذاك 1500 دينار، وبقي يعمل فيها خمس سنوات إلى أن توجه في العام 1990 إلى مدينة بيت لحم وافتتح ورشة أخرى في منطقة الدهيشة، وبذلك اتسعت رقعة عمله بين منطقتيه ومدينة بيت لحم والقدس وضواحيها، وما بين الجد والطموح والمثابرة للوصول إلى الهدف وقع نظر أحمد يوماً على إعلان في الجريدة تحت عنوان كيف تؤسس مشروعاً، حيث كانت هذه المنحة نفذت من قبل جامعة بيت لحم ويتمويل من الدول المانحة واقتصرت على الخبرات

لم تكن ظروف الحياة الصعبة وملاحم الحياة الباهتة وتفصيل الفقر القاسي وغياب الوالدين فضلاً من فصول اليأس والافتقار والفشل في حياة أحمد عبد الرحيم العملة، بل كانت بمثابة قلب نابض لا يضعف من القوة والعزم والنجاح.

أحمد عبد الرحيم العملة الذي ولد في قرية بيت أولاً قضاء محافظة الخليل في العام 1961 وعاش في كنف عائلة فقيرة لا تكاد تملك قوت يومها، ولم ينعم بالعيش بكنف والديه طويلاً، حيث غادرت روحهما الطاهرة هذه الأرض باكراً وسكنت عند بارئها ليبقى أحمد هو وأخ واحد وشقيقتان يستنشقون أنفاس الأمل ويعتاشون على الذكريات المؤلمة لرحيل الوالدين فلا شيء





للحصول على فحص الأبواب في معهد المواصفات الأمريكية (UL) وكالة التنمية الأمريكية (USAID) واعتماد الأبواب للمشاريع التي تمويلها الوكالة، كما تم اعتماد أبواب سوبر نمر في المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية وفي وزارة الأشغال العامة، وفي وكالة (UNDP) بالقدس، بالإضافة لإبرام عدة اتفاقيات مع بالتريد لتسويق منتجات المصنع داخلياً وخارجياً.

وما زالت الشركة تواكب الانجازات لفتح خط خارجي أحقته بتطوير الرؤيا وافتتاح مكتب تسويقي بالمغرب وآخر بالكويت رغم صعوبة الظروف في فلسطين وإمكانية توقيف الصفقات بأي لحظة من قبل الإسرائيليين إذا حدث أي خلافات أو اضطرابات سياسية بين الطرفين.

من ليالي الفقر الباردة اشتعلت نيران التحدي والإصرار في قلب القائمين على هذه الشركة الرائدة والوحيدة في فلسطين لتكون الأولى ولتصعد سلم النجاح والتميز وتضرب الأمثلة لنموذج اقتصادي واعد يتجه بنظرات القائمين عليه للتوسع أكثر وأكثر متسلحين بالإيمان والعمل والطموح الدائم.

رغم كل محاولات شركة سوبر نمر الترويج لمنتجاتها وبقوة بالسوق الفلسطيني ولكن هناك مشكلة مع التجار الفلسطينيين في تقبلهم للمنتج الفلسطيني.

وبعد تلك المراحل المتتالية والصاعدة من قبل الشركة كان هناك توجه من قبل العاملين عليها بضرورة إضافة أصناف جديدة من المنتجات بمواصفات عالمية وتمكنت الشركة من الحصول عليها ليتم فعلياً تطوير المصنع وترامي مساحته حتى تم افتتاح خط إنتاج جديد لصناعة الأبواب بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) والمؤسسة البريطانية والبنك الدولي وقد قام السيد هاد سكما ممثل الوكالة الأمريكية والدكتور سلام فياض بافتتاح خط الإنتاج وفي أيار عام 2010، لتوجد بذلك الشركة خط إنتاج جديد للسوق الفلسطيني حيث يتضمن خطي إنتاج الأول يقوم بإنتاج أبواب الأمان، أبواب ضد الحريق وأبواب الديكور بأشكال مختلفة وأبواب المدارس والمؤسسات والشقق السكنية وأبواب اللوفر، أبواب ضد أشعة أكس وأبواب ضد الرصاص وأبواب ضد الصوت، والثاني يقوم بإنتاج خزائن مجمعات الكهرباء والهاتف وصناديق المياه والخزائن المعدنية بأشكالها المختلفة، ليصل رأس مال الشركة بعد ذلك في العام 2014 لخمسة مليون دولار ويقدر عدد العاملين فيها بين إداريين وفنيين ومهندسين 75 وحصلت الشركة على شهادة الايزو (ISO 9001) لأبواب الحريق، بالإضافة إلى الشهادة البريطانية للأبواب ضد الحريق (certifier) وتم توقيع عدة اتفاقيات مع مؤسسة كارانا



أخبار الهيئة العامة

www.pbforum.ps



شركة عابدين الدولية للصرافة

افتتحت شركة عابدين الدولية للصرافة فرعين جديدين في الخليل في منطقة دوار الصحة والفرع الثاني سيتم افتتاحه خلال شهر أيار في منطقة الحاووز إضافة إلى فروعها الثلاثة في منطقة ابن رشد ومربعة سبته وياب الزاوية والمختصة جميعها في صرف العملات وتحويل الأموال البنكية والتجارية وحوالات الطلاب للجامعات .

كما تم افتتاح شركتين تابعيتين لها شركة أموال للصرافة والحوالات في منطقة رأس الجورة وشركة سلة العملات للصرافة والحوالات في شارع السلام .

وجاء ذلك ضمن إستراتيجية عابدين في التوسع ليضم جميع أنحاء مدينة الخليل لخدمة عملاءها في جميع أماكن تواجدهم ضمن فريق مؤهل من الموظفين وجد خصيصا لخدمة ومتابعة وتسهيل احتياجات عملاءها .

بنك القدس يطلق حملة جديدة ويساهم في المسؤولية الاجتماعية



بنك الوطن والمواطن

تحت عنوان "توفيرنا صح" أطلق بنك القدس حملة التوفير الجديدة للعام 2014 التي

تتضمن السحب على سيارة Hyundai Accent 2014 مدفوعة الجمارك كل أسبوع

Jeep Compass 2014 كل ثلاثة شهور مدفوع الجمارك يتم السحب عليها في 30/6-30/9-31/12/2014 بالإضافة لـ 50.000

شيقل نهاية كل شهر توزع على 5 فائزين. حيث بإمكان المدخر فتح حساب توفير بقيمة 200 دولار أو ما يعادلها من (الشقيل، الدينار، اليورو) أو تغذية

حسابه الحالي - الحملة تشمل الحسابات القائمة والجديدة- ليدخل السحب وتزيد فرصته في الفوز ، هذا بالإضافة للعديد من المزايا المجانية الأخرى

بضمان التوفير مثل بطاقات ماستركارد الائتمانية، الاقتراض بضمان التوفير والخدمات الإلكترونية المجانية.

وفي إطار مسؤوليته الاجتماعية، قام بنك القدس برعاية حفل تعارف وتكريم لنقابة المهندسين في مدينة طولكرم وذلك في قاعة ريم البوادي في المحافظة،

ويحضر كل من نقيب المهندسين المهندس احمد اعديلي ، ومدير فرع بنك القدس في طولكرم د. عبد الرحمن خضر ، ورئيس لجنة فرع طولكرم المهندس

خليل عطير، ونائب محافظ محافظة طولكرم جمال سعيد ، وعدد من الحضور الكريم والمحتفى بهم والمدعوين.

كما قام البنك بتقديم حقائب مدرسية لـ 60 طفل يتيم من أطفال جمعية نساء الرحمة للأيتام في إطار مسؤوليته الاجتماعية تجاه الأطفال بشكل عام

والأطفال الأيتام بشكل خاص ، في حفل أقيم في مقر الجمعية في بيت لحم، ويحضر المدير العام السيد سميح صبيح ومدير الجمعية السيد عماد ابراهيم

وعدد من المنسقين بالإضافة لوفد من الإدارة التنفيذية للبنك.

كما قام البنك بعقد دورة تدريبية داخلية لموظفيه في غسل الأموال في فندق الاركاميد في غزة تحت عنوان "الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتطبيق

قاعدة اعرف عميلك" شارك فيها 36 موظف وموظفة

من مختلف الفروع، تناولت الدورة متطلبات الامتثال

الدولية وفق مقررات لجنة بازل ، وتوعية الموظفين

للاللتزام بتطبيق قاعدة اعرف عميلك ، وما هو دور دائرة

الامتثال في البنك وما هي المتطلبات الواجبة من دائرة

الامتثال ، مقومات النجاح لتطبيق قواعد الامتثال السليمة،

إضافة إلى أهم أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال ،

وإجراءات الفروع في التثبت من طبيعة نشاط العملاء ، ومؤشرات

الاشتباه وفق ما حدده المنظمات الدولية والتزاما بمتطلبات سلطة

النقد الفلسطينية، وقانون مكافحة غسل الأموال الفلسطيني .

توفيرنا صح





شركة رويال تقيم حفل تخريج لمدرسة ربيحة الدجاني في مسرحها



رعت شركة رويال الصناعية التجارية، على خشبة مسرحها الكبير الاحتفال الخاص بتخريج طلاب مدرسة ربيحة الدجاني بالخليل، بحضور عدد من الأساتذة والموجهين في مديرية تربية محافظة الخليل، ومديرة وأعضاء الهيئة التدريسية للمدرسة وحضور أهالي وذوي الطلبة من صفوف الأول الابتدائي وحتى الرابع الابتدائي.

مدير إعلام الشركة السيد عبد الفتاح العيسة رحب بالحضور وتمنى لهم طيب الإقامة ولحفلهم النجاح والتوفيق، كما ونقلهم تحيات رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة رويال ولاختيارهم قاعة الثقافة والفنون التابعة لها لإقامة حفلهم الكريم، والذي يأتي ضمن برامج الخدمات المجتمعية المقدمة

مجاً لكافة مؤسسات الوطن دونما استثناء، هذا وشكر الأستاذ بسام طهوب مدير مديرية تربية وتعليم الخليل إدارة الشركة لإتاحتها الفرصة لإقامة هذا الحفل.

كما وتحديث مديرة المدرسة الأستاذة الفاضلة نداء الدويك في كلمة لها خلال الحفل رحب بالجميع، وشكرت الشركة على كرمهم ورعايتهم احتفالاً بتخريج طلبة مدرستها، كما وشكرت أهالي الطلبة على تلبيتهم الحضور ولرعايتهم لأبنائهم الذين حصلوا على معدلات عالية خلال الفصل الدراسي الأول، وفي نهاية الحفل الذي تخلله بعض الفقرات الفنية قدمها طلاب المدرسة تم تكريم الجميع.

الجبريني للألبان

تطرح الجبنة الهولندية الصفراء بالأسواق

طرحت شركة الجبريني لمنتجات الألبان والمواد الغذائية جبنة هولندية صفراء في الأسواق المحلية حيث تعد المنتج الوطني الأول من نوعه والمصنع من الحليب الطازج الذي توفره مزارع شركة الجبريني لمنتجات الألبان والمزارع الفلسطينية الأخرى. وجاءت عملية الإنتاج هذه بعد 3 سنوات، من إطلاق القسم، لأبحاثه وتجاربه في المصنع الجديد الذي أنشأته إدارة شركة الجبريني لمنتجات الألبان، والمجهز بأحدث الآلات والبنية التحتية الخاصة لمنتجات الألبان، لتلبي احتياجات السوق الفلسطيني من هذا المنتج الذي كان حكرًا على منتجات إسرائيلية لسنوات طويلة.

من ناحيته أكد مدير عام الشركة المهندس جهاد الجبريني أن ما شجع شركته على إنتاج هذا الصنف الأول من نوعه في فلسطين، هو المستهلك الفلسطيني الذي ساندنا برغم المنافسة غير العادلة مع البضائع غير الفلسطينية في السوق الفلسطيني، إلا أن وعي وثقة المستهلك بالمنتج الوطني ساعدنا على تجاوز ذلك وأضاف " بقدراتنا الذاتية، قمنا بإنتاج جبنة الجبريني الهولندية الصفراء، وهو منتج تقدمه للمستهلك الفلسطيني، تقديراً منا في الشركة، لدوره في دعم وشراء منتجات الجبريني، ذات الجودة العالمية".

ومن الجدير ذكره أن صناعة الألبان والأجبان في فلسطين شهدت خلال السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً،

ونمت هذه الصناعة التي قدر حجم الاستثمار فيها بعشرات الملايين من الدولارات الأمريكية، واستطاعت أن تتغلب على بعض المعوقات التي كانت تعترض طريقها، بهدف تلبية احتياجات السوق والمواطن الفلسطيني من منتجات الألبان والأجبان. وعلى صعيد آخر سيوفر مصنع الأجبان الجديد لشركة الجبريني، فرص عمل جديدة لما يزيد عن 30 عاملاً بشكل مباشر، إضافة لعشرات فرص العمل غير المباشرة، سواء كانت في مزارع الأبقار، أو المحال التجارية والمخابز ومحلات صناعة المعجنات.

وتطمح شركة الجبريني إلى تصدير منتج جبنة الجبريني الهولندية الصفراء إلى الأسواق المحيطة، لكن هدفها بالدرجة الرئيسية تلبية احتياجات السوق الفلسطيني من هذا المنتج ومن منتجات أخرى في المستقبل القريب، حيث يعمل قسم البحث والتطوير في شركة الجبريني لمنتجات الألبان والمواد الغذائية، على إنتاج أصناف جديدة من منتجات الأجبان.

شركة العنان للحجر والرخام تشارك في معرض "شايمن" بالصين

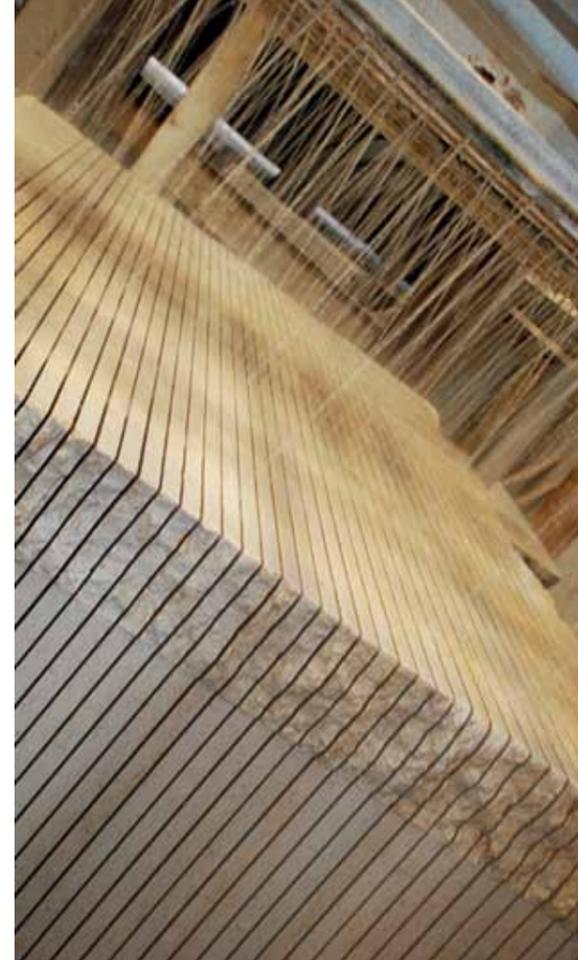
أنهت شركة العنان للحجر والرخام كبرى الشركات الفلسطينية في استخراج وتصنيع وتسويق الحجر الفلسطيني "الذهب الأبيض" مشاركتها في معرض (شايمن) في الصين.

وعن مشاركة الشركة في هذا المعرض للسنة الرابعة على التوالي قال المدير التنفيذي في الشركة محمد عبد الصمد الأطرش: "إن معرض (شايمن) يعتبر من أهم معارض الحجر على الصعيد الدولي نظراً لمشاركة كمية كبيرة جداً من الشركات من كافة أنحاء العالم في هذا المعرض، وحضور الزوار من كافة أنحاء العالم".

ومثل الشركة في هذا المعرض رئيس مجلس إدارة الشركة عبد الصمد الأطرش والمدير التنفيذي في الشركة محمد عبد الصمد الأطرش و مدير مبيعات الشركة في المملكة العربية السعودية وجدي القيمري.

كما أوضح الأطرش بأن شركة العنان تعمل على بذل جهوداً كبيرة في تسويق وترويج الحجر الفلسطيني تحت اسم حجر القدس وبيعه مباشرة للشركات الخارجية بدون أي تواجد لأي وسيط.

وعن نتائج المعرض قال الأطرش، إن الشركة قد عملت على توقيع عدة عقود في هذا المعرض، وسوف تقوم باستقبال بعض الزوار من شتى أنحاء العالم لزيارة الشركة، والتعرف بشكل أكبر عن الحجر الفلسطيني.



شركة الكرام للسياحة والسفر تزور سيريلانكا لترتيب التعاون السياحي بين البلدين

قام مدير شركة الكرام للسياحة والسفر السيد كاظم حسونة وعدد من وكلاء السياحة والسفر والمرشدين السياحيين في دولة فلسطين بزيارة لجمهورية سيريلانكا وذلك للاطلاع على المعالم السياحية والأوضاع السائدة في البلاد والإلتقاء مع وكلاء السياحة والمرشدين السياحيين في سيريلانكا وذلك بهدف تبادل الخبرات بين البلدين في مجال السياحة والسفر.

وأشار السيد كاظم حسونة إلى أهمية هذه الزيارة وذلك لأهمية سيريلانكا التي تعتبر من الوجهات المهمة التي يزورها السياح من مختلف دول العالم. كما أشاد حسونة بسعادة سفير دولة فلسطين في سيريلانكا على حفاوة استقبال الوفد الفلسطيني وباللقاء مع وزير السياحة السيريلانكي، حيث تم مناقشة سبل تطوير العلاقات السياحية بين فلسطين وسيريلانكا.

بنك الإسكان يعقد لقاءً تدريبياً ويطلق حملة جوائز ويساهم في المسؤولية الاجتماعية



بنك الإسكان للتجارة والتمويل The Housing Bank for Trade & Finance

نظم بنك الإسكان للتجارة والتمويل، لقاءً تدريبياً في مركز التدريب في مقر الإدارة الإقليمية، للوكلاء الفرعيين وموظفي الفروع التابعة للبنك، حول الطرق الآمنة لتقديم خدمة الحوالات السريعة "Western Union"، واجراءات مكافحة جرائم غسل الاموال والممارسات الفضلى في مجال تنفيذ الحوالات المالية الخارجية.

هذا واكد السيد حمدان مدير المخاطر والامتثال بأن هذا اللقاء التدريبي يأتي في اطار تنفيذ سياسة التدريب المعتمدة لدى البنك، والهادفة الى تعزيز قدرات الموظفين على التعامل مع طلبات العملاء المستفيدين من الخدمة من ناحية، واطلاعهم على اخر المستجدات المتعلقة بالمعايير الرقابية المعتمدة محليا ودوليا من ناحية ثانية.

كما أعلن بنك الإسكان عن إطلاق حملة لجوائز حسابات التوفير خلال العام 2014 باسم "حسابك التوفير طريقك للتغيير"، وتأتي هذه الخطوة لتشجيع الادخار لدى عملاء البنك القائمين والمحتملين ومنح جميع هؤلاء من أصحاب الرواتب وربات البيوت وأصحاب الأعمال والتعليم العالي والمهني والحرفيين والأطفال فرص جديدة للفوز بجوائز مجزية.

ولتوضيح أبعاد "الحملة الجديدة" بين مسؤول في البنك أن الحملة تمنح عملاء البنك من المدخرين فرص الفوز: " بجائزة كبرى شهرية بقيمة 50 الف دينار، هذا إلى جانب جوائز ترضية شهرية بقيمة 5000 آلاف دينار يفوز بها 50 مدخر لدى كافة فروع البنك،

شركة ماك انترناشونال تكرم شركة الجندي

كرمت شركة ماك انترناشونال (MAC International) وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) شركة الجندي لتصنيع الألبان والمواد الغذائية لحصولها على شهادة الجودة العالمية الأيزو (ISO 9001:2008)، وذلك ضمن حفل نجوم الجودة الفلسطينيين للشركات الحاصلة على شهادة المطابقة لمختلف المواصفات الدولية والذي عُقد في برج فلسطين وجمع الشركات الفلسطينية الحاصلة على شهادات الجودة العالمية الأيزو الدولية في أنظمة إدارة الجودة والسلامة الغذائية، والصحة، والسلامة البيئية والمهنية.

وعُقد الحفل بحضور دولة رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله، ووزير الاقتصاد الوطني د. جواد ناجي، ووزير الزراعة المهندس وليد

حيث يتم الإعلان عن هذه الجوائز شهرياً. وسوف تستمر على مدى عام 2014 بأكمله، وسيكون جميع أصحاب حسابات التوفير التي يزيد ادنى رصيدهم عن 200 دينار مؤهلون للدخول بالسحوبات الخاصة بجوائز هذه الحملة.

وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية قدم بنك الإسكان لبلدية حلحول عدد من المعدات التي تساعد على مواجهة الاحوال الجوية الصعبة، حيث قامت ادارة البنك ومن واقع المسؤولية الاجتماعية وضمن سياسة التعاون المشترك بين البنك وبلدية حلحول ومؤسسات المدينة، وخاصة في ظل الاحوال الجوية والظروف المناخية الاخيرة التي سادت المنطقة والتي كان لمدينة حلحول النصيب الاوفر منها، بتقديم مضخات لسحب المياه وعدة معدات متنوعة، والتي تم تحديدها من قبل بلدية حلحول اعتماداً على الاحتياجات الواجب توفرها وتفقدتها البلدية.

وتأتي هذه المبادرة ضمن دور بنك الإسكان لتعزيز رؤية تنموية منبثقة من مفهوم التنمية المستدامة وروح المسؤولية في عدة مجالات.



الجندي عساف، ورئيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ديفيد هاردن، وممثلي المؤسسات الحكومية والشركات الوطنية. وحضر الحفل نائب مدير عام شركة الجندي لتصنيع الألبان والمواد الغذائية المهندس نضال الجندي ومدير دائرة ضمان الجودة في الشركة المهندس إباد الطردة، وتم خلال الحفل تكريم 50 شركة فلسطينية لحصولها على شهادة الأيزو من قبل شركة ماك انترناشونال (MAC International) والتي تعتبر الشركة الوكيل لشركة لويديز ريجستير البريطانية (Loyds Register EME) الحاصلة على الاعتماد من مؤسسة التوصيف العالمية (منظمة الأيزو).

الشركة الأهلية لصناعة علب الكرتون تستورد خط إنتاج جديد لإنتاج علب الكرتون بكافة الأحجام والأشكال

تعد الشركة الأهلية لصناعة علب الكرتون من أكبر الشركات المنتجة والمنافسة في قطاع الكرتون على مستوى فلسطين وتعمل على مواكبة التطور المستمر في هذا المجال حيث قامت باستيراد خط إنتاج جديد لإنتاج علب الكرتون بكافة الأحجام والأشكال وذلك لتلبية احتياجات السوق المختلفة، ويعتبر هذا الخط الأحدث والأكثر تطوراً على مستوى الوطن من حيث الجودة العالية والسرعة الفائقة حيث تبلغ قدرته الإنتاجية قرابة 600,000 علبة يومياً، ويتميز هذا الخط بخصائص عدة تميزه عن بقية الخطوط:

- السرعة: يتميز بالسرعة الفائقة بالمقارنة مع الأنظمة الأخرى بحيث تصل سرعته إلى إنتاج 20,000 طبق في الساعة وبدقة عالية في الطباعة وكذلك السرعة في تغيير الألوان وتغيير الطبعة من طلبية إلى أخرى دون توقف مما يوفر الوقت والجهد.
 - التنوع في الطباعة بحيث يستطيع الطباعة على جميع أنواع أطباق الكرتون أو الورق الخفيف وكذلك الأطباق البلاستيكية.
 - استخدام تقنية الـ UV - Ultra Violet (وهي استخدام الأشعة فوق البنفسجية في تجفيف الطباعة وإضافة اللمعان للطباعة)، وكذلك استخدام حبر الـ UV لإضافة طبقة لامعة على الطبعة بحيث تصبح أكثر لمعاناً وأكثر مقاومة للماء.
- بحيث أن منتجات الشركة تغطي ما نسبته 90% من احتياجات السوق المحلي وتعمل على تصدير منتجاتها إلى الأسواق المجاورة بما نسبته 10% وتعمل الشركة في هذا المجال منذ أكثر من ثلاثين عاماً وتمتلك أكثر من 15 خطاً إنتاجياً وتوظف ما يقارب الـ 80 موظفاً موزعين ما بين إداريين ومهندسين وعاملين وتقنيين.

شركة المصنوعات الورقية تستورد خط إنتاج جديد

استوردت شركة المصنوعات الورقية خط إنتاج جديد لصناعة دفاتر السلك اللولبي (spiral) ويعد هذا الخط الأحدث والأكثر تطوراً على مستوى العالم حيث تبلغ قدرته الإنتاجية 60,000 دفتر يومياً مما سيرفع قدرة الشركة الإنتاجية إلى 130,000 دفتر سلك يومياً.

يأتي ذلك في سياق التطوير المستمر للشركة منذ إنشائها في العام 1993 حيث بدأت الشركة بخط إنتاج واحد وهي الآن تمتلك أكثر من 10 خطوط إنتاج وذلك لتلبية احتياجات السوق المحلي المتزايدة وكذلك أسواق الدول المجاورة حيث يزداد الإقبال على منتجات الشركة بشكل مستمر.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تغطي كامل احتياجات السوق المحلي وتستحوذ على أكثر من 90% منه كما تغطي أكثر من 80% من احتياجات السوق الإسرائيلي وتستحوذ على أكثر من 70% منه كما تصدر منتجاتها لعدة دول مجاورة وبخاصة الأردن حيث يزداد الإقبال على منتجات الشركة بشكل مستمر.

ومن الجدير بالذكر أن الشركة تنتج حالياً أكثر من 12 ألف طن سنوياً ولديها القدرة على مضاعفة هذا الرقم خلال السنوات القادمة كما أنها تعد من أكبر الشركات المنتجة في السوق المحلي ويتولى رجل الأعمال المعروف السيد محمد نافذ الحرباوي رئاسة مجلس إدارتها وتوظف الشركة قرابة 100 موظف بين عاملين وفنيين ومهندسين وإداريين وتعد من أسرع الشركات نمواً في القطاع الصناعي.





مجموعة شركات القصر اوي التجارية الصناعية تشارك للعام الثاني على التوالي في معرض الصناعات الغذائية - دبي في الفترة من 23/02/2014 إلى 27/02/2014

شاركت مجموعة شركات القصر اوي التجارية في معرض دبي للصناعات الغذائية وقد مثل الشركة عدد من أعضاء مجلس إدارتها. كما قامت الشركة بعرض العديد من منتجاتها الجاهزة من الشيبس بمختلف أنواعه بالإضافة إلى البضائع النصف مصنعة. وقد شهد جناح الشركة في المعرض إقبالا واسعا من الشركات والأفراد المهتمين بهذه الصناعة وتم عقد العديد من لقاءات العمل والتي من شأنها فتح أسواق جديدة للشركة وتطوير

منتجاتها لمنافسة كبريات الشركات الدولية في هذا المجال. يذكر أن رئيس مجلس إدارة الشركة السيد / زهير القصر اوي شارك في معرض المنتجات الفلسطينية (2014) في جاكارتا - اندونيسيا والذي يوفر فرصة حقيقية لعرض المنتجات أمام المشاركين في المؤتمر وللدخول أيضا في السوق الاندونيسي وإقامة علاقات تجارية مع رجال الأعمال وذلك بالتزامن مع انعقاد مؤتمر دول جنوب شرق آسيا لدعم الاقتصاد الفلسطيني وبمشاركة وفد حكومي رسمي.

شركة صاحب التميمي

تفتتح مقلع لاستخراج الرخام التركي

أعلنت شركة صاحب التميمي للحجر والرخام على لسان السيد محمد احسان صاحب عن افتتاح مقلع لاستخراج الرخام التركي بلون الكريم المميز، حيث أضاف السيد محمد احسان أن هذا المقلع يعمل على تصدير هذه الحجارة والرخام إلى جميع أنحاء العالم وإلى فلسطين وأيضاً يتم تصديرها من فلسطين تحت إسم صنع في فلسطين.



كما وأضاف السيد صاحب أن هذه النقلة النوعية في عمل الشركة يأتي ضمن إعادة الهيكلية الجديدة للشركة بهدف النمو والتطور الجديد.

شخصية العدد:



نصار نصار

رئيس مجموعة نصار الاستثمارية لصناعة الحجر والرخام

أحب صناعة الحجر حتى "العظم"، ونما معها حتى أصبحت "الرفيق الحميم" له على الدوام، وجزءاً من حياته، بل كأنها واحدة من أبنائه.



"نصار نصار.."

هادئ وصعب عند التحدي

الغربية، ومعه اتجه نحو باب التصدير إلى الخارج في عام 1990، رغم ما واجهها من صعوبات. وفي عام 1992 أنشأ مصنعا جديداً في بيت لحم، وتمكن من تصدير الحجر للأسواق الأمريكية، وأطلق عليه اسم "حجر القدس"، وحافظ على المواصفات لمنح الثقة بالمنتج الفلسطيني، وهذا شكل انطباعاً مميزاً عن نصار، ومن هنا بدأت الحياة العملية الدولية لشركة نصار.

وبجهود حثيثة تمكن نصار من جعل "حجر القدس" يأخذ مكان الصدارة خاصة إنه مطلوب ومفضل في كافة الأسواق، وتم توصيف حجر القدس في المشاريع الكبرى أهمها عام 1996؛ حيث دخل حجر القدس إلى مشروع مطار "سانتياغو" عبر جامعة بوسطن، وحدثت هنا تجربة صعبة لكنها طريفة، إذ تأخرت آخر شحنة مما دفعه إلى تصديرها عبر المطار وتكفلت شركة نصار بدفع مبلغ أكبر من ثمن الشحنة كي تلتزم بالموعد المحدد وتقدم الصورة المشرفة عن الشركة الفلسطينية.

واتخذ نصار من "القدس" اسماً لحجره لأنه قريب إلى الديانات الثلاث، بذلك تخطى التحديات، لكن ذلك لم يجعله في منأى عن مواجهتها، أبرزها من جانب الاحتلال؛ في بداية الانتفاضة الثانية في 2001م اقتحم الاحتلال مصنع نصار وأغلقه لثلاثة شهور متواصلة، اضطر حينها إلى استبدال العمل في مصنعه في الأردن لإنجاح الصفقات التي بدأ بها لتزويد الأسواق بالمطلوب من الحجر. وتخطى كل العراقيل التي حاول تجار اسرئيليون ثني عزمته خلال مشاركاته في معارض دولية بالخارج، واستطاع أن يرفع اسم وصورة القدس على صناعاته "وكانت النتيجة النجاح الكبير وإغلاق الباب على المنافسين". وبقي قابلاً للتحدي الذي يستمد منه الاستمرار في النجاح.

واجه التحديات وأصر على النجاح حتى غدا "علامة تجارية" عالمية في صناعة الحجر. لم تشنه يوماً الصعاب، بل كانت حافظاً له على الاستمرار في "شق الجبال واستخراج ذهبها الأبيض". هو رجل هادئ ورزين، لكنه عنيد وصعب عند التحدي. يواصل السير نحو "قمم الشهرة" بعزيمة وإصرار، ويتشبث بها أينما حل، ولا يلتفت إلى الوراء.

"الملتقى" اختار رئيس مجلس إدارة مجموعة نصار لصناعة الحجر والرخام، نصار نصار، في "شخصية العدد" واستمعت منه لنشأته حتى طموحه، منذ أن بدأت حياته العملية في قطاع صناعة الحجر، في المناشير والمقالع في مسقط رأسه بمدينة يطا، جنوب محافظة الخليل، والتحديات التي واجهها حتى بات واحداً من صانعي الحجر في العالم، وياتت شركته مزاراً لكل الزوار السياسيين والاقتصاديين في العالم. وتحدثت معه بإسهاب عن واقع "ذهب فلسطين الأبيض" في العالم ككل ونظراته لمستقبل هذه الصناعة.

نصار.. أول النجاح

ولد رجل الأعمال نصار عام 1961، وهو متزوج من اثنتين وأب لعشرة أولاد، أغلبهم أنهى التعليم الجامعي ويتبوؤون مناصب في شركته.

أحب نصار صناعة المحاجر في سن مبكرة مع والده وهو في الثانية عشرة من عمره، وتطور العمل معه في العام 1983 حتى أصبح شريكاً في منشار حجر في بيت لحم، وواصل الصعود في صناعة الحجر ليملك في العام 1986 مصنعاً يعتبر الأكبر في الضفة

سر النجاح :

السر وراء النجاح العالمي الذي حققه نصار، أنه لا يؤمن بالمعوقات ما دام لدى رجل الأعمال طموح في الاستمرار للوصول نحو القمة في النجاح بالصناعة، وهذا الدافع الذي جعله يسير دون الالتفات إلى الوراثة ليحقق مكاسب اقتصادية وبلوغ بحجر فلسطين إلى الصدارة في العالم.

لكنه رغم ذلك فإنه يؤمن ببركة الرزق في فلسطين، التي مهما ضاقت الدنيا فيها إلا انه يمكن العيش داخلها. وفي نظر نصار فإن أفضل أيدٍ عاملة في التصنيع هي الأيدي الفلسطينية، بالإضافة إلى تميز الحجر الفلسطيني عما سواه في دول العالم وبألوان متنوعة، والبيئة في بلادنا إيجابية بالرغم من كل الشكاوي والقوانين المعمول بها وهي من أفضل القوانين التي تراعي وتسهل على الصانع الفلسطيني.

كما يكشف نصار أن قطاع الحجر حقق عائداً اقتصادياً كبيراً على الاقتصاد الوطني خلال الفترة ما بين ١٩٩٥ حتى ٢٠١٣، موضحاً أن عوائد الحجر تدخل على خزينة الاقتصاد الفلسطيني ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار سنوياً إن لم يكن أكثر.

ويؤكد نصار: نحن لا يفترض منا إعطاء أي تخوف للمستثمرين و يجب أن نكون أداة وعنواناً في صناعة الحجر.

نصار، رجل الأعمال المسكون بالتحدي، لا يريد اليوم سوى الحفاظ على المستوى الذي وصلت إليه صناعة الحجر في فلسطين، والسمعة التي اكتسبها عالمياً، والبحث عن مزيد من النوافذ المطلة على التطور في العالم، مع الإبقاء على هدوئه ومواصلة التحدي.

أول محطة لشركة نصار هي فهم صناعة الحجر بتحويله من حجر بناء وألواح إلى أحجار مصنعة بأنواع وأشكال ومقاسات متنوعة، وإجراء بعض المعالجات عليه لجعله أكثر موجهة للتأثيرات الخارجية، وهذا العمل كان بحاجة لدراسات واستثمار وتعاون مع الشركات الكبرى في العالم لإدخال المواد المساعدة التي تحافظ على الحجر.

ودخل حجر نصار للمشاريع الكبرى في العديد من الدول العربية بما فيها الخليجية، وأصبح اليوم في 72 سوقاً في العالم، ويعتبر نصار هذا النجاح لكل فلسطين وبات حجر القدس هوية فلسطينية يرافقه العلم الفلسطيني أينما حل في أية دولة بالعالم. وإلى أن انتخب نصار نصار في عام 1996 رئيساً لاتحاد الحجر الفلسطيني، نجح في استصدار قرار بالسماح لتصدير "بلوكات" الحجر إلى الأردن للترويج للحجر الفلسطيني مع المصانع في الأردن ومنها إلى أسواق جديدة، وبات اليوم أكثر من 90% من الحجر الذي يباع في السوق الأردني هو حجر فلسطيني.

وفي الأردن، أنشأ نصار مصنعاً للحجر يعتبر الأكبر فيها، ودخل كافة الأسواق الخارجية، واستطاع تعزيز الثقة بجودة الحجر الفلسطيني، حتى باتت أغلب الأسواق تستورد الحجر الفلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر.

يعتبر نصار الحجر واحداً من أبنائه ولا يفرض به أو يتنازل أو يسمح لأحد بإيذائه رغم وجود البدائل. ويسعى هذا العام إلى مضاعفة استثماراته في مصانع الحجر. واليوم لشركة نصار خمسة مصانع ومجموعهم يشكل ثاني أكبر تجمع حجر طبيعي في العالم. له مصنعان في فلسطين واثنان في سلطنة عمان وآخر بالأردن، وكل مصنع يستخدم المواد الخام الموجودة في فلسطين، وتدار جميعها بأيدي فلسطينية خالصة. ويدرس نصار إقامة مصانع في دول عربية أخرى كتونس والجزائر واليمن، على قدر الاهتمام الذي يسعى إليه لفتح أماكن تسويقية جديدة في العالم.

حصل نصار على العديد من الجوائز والشهادات التي رفعت من شهرته، أبرزها جائزة "معلم الحجر" التي تمنح سنوياً لشخصيات على مستوى العالم، و نصار، رجل الأعمال العربي الوحيد الذي حصل عليها، حيث كانت بالنسبة له "ميزة خاصة"، لأنها جاءت من أعلى جهة قائمة على صناعة الحجر (جهة تخصصية وليست اعتبارية).

كما قلده الرئيس محمود عباس "وسام نجمة القدس" لخدمته في بناء الاقتصاد الوطني. إضافة إلى تبوئه العديد من المناصب والمهام في العديد من المؤسسات التجارية والاقتصادية الرفيعة.

”قصص نجاح“

”كريستال أبو اسنينة“..
من محل لزجاج البيوت
في شارع الشهداء إلى شركة لامعة
في عالم حداثة الزجاج



حمدي أبو اسنينة

مسيرة نجاح شركة أبو اسنينة مرت بكثير من
المحطات المحفوفة بالصعوبات التي تفوقت عليها
وغدت ”تلمع على الزجاج“

”أبو اسنينة“ أول من أدخل C.N.C والمزدوج والكسحة الأتوماتيكية والرسم
الزخرفي والسكوريت والجلاتين إلى عالم الزجاج في الوطن

لقد خلق بيع والد حمدي ”باب المرزق“ الذي كانت تعتاش منه العائلة، أثراً بالغاً عليه حتى اليوم. كما أنه خلق لديه الحافز القوي نحو التصميم للحفاظ على ”المهنة التي أسست بعرق الجبين“، وعلى النجاح والإبداع في الزجاج. ويقول حمدي في لقائه مع ”الملتقى“ - لم تستكن إرادة والذي آنذاك؛ ليفتح محلاً جديداً في منطقة الدبويبا مستعيناً بالديون، كما افتتح محلاً آخر في بيت لحم ”وبدأت أمور الشغل تتحسن“، وخلال هذه الفترة تركت المدرسة لانتقل إلى العمل في بيت لحم. أولى خطوات النجاح لـ ”كريستال أبو اسنينة“ بدأت مع الزجاج المزدوج، الذي يعتبر أول من أدخل هذا النوع من الزجاج إلى الوطن، عام 1982، وواجهته صعوبة في بادئ الأمر بتوفير المواد اللازمة لهذا النوع من الزجاج كبروفيل الألمنيوم الداخلي والسيلكون، إلا أن ذلك لم يكن حائلاً نحو التفكير والإبداع باستخدام مواد تقليديه بديلة، حيث تم استخدام البلاستيك بدل البروفيل و”ملتينة بودي السيارات“ بدل السلكون، لمدة عام، ثم أدخل السلكون بعدها ونجح فيه، وواصل النجاح سيره من خلال استيراد المواد الخام اللازمة لهذا النوع عبر شريك، وهو ما جعل أبو اسنينة في تحد مع الشركات الإسرائيلية التي تنتج الزجاج المزدوج واستطاع أن يدخل السوق المحلي والسوق الإسرائيلي بجدارة. ظل الطموح والتطور يراود أبو اسنينة، رغم أوضاع الانتفاضة الأولى وما رافقها من صعوبات ووفاة والده.

لم تكن طريق الوصول إلى سدة النجاح بالنسبة لـ ”كريستال أبو اسنينة“ معبدة بالورود، طيلة سنوات نشأته منذ بدأ خطاه كمحل للزجاج والنجارة في شارع الشهداء بمدينة الخليل القديمة، إلى بلوغه ”عرش التفوق“، ليكون أول من أدخل التطورات في عالم الزجاج إلى الوطن، حتى بات هذا الاسم المقرون بـ ”الكريستال“ لامعاً في الأسواق والمنشآت. لكن كان لهذا التفوق ”ثمناً باهظاً“، لم يبخل أبو اسنينة على تسديده وهو يخبئ في قرارة نفسه هدفه الطموح بـ ”الوصول إلى أعلى المراتب في تصنيع الزجاج“. يُدير الشركة في حاضر وأنها اليوم رجل الأعمال حمدي محمد أحمد داود أبو اسنينة (50 عاماً) وارثاً المهنة عن والده الذي بدأ العمل فيها عام 1956م، والذي كانت ظروفه المادية آنذاك صعبة، ليلحق به نجله تاركاً مدرسته التي لم يكمل فيها ”الثاني الاعادي“ للوقوف إلى جانبه ومعاونته على ”الرزقة“، فواكب مسيرة الوالد الذي ترك هو الآخر مدرسته تحت وطأة صعوبة الحياة. اكتسب الابن حمدي أبو اسنينة، لاحقاً، خبرة ومهارة والده المرحوم محمد أحمد أبو اسنينة في مهنة الزجاج التي بدأها من جدة بالسعودية إلى القدس إلى الاستقرار في الخليل، خاصة في مهارة الكسحة للزجاج والزخرفة على الكسحات، إلى أن افتتح محلاً باسم ”الورشة الوطنية للزجاج والمرايا“، وكانت متخصصة في عمل زجاج البيوت ومرايا غرف النوم والسحابات والشبابيك.



وبدأت مغامرة جديدة لديه بإدخال ماكينة كسحة للزجاج أوتوماتيكياً لتوفير الوقت والجهد في إنتاج المزيد من العمل، فاضطر لبيع بعض المقتنيات الخاصة بهم من أجل توفير ثمن هذه الماكينة، إلى أن أصبح أول من يدخل هذا النوع من الزجاج إلى الوطن، وعندها ليتحول الاسم عام 1991م من ”الورشة الوطنية للزجاج“ إلى ”كريستال أبو اسنينة“.

ويستمر النجاح في ”كريستال أبو اسنينة“ ويتوج عام 1998 بإدخال خط جديد على العمل تحت مسمى ”ماكينة رسم زخرفي على الزجاج“، وهي أول ماكينة تدخل على فلسطين.

كان للانتفاضة الثانية، اثر على ”كريستال أبو اسنينة“ الذي استطاع تجاوزها وشق طريقه نحو الازدهار بمواكبة التطورات في عالم مهنة الزجاج وتلبية الاحتياجات المتزايدة في الأسواق.

بيد أن النقلة النوعية التي حملت ”كريستال أبو اسنينة“ إلى عالم جديد، إدخاله عام 2002م الماكينة التي تعمل على نظام ”C.N.C“، والتي تعمل على تشكيل الزجاج هندسياً بأشكال مسطحة، رغم الصعوبات التي واجهت إدخالها إلى الوطن برفض من الاحتلال بحجة أنها ”ممنوعة أمنياً“. وهنا بدأ تحدياً آخر مع الاحتلال عند أبو اسنينة الذي أصر على إدخالها وتجاوز كل محاولات التثبيط من عزمته، ونجح في طموحه ”فكانت نقطة تحول للشركة“.





يفخر بها حمدي ابواسنينة لأنه أصبح الرقم الأول في عالم الزجاج الحديث بالوطن، فماكينة C.N.C لم تدخل عند أحد، وهو الوحيد الذي تتوافر عنده هذه الماكينة حتى اليوم. المسيرة لم تتوقف عند هذا الحد بالنسبة لـ "كريستال ابواسنينة"، ففي عام 2007 تم شراء "فرن السكوريت" باهظ الثمن، والذي اضطر لأجل جلبه إدخال شريك آخر، لتكون نتيجة ذلك نقطة تحول هامة في شركة كريستال ابواسنينة، علما بأنه أول من أدخل هذا الفرن الى الضفة ومن بين أبرز الأوائل الذين أدخلوه إلى المنطقة العربية.

ناهيك عن الفضل لهم في اعتدال أسعار زجاج السيكوريت في الأسواق، لأنه كان مكلفاً على المستهلكين، ما شجع كثيرين على استخدامه لما يتمتع به من مواصفات آمنة، الى جانب مظهره الجميل. ومن هنا خاض "ابواسنينة" معركة المنافسة مع شركات أخرى في الضفة و"إسرائيل"، وسلاحه المنافسة في الجودة والخدمة والمحافظة على اسمه في السوق، ويات أكثر من 80% من منتجاته تتجه نحو السوق الإسرائيلي.

رحلة "ابواسنينة" في عالم الزجاج لم تتوقف، ويتواصل فيها التمدد سنة بعد سنة لتلبية احتياجات السوق، فقبل أقل من أربع سنوات استحدثت الشركة "فرن الجلاتين" لإنتاج زجاج أكثر أمناً وجمالاً، مما ساهم في زيادة انتاجها، كما يؤكد مديرها حمدي ابواسنينة. ليتبع ذلك إدخال الطباعة على الزجاج، ولتبيت اليوم قدرة على إنتاج الزجاج المضاد للرصاص.

ويتجه التفكير بـ "ابواسنينة" إلى دراسة مشروع أكثر تطوراً في الزجاج المزدوج بخطوط إنتاج أوتوماتيكياً بالروبوت، يعكف حالياً على إدخاله في أقل من عام.

ولا يغيب عن بال رجل الأعمال "حمدي" التفكير نحو إقامة مصنع متكامل للزجاج، سيما بعد تخصيصه قطعة أرض له في منطقة ترقوميا غرب الخليل لإنشاء مصنع ومستودعات، والتفكير أكثر إلى عالم الاستيراد والتصدير، للحفاظ على رسالة الشركة منذ النشأة بأن تكون السبّاقة في إدخال التطورات الى السوق المحلي على صعيد الزجاج.

فمن محل بدائي لزجاج البيوت والمرايا الى "C.NC" و"السكوريت"، تطورت شركة كريستال ابواسنينة من عاملين اثنين الى أكثر من 40 عاملاً يعملون كخلية نحل داخل الشركة بالخليل وفرعها في بيت لحم، لتكتسب الشركة اسماً لامعاً على رأس الهرم في عالم الزجاج المحلي، وهي رحلة يصفها "حمدي" بالمضنية والشاقة، ويعتبرها "ثمن فاتورة النجاح" .. وهي "المهنة الأنيقة" التي تعكس جمالها ورقيها على واجهات المنشآت والأبراج.



أهمية العلاقة بين الجامعات الفلسطينية والقطاع الخاص



أ.د. طارق الحاج
عميد كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية
جامعة النجاح الوطنية



- ومن أهم العقبات والصعاب التي تواجه هذه العلاقة:
1. قصور الجامعات بالجانب التسويقي والتوعوية المجتمعية ومخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات المجتمع والقطاع الخاص عن طريق البحث والتطوير.
 2. عدم رغبة القطاع الخاص تمويل البحث العلمي.
 3. ضعف الثقة في الإمكانيات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ بعض مؤسسات القطاع الخاص إلى التعاقد مع خبراء اجانب.
 4. الانطباع السلبي للعديد من مؤسسات القطاع الخاص عن الجامعات.
 5. صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات لأغراض البحث العلمي، إذ يعتبرها القطاع الخاص اسرار عمل.
 6. قلة اهتمام القطاع الخاص بالخطط والبرامج البحثية، وممارسة ذلك بطريقة عشوائية.
- في حين أن هناك وجهة نظر أخرى لرجال الأعمال في القطاع الخاص حول ابرز المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بينهم وبين الجامعات، تتمثل في:

1. انشغال الجامعات بالتدريس والجانب الأكاديمي على حساب الجانب التطبيقي.
 2. عدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات منظمات الأعمال.
 3. انتظار الجامعات لمبادرات القطاع الخاص بطلب الشراكة وليس العكس.
 4. عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشكلات ومعوقات، والاكتفاء بالجانب النظري.
 5. مبالغة بعض باحثي الجامعات في تقدير تكلفة البرامج والدراسات التي تطلبها الشراكات.
- ان الوضع في فلسطين يتطلب توثيق التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، والمحافظة على استمراريته وتطويره، وهذا ما دأبت عليه جامعة النجاح الوطنية، إذ لم يقتصر تعاونها مع القطاع الخاص في فلسطين، بل تجد خريجها في العالم اجمع. وما زالت محافظة على مركزها الاول من بين الجامعات الفلسطينية، ومن أول عشر جامعات في الوطن العربي، وترتيبها من اول 5% من الجامعات العالمية. وهي الجامعة الفلسطينية الوحيدة التي قامت بتنفيذ برنامج التقييم المؤسسي على مستوى الجامعة ككل والمنفذ من قبل اتحاد الجامعات الاوروبية.

العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص قديمة ومتجددة تقوم على أساس التعاون والشراكة المتبادلة في اكثر من حقل بما يعود بالفائدة على جميع الاطراف، الجامعة، القطاع الخاص، الفرد، المجتمع والدولة، فالجامعات تسعى إلى الحصول على دعم مالي ومادي من القطاع الخاص يساعدها القيام بواجباتها وضمان جودة مخرجاتها من برامج وبحوث ودراسات وكوادر بشرية متخصصة في مختلف المجالات، كل هذا يعتبر مهم للقطاع الخاص إذ يساعد في تطوير وتحسين مستوى أدائه وجودة منتجاته وخدماته، وتعزيز المركز التنافسي في الاسواق المحلية، الاقليمية والدولية.

وعلى الرغم من وجود اختلاف في الأهداف والتوجهات بين الجامعات والقطاع الخاص فإنه لا بد من تحقيق تعاون فعال بينهما بهدف تحقيق تقارب بين الجامعات والقطاع الخاص لخدمة المجتمع والتنمية الاقتصادية. وإيجاد وسائل متقدمة لتحقيق درجة عالية من التكامل، وتحقيق تعاون أوسع وأشمل، فالجامعات تصنع المعرفة، والمعرفة تعني التفكير العميق الذي يشمل الاكتشاف، التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، والتصميم. بالإضافة الى تطوير المفاهيم الأساسية للتفكير المبدع.

في حين يهتم القطاع الخاص بالجوانب التطبيقية للعلم وللمعرفة لتحقيق أقصى درجة من الارباح بل تعظيمها، مما يتطلب استثمارات متنوعة في البحوث التطبيقية.

ماذا تستفيد الجامعات من هذا التعاون

1. يعتبر القطاع الخاص مصدر تمويل للجامعات يساعدها القيام بدورها الأكاديمي والبحثي.
2. القطاع الخاص حاضنة للتدريب العملي والابحاث التطبيقية للطلبة، يزيد من مهاراتهم ويؤهلهم الالتحاق بسوق العمل.
3. التعاون في مجال البحث العلمي، إذ يزود القطاع الخاص الباحثين بمواضيع مستمدة من الواقع.
4. توفير فرص عمل للخريجين مما يحد من هجرة الادمغة.

ماذا يستفيد القطاع الخاص من هذا التعاون

1. الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية التي قامت بها الجامعات مما يساعد القطاع الخاص على التنافس والاستمرارية والبقاء.
 2. مساعدة القطاع الخاص على الابتكار لمنتجات جديدة وأساليب عمل جديدة.
- أما عن أشكال العلاقات بين الجامعات والقطاع الخاص فتتمثل في:
- تقديم دراسات الجدوى والاستشارات: إذ يتم ذلك من خلال ابرام اتفاقيات شراكة وتعاون
 - تطوير البرامج والمساقات: من خلال مشاركة القطاع الخاص في ورش عمل، مؤتمرات، زيارات علمية متبادلة، دورات مشتركة، والتعليم المستمر.
 - العمل البحثي المشترك: من خلال ابرام اتفاقيات لانجاز مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة.
 - رعاية المؤتمرات والندوات وورش العمل.
 - اقامة المعارض.
 - تقديم الدعم للطلبة والباحثين.

المراجع:

1. Walsh & Perkmann Hughes، مركز الدراسات والبحوث، الغرفة التجارية والصناعية، الرياض، 2008.
2. الحريري خالد، المؤتمر العلمي الرابع، جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2010.



الجبريني

الجبريني

AL-JEBRINI
CHEESE

جبنة هولندية

DUTCH CHEESE

Produced By

Al-Jebrini Cheese Co.

Hebron - Palestine Tel: 02-2299885

40

شركة الجبريني للصناعات الغذائية والتجارة العامة

الخليل - حاصبيا - قلقيلية

جبنة الجبريني الهولندية ...

طعم جديد في حياتك ...

يتم تصنيع جبنة الجبريني (الهولندية الصفراء) باستخدام أحدث التقنيات العالمية لضمان بقاء نكهتها الهولندية الخاصة التي تظهر في أي طبق يتم تحضيره. تحتوي الجبنة الصفراء على مخزون عال جداً من المغذيات الأساسية، وبشكل خاص (البروتين والكالسيوم) وكلاهما مفيد جداً لصحتك وصحة أطفالك. تساعد الجبنة الصفراء في تقليل خطر الإصابة بتسوس الأسنان، كما أن تناول الجبن بعد الطعام يحد من إنتاج اللعاب الذي يقلل طبيعياً من البكتيريا الضارة في الفم ويساعد على تنظيف الفم بشكل فعال.



AL-SAHEB

Marble & Stone

الصاحب للحجر والرخام since 1983



Featured on



We Were There Since The Start

Al Saheb Al Tamimi for Trading Industrial Co.

Industrial Zone , Hebron , West Bank , Palestine

Tel.: +970 022 226 067

Fax: +970 022 226 068

info@alsahebnet

www.alsaheb.net

تحديات وآفاق

بقلم نائب رئيس مجلس الإدارة
المهندس ناصر العسيلي



من الأهداف لخدمة رجال الأعمال خاصة ولخدمة المجتمع بشكل عام وذلك من خلال التأكيد على تحقيق رسالة المنتدى من خلال:

- عمل لقاءات ومشاورات مع أعضاء المنتدى لبحث المشاكل والتحديات والمعوقات التي تواجههم في تسيير أعمالهم.
- عمل مشاورات ولقاءات منظمة ومعقدة مع الجهات المسؤولة من المؤسسات العامة والجهات الحكومية والتشريعية لوضع الخطط المناسبة لمواجهة التحديات وتذليل العقبات لرجال الأعمال وذلك من خلال:
- التأكيد على أهمية دور و مساهمات القطاع الخاص في مواجهة الأزمات وبالتالي من الضروري دعم هذا القطاع لرفع وزيادة درجة المقاومة لديه أمام التحديات ولضمان الاستمرارية في فتح آفاق جديدة وخلق فرص عمل.
- التأكيد على أهمية الدور التكاملي ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- الطلب من الحكومة بضرورة منح التحفيزات وتخفيض الرسوم والضرائب في ظل الظروف السائدة.
- عمل لقاءات مع هيئات ومؤسسات دولية من أجل عقد اتفاقات تجارية وفتح أسواق جديدة أمام رجال الأعمال.
- عمل دورات وورش عمل متخصصة مثل إدارة الأزمات، كيفية تطوير مستوى الدرجة التنافسية للمنتجات المحلية، التسويق، التجارة الالكترونية، وغيرها.
- عمل لقاءات وأنشطة بين رجال الأعمال ونظرائهم سواء من الداخل من المدن الفلسطينية أو من الخارج من المجتمعات الدولية لتبادل الخبرات وتوثيق وتشبيك العلاقات.

**بالرغم من كل المعوقات و كل التحديات سنعمل
جاهدين لتوحيد الجهود وخلق الآفاق لضمان
استمرارية النهوض في مجتمعنا ودفع عملية
التنمية إلى الأمام ...**

ها نحن نطل عليكم من خلال العدد الأول من مجلة ملتقى رجال الأعمال، التي نتمنى أن تكون مصدراً غنياً للمعلومات الاقتصادية و للإنجازات الرائدة، وأن تساهم في جمع كل ما هو مفيد لرجال الأعمال تحت مظلة واحدة، سعياً لأثراء المعلومات وتحديث خبرات أعضاء المنتدى، حيث سنقوم بتكثيف الجهود لتسليط الضوء على مشاركاتكم في دعم الاقتصاد الفلسطيني لتهيئة الفرص ولجذب وزيادة الاستثمارات المحلية، ولدعم تطوير القطاع الخاص الذي يشكل الداعم والرافعة الأساسية لاقتصاد فلسطين وخصوصاً في الأزمات ...

نعيش في هذه الأيام تحديات سياسية جمة، أُلقت بتبعياتها على الظروف الاقتصادية وبشدة، فزيادة نسبة الفقر، وارتفاع نسبة البطالة، ومحدودية الفرص المتاحة وغيرها من الظروف التي تتفاقم يوماً بعد يوم بسبب ما آلت إليه ظروفنا السياسية من ضبابية الموقف وعدم وضوح الرؤى ونحن كشعب فلسطيني ندرك تماماً بأن مواجهة التحديات وإزالة العقبات في كل الأزمات لا مخرج لها إلا من خلال التنمية والعمل الجاد على زيادة الإنتاجية والاعتماد على الذات لخلق فرص وآفاق جديدة لتحسين مستوى الحياة، وقد كان القطاع الخاص دائماً هو المبادر والرائد في التنمية والتطوير والذي طالما كان له الدور الأساس في مساندة الوطن في أصعب وأحلك الأوقات.

كل ما سلف يضعنا أمام مسؤوليات جمة كرجال أعمال على المستوى الشخصي، وأيضاً كملتقى لرجال الأعمال علينا مسؤوليات كبيرة وأماننا تحديات ومخاطر عديدة... القطاع الخاص يقوم بتشغيل الأيدي العاملة والحفاظ على مستوى من الإنتاجية التي من الممكن التعايش معها في ظل الظروف المحيطة من رفع أسعار للمواد وزيادة تكاليف الإنتاج ومحدودية استيعاب الأسواق والإيفاء بجميع الالتزامات اتجاه الحكومة من رسوم وضرائب وغيرها، ومحاولة الحفاظ على كل ذلك من أجل البقاء لحين أن تمر السحابة بسلام، ولكن ما هو الدور الذي يمكن القيام به في ظل هذه الظروف؟

كرجال أعمال وكرياديين نتطلع دائماً إلى الأمام ونسعى لخلق آفاق جديدة لنا ولمجتمعنا على أمل تخطي العقبات والنجاح بتحقيق الطموح بتوفير الأعمال والحياة الكريمة، ولكن كمجلس إدارة للملتقى فنحن نتطلع لتحقيق العديد

بقلم المهندس ناصر العسيلي

نائب رئيس مجلس إدارة ملتقى رجال الأعمال



استثمار الموارد الطبيعية والإقتصادية في المنطقة المسماة (ج) يضاعف حجم الإقتصاد الفلسطيني



تشير التقارير الدولية والفلسطينية الى أن استعادة ما يسمى بالمنطقة (ج) في اتفاقات أوسلو الإنتقالية ستقود الى مضاعفة حجم الإقتصاد الفلسطيني خلال بضعة سنوات. ونود هنا أن نتناول بعض ما جاء في هذه التقارير عن الخسائر التي يلحقها الإحتلال الإسرائيلي الإستيواني بالشعب الفلسطيني. وسأحاول في هذه العجالة أن اقدم عرضا لبعض الفرص الممكنة لاستغلال مصادر الشعب الفلسطيني الطبيعية والإقتصادية التي واصلت سلطات الإحتلال نهبا بعد توقيع اتفاقات أوسلو المؤقتة.

تشكل المنطقة (ج) 62% من أراضي الضفة الغربية، وتحرم السيطرة الإسرائيلية عليها من وصول الفلسطينيين الى أفضل أراضيهم الزراعية في غور الأردن، وتمنعهم من استثمار مصادرها المائية، ومن الوصول الى ثروات البحر الميت الوفيرة والفريدة أيضا. كما أن السيطرة الإسرائيلية على تلك المنطقة، التي ترافقت مع تخريب وقطع مئات الطرق، واقامة الحواجز والعوائق على باقي طرقها، مما حول المدن والقرى الفلسطينية الى أرخبيل من الجزر المشتتة، وبات الإتصال الجغرافي فيما بينها محدودا وعبر مسارات خاضعة للرقابة المباشرة لجيش الإحتلال، الذي يواظب على استخدام سلطاته التعسفية في إعاقة التجارة وتنقل الأفراد بشكل دائم. كما أن استخدام الفلسطينيين لأي شبر من أراضي تلك المنطقة بحاجة الى موافقة ادارة الإحتلال، سواء تعلق ذلك برخصة بناء او اقامة منشآت زراعية، او تعلق ذلك باستخدام مشاريع البنية التحتية التي تخدم المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، كصيانة الطرق أو فتح طرق جديدة، ومد خطوط المياه والمجاري والكهرباء، واقامة خطوط وأبراج الإتصالات، ومنشآت لمعالجة النفايات الصلبة وغيرها. وتبين السجلات أن عدد الحالات التي وافقت إدارة الإحتلال على مثل تلك المشاريع كانت نادرة جدا. وبالتالي أدى بقاء السيطرة الاسرائيلية على المنطقة (ج) عمليا الى تقييد واحباط تنفيذ المشاريع التنموية في المناطق المسماة (أ)، و(ب) اللتان وضعتا تحت السيطرة الفلسطينية في الإتفاق الإنتقالي المذكور، وإلى احباط المناخ الإستثماري وبيئة الأعمال فيهما أيضا.



د. سمير عبدالله

قدرت دراسة "الخسائر الإقتصادية الناجمة عن الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين" الصادرة عن معهد أريج ووزارة الإقتصاد الوطني ان الخسائر السنوية التي يلحقها الإحتلال بالإقتصاد الفلسطيني تقارب 6.8 مليارات دولار (وزارة الاقتصاد الوطني 2011). وكشف أحد تقارير البنك الدولي حول مكانة ودور المنطقة المصنفة (ج) ازاء مستقبل الإقتصاد الفلسطيني

(Area C) and the Future of the Palestinian Economy. World Bank Group. October 2013.)

أن بإمكان الإقتصاد الفلسطيني تحقيق زيادة سنوية في ناتجه المحلي الإجمالي بنحو 3.4 مليار دولار سنويا، اي بنسبة تزيد عن 30% من هذا الناتج لعام 2013 في حال تمكن الفلسطينيون من استثمار مصادرههم المنطقة (ج) التي ظل واقع الإحتلال فيها بدون أي تغيير بعد اتفاقات أوسلو. وبين التقرير أن المنطقة (C) تحتوي على 86% من الموارد الطبيعية، و91% من المناطق الحرجية. وبإضافة حجم الضرر الناجم عن منع الفلسطينيون من استغلال موارد البحر الميت، الذي يحتوي على موارد معدنية نادرة، وعن منعهم من استغلال أكثر من 80% من موارد المياه، وعن إقصاء مدينة القدس عن الإقتصاد الفلسطيني، يتضح بصورة أكبر حجم الضرر الذي يلحق بالفلسطينيين وبإقتصادهم جراء استمرار الوضع القائم حاليا على الأرض.

ولا تقتصر الأضرار الناجمة عن استمرار الإحتلال على ما ذكر أعلاه، بل تتضاعف بسبب الإستغلال الإسرائيلي البشع للكثير من الموارد والثروات الطبيعية غير القابلة للتجديد. فقد بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في بيانه بمناسبة يوم الأرض أن إسرائيل أقامت حتى نهاية 2013 نحو 482 موقعا استيطانيا، نقلت اليها 563,546 مستعمرا اسرائيليا حتى نهاية 2012، يعيش نحو 36% في منطقة القدس الشرقية. ويستخدم المستعمرون الأراضي والمياه والثروات الطبيعية والإقتصادية الفلسطينية الأخرى بشكل حر تماما، بينما يمنع الفلسطينيون من الوصول الى مصادرههم في المنطقة (C)، بل ظلت حرية استغلالهم للمصادر والموارد الطبيعية والإقتصادية التي وضعت تحت ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية في المنطقتين المسميتين (أ) و(ب) محدودة ومقيدة بسبب نظام الإغلاق والسيطرة على معابر التجارة الداخلية والخارجية كما ذكر أعلاه.

القدس الشرقية:

عملت السياسات والإجراءات الإسرائيلية على إقصاء القدس الشرقية عن الإقتصاد الفلسطيني الى جانب نشاطاتها الممنهجة لتهميش الوجود الفلسطيني البشري والإجتماعي والإقتصادي فيها. وأدت تلك السياسات الى اقتطاع ما لا يقل عن 15% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (نحو 2 مليار دولار)، ومنع الفلسطينيين باستثناء حاملي الهوية الزرقاء الخاصة بالمقيمين من دخول القدس الا بتصريح من سلطات الإحتلال، ولا يعطى الا في حالات استثنائية، مما افقد القدس تلك القوة الشرائية التي طالما شكلت حبل الحياة بالنسبة لإقتصادها. كما منعت اسرائيل السلع الفلسطينية المنتجة خارج القدس من دخولها، مما حرم الصناعات والمنتجات الزراعية الفلسطينية من سوق القدس الشرقية. كما جرى تقييد نشاط الفلسطينيين الإستثماري والتجاري بأدوات إدارية مباشرة، من خلال المنع والتقييد الإداري على ترميم وبناء المقدسين لبيوتهم في البلدة القديمة وخارجها، وحرمانهم من الإستفادة من الفرص الإستثمارية الواعدة ضمن حدود المدينة المقدسة، التي تعتبر قبلة سياحية لا منافس لها عالميا بحكم امكانها المقدسة وتاريخها ومعالمها وثرواتها الحضارية الفريدة.

البحر الميت:

يشكل البحر الميت ممكنا هائلا للثروات المعدنية الفريدة، وخصوصا البوتاس والبروم، اللذان يقدران ب 6% و73% من العرض العالمي. وهو يشكل قبلة سياحية فريدة أيضا بكونها أخفض بقعة في العالم، وكون مياهه ذات استعمالات طبية هامة. فبينما يحرم الفلسطينيون من الإستفادة من حصتهم المثبتة في البحر الميت وشاطئه بموجب القانون الدولي، والإقرار الإسرائيلي بذلك في نصوص اتفاقية اعلان المبادئ التي وقعت عليها، وهي تقوم باستنزاف واستخدام ثروات هذا المورد بشكل بشع. فالشركات الإسرائيلية تجني 1.1 مليار دولار سنويا (أريج 2012) من مبيعاتها من معادن البحر الميت. كما يستغل الشاطئ الفلسطيني من البحر الميت كجزء من الرزمة السياحية الإسرائيلية، حيث تقدر عائدات فنادقها هناك نحو 290 مليون دولار سنويا.

الزراعة:

يستخدم المستعمرون نحو 86 كيلومتر مربع من الأراضي المروية بنحو 50 مليون متر مكعب سنويا من الأحواض المائية الفلسطينية. وتضيق تلك الأرقام مساحة الأراضي المروية من قبل المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية، والتي لا تتجاوز 78 كيلومتر مربع، وتروى بنحو 30 مليون متر مكعب سنويا. ويبين تقرير البنك الدولي المشار اليه أعلاه أن الفلسطينيون يستطيعون زيادة الناتج المحلي الزراعي بنحو 196 مليون دولار في حال تمكنوا من استعادة سيطرتهم وانتفاعهم من الأراضي الزراعية المستغلة من قبل المستعمرات والشركات الإسرائيلية.

المناطق الصناعية الاستعمارية في الضفة الغربية:

عملت إسرائيل منذ بداية احتلالها للأراضي الفلسطينية على إقامة مناطق صناعية استعمارية فيها. وزاد عدد ومساحات تلك المناطق بصورة كبيرة خلال العقد الماضيين. وتهدف تلك المناطق الى تقديم الأراضي المجهزة بخدمات البنى التحتية من مياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات وشبكة طرق وحماية برسوم رمزية لتشجيع الصناعات الإسرائيلية للانتقال الى تلك المناطق. وشجعت حكومة إسرائيل الصناعات الملوثة للبيئة بشكل خاص. كما وجدت الصناعات الإسرائيلية التقليدية ملجأ مناسباً لها في هذه المناطق لإنقاذها من الإفلاس، وتمكينها من البقاء في السوق في ضوء الدعم الهائل الذي تتلقاه في المناطق الصناعية الاستعمارية.

بلغ عدد المناطق الصناعية الاستعمارية القائمة الآن في أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، نحو 18 منطقة (نعمان كنفاني، الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات في الضفة الغربية، ماس 2012، ص 40)، منها 4 مناطق في القدس، و 5 في منطقة محافظة قلقيلية، و 4 في محافظة الخليل، وواحدة في نابلس، وأخرى في طولكرم، وواحدة قرب سلفيت، وأخرى قرب عقربة. وتشكل بعض تلك المناطق مكاره صحية ذات مخاطر كبيرة على القرى والمدن الفلسطينية المتاخمة بسبب الروائح الخطرة المنبعثة منها، والمخلفات الصناعية التي تضحها حولها. تقدم تلك الصناعات مئات ملايين الدولارات سنوياً للاقتصاد الإسرائيلي، وهي تشكل رأس حربة في منافسة الصناعات الفلسطينية المشابهة.

كما سمحت السلطات المحتلة لمقاع الحجر والرخام والكسارات الإسرائيلية بممارسة نشاطاتها في أراضي الضفة الغربية، حيث رخصت العشرات منها والتي باتت تزود 20-30% من استهلاك اعمال التشييد في إسرائيل (عن جريدة هآرتس، اوردها كنفاني 2012، ص 20-42). ويقدر تقرير (أريج 2012) قيمة إنتاج الشركات الإسرائيلية من المقاع والماجر نحو 900 مليون دولار سنوياً.

هذا بالإضافة الى التشويه الذي تحدثه اعمال تلك المقاع والكسارات من تلويث للبيئة المحيطة بها بسبب تطاير الغبار الى مسافات واسعة. وبينما تشجع سلطات الاحتلال الإسرائيلية انتشار الكسارات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فقد أوقفت منح تراخيص جديدة للكسارات الفلسطينية، وقيدت اعمالها بأوامر ادارية، الأمر الذي رفع من تكلفة الإنتاج، وقلص تنافسيتها وقدرتها على الإستمرار.

تشكل الأرقام أعلاه بعض من نتائج بقاء الاحتلال وسياساته العدوانية على الواقع الفلسطيني، التي تبين أن ما يعانيه الإقتصاد الفلسطيني من تخلف، وفقر وبطالة وتدني مستوى المعيشة واعتماد على المنح والمعونات الخارجية ما هي الا ظواهر عابرة ستزول مع زوال الاحتلال البغيض، ولن يكون لها مكان في دولة فلسطين المستقلة والحررة.



منطقة (ج)

الملتقى ومسؤولياته تجاه وطنه وشعبه...

"الشيمااء" ..

حملة للبحث عن "سرطان الثدي"

في الخليل

يرعاها ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني

ويقودها طبيب فقد زوجته بالمرض



إيداناً بانطلاق فعاليات "حملة الشيمااء للكشف المبكر عن سرطان الثدي"، وقع محمد نافذ الحرباوي، رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني، على بوستر الحملة التي يراها الملتقى رسمياً، وينفذها طبيب الجراحة في الخليل د. جهاد شاور مدير دائرة الجودة والتخطيط في المستشفى الأهلي بالمدينة. وتأتي هذه الرعاية الرسمية من ملتقى رجال الأعمال إنطلاقاً من مبدأ المسؤولية الاجتماعية الذي يتبناه الملتقى في خدمة المجتمع المحلي ومؤسساته وفئاته.

حيث أكد رئيس الملتقى محمد نافذ الحرباوي، أهمية مثل هذه الحملات لما لها من اثر كبير في تعزيز مفهوم الوقاية ورفع مستوى الوعي الصحي، مؤكداً على استعداد ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني لتقديم كل الدعم الممكن لكل النشاطات المقترحة ضمن فعاليات هذه الحملة بهدف إنجاحها، وذلك انطلاقاً من مبدأ المسؤولية الاجتماعية وحرصه على مشاركة أبناء شعبه همومهم ومشاكلهم.

وأضاف الحرباوي: أن على كل مواطن في هذه البلد أن يتحمل المسؤولية في مواجهة هذا المرض من خلال ما يستطيع أن يقوم به من دور في توعية الناس وتقديم الدعم المادي أو المعنوي، مشيراً الى أن رعاية الملتقى لحملة الشيمااء هي حلقة في سلسلة المبادرات التي رعاها وقدمها الملتقى، من أهمها بناء الطابق الجديد في مستشفى عالية الحكومي، مطالباً وزير الصحة بأن تقوم الحكومة بتحمل مسؤوليتها في تجهيز هذا الطابق ليقدم محافظة الخليل بشكل عام.

من جانبه، أوضح مدير الحملة د. جهاد شاور أن الهدف من حملته هذه الحد من انتشار سرطان الثدي في فلسطين، عبر

محاولة اكتشاف الحالات المصابة بالمرض في مراحل مبكرة، وتقديم برامج التوعية حول هذا المرض الخطير وأهمية الرعاية الأولية والفحص الدوري، مشدداً على أنها حملة ثقافية وليست "تخويفية" وتسعى الى كسر حاجز الخجل عند السيدات بالاقدم على إجراء الفحوصات الدورية.

وتتضمن هذه الحملة، القيام بالفحوصات الطبية اللازمة للسيدات من خلال تشجيعهن على الإقدام بذلك من خلال عقد ندوات ومحاضرات بهذا الخصوص، كما تشمل على تنظيم "ماراثون ثقافي" في شوارع المدينة الرئيسية تحمل شعارات الحملة للترويج لها وتحفيز السيدات على المشاركة فيها.

ويعتبر رئيس ملتقى رجال الأعمال، الحرباوي، أن مسؤولية تحفيز السيدات على إجراء فحوصات الكشف عن المرض، يتحملها كل مواطن في تشجيع زوجته ووالدته وأخته على إجراء الفحص من أجل مواجهة هذا المرض ووضع حد له من بداياته للقضاء عليه.

وثنم مدير الحملة د. جهاد شاور دور ملتقى رجال الأعمال والقطاع الخاص في دعم حملته، وما أبدوه من استعداد كبير في الوقوف الى جانب الحملة، معبراً عن رضاه لهذه الرعاية من قبل الملتقى.

كما تمنى أن يواصل الملتقى والقطاع الخاص في الخليل بدعم مراحل الحملة المختلفة، والتي من أهمها بعد التوعية والفحص، العمل على إنشاء مركز للكشف المبكر عن الأورام السرطانية، ومن بعده إنشاء مستشفى متخصص في علاج السرطانات بالمحافظة يخدم عموم محافظات الوطن.

ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني والقطاع الخاص يوصي بوضع خطة وطنية إستراتيجية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة



بشكل خاص، مضيفاً إلى دور الملتقى ورجال الأعمال في تحقيق الشراكة وبناء مؤسسات المجتمع والدولة، ودعم ورعاية وتنفيذ العديد من الفعاليات المختلفة مثل حملة الشيماء للتوعية والكشف المبكر عن مرض السرطان، ودعم إضافة بناء الطابق الثالث لمستشفى الأميرة عالية الحكومي في المدينة .

ومن جهته أكد نائب محافظ محافظة الخليل مروان سلطان على دور الشراكة المجتمعية في بناء المؤسسات الحكومية والشراكة مع مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص، وأوضح بأن هذه الورشة موضع اهتمام جاد في العمل من أجل تفعيل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وتأمين ضروريات الحياة والعيش بكرامة .

وتحدث د.خالد القواسمي وزير الحكم المحلي الأسبق أن الأشخاص ذوي الإعاقة لهم حقوق وعليهم التزامات تجاه مجتمعهم ، وأكد على أن القانون الفلسطيني ضمن حقوق هذه الفئة المهمة ، وطالب بضرورة العمل على تطبيق القانون في كافة مناحي الحياة، والعمل على موائمة الأماكن العامة والخاصة وتأهيلها بمواصفات البناء الهندسي.

وفي السياق ذاته تحدث ممثل وزير العمل الفلسطيني عبد الكريم دراغمة عن دور وزارة العمل في الرقابة على تطبيق القانون الخاص بظروف العمل والتفتيش وحماية العمل إضافة إلى صندوق التشغيل، مضيفاً إلى ضرورة النظرة الشاملة التي يكون محورها الإنسان العامل وقواعد العمل والسلامة المهنية، والعمل على تعزيز الشراكة بين العمال ومؤسسات العمل، وأضاف بأن الإحصائيات تشير إلى أن نسبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركاتهم في سوق العمل لا تتجاوز 1% من القوى العاملة . وأكد بأن تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة هو حق ضمنه القانون وليس منة من الحكومة ، مشيراً إلى ضرورة وأهمية وجود قواعد بيانات إحصائية بهذا الموضوع .

أما رئيس الاتحاد الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة رمزي العملة، تحدث عن المعايير التي تدل على النصوص القانونية والواجبات للأشخاص ذوي الإعاقة ومطالبهم في نيل الحقوق، وبين أن محافظة الخليل هي الأعلى في نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتزيد أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين في الاتحاد عن خمسة وعشرون ألف، وتفشى البطالة في صفوف هذه الفئة بشكل كبير .

أوصى مشاركون بورشة العمل حول حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق تحت شعار " الشراكة التنموية الشاملة والحقوقية للقطاع الخاص مسؤولية اقتصادية واجتماعية تحقق المشاركة للجميع " .

وذلك للبحث والتفكير في موضوع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع خطة وطنية إستراتيجية للأليات التنفيذية نحو تطبيق القانون الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل. جاء ذلك ضمن ورشة العمل التي استضافها ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في الخليل، وبمبادرة شراكة من جمعية الشبان المسيحية القدس برنامج التأهيل، وبالتعاون المشترك مع ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني، وغرفة تجارة وصناعة الخليل، ومحافظة الخليل، ووزارة العمل الفلسطينية . وبحضور عدد كبير من رجال الأعمال والشركات الكبرى والمشغلين والمنشآت الصناعية والمؤسسات الحكومية والأهلية والمؤسسات العاملة في قطاع الإعاقة والتأهيل وحضور الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم تأهيلهم مهنياً في برنامج التأهيل في محافظة الخليل .

وقد افتتح الورشة رئيس ملتقى رجال الأعمال في الخليل السيد محمد نافذ الحرباوي حيث رحب فيها بالحضور وشكر جمعية الشبان المسيحية على مبادرتها لتنظيم هذه الورشة، مؤكداً على أهميتها ومشيراً إلى دور الملتقى في تسهيل استضافة هذه الورشة المميزة والتنوع، وأضاف بأنها ستكون ضمن اهتمامات الملتقى ورجال الأعمال والقطاع الخاص. وتقديم الدعم في سبيل إنجاح أعمال الورشة ومخرجاتها في الوصول إلى التوصيات والتخطيط المناسب لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في العمل، واستيعابهم في مؤسسات المجتمع ، مشيراً إلى حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش الآمن والكرام ودور القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه كافة المواطنين والشرائح المهمشة

إن مبادرة حملة الشيماء للكشف عن السرطان تأتي ضمن مجموعة من المبادرات والحملات التي تتبع من خلال الحفاظ على مبدأ المسؤولية الاجتماعية لدى الملتقى ومؤسسات المجتمع المدني في محافظة الخليل .

حيث يشير القائمون على هذه الحملة أن الهدف منها ليس البحث عن المرض وعلاجه فحسب، وإنما السعي نحو إنشاء مركز متخصص للكشف المبكر عن السرطان، وهذا الجزء الثاني من الحملة، ثم الوصول إلى الجزء الثالث منها وهو إقامة مستشفى على غرار مستشفى الحسين للسرطان بالأردن.

شاركونا محاربة السرطان

من جانبها أبدت إكرام أبو عيشه التي تعافت من سرطان الثدي، حماسة كبيرة لحملة الشيماء، داعية النساء عدم الخوف من هذا المرض والفحص المبكر لمحاصرته. وأشارت إلى أنها اكتشفت المرض بعد ملاحظتها وجود كتلة في الثدي، داعية المرضى ألا يفقدوا الأمل بالشفاء.

وإلى ما قبل نحو أسبوع شكّل ذهاب السيدات في الخليل للفحص عن سرطان الثدي، أمراً مزعجاً بالنسبة لها ولعائلاتها، ومن غير المقبول لها أن "تبحث عن مرض هي في غنى عنه"، خاصة إن لم تشتك من أي ألم، وذلك خجلاً وخوفاً من أن تكون بالفعل مصابة بالمرض.

لكن منذ أقل من أسبوع كانت مشاركة النساء في الخليل لإجراء فحوصات لهن عبر "حملة الشيماء"، التي يراها ملتقى رجال الأعمال، تفوق كثيراً ما كن يُقدمن عليه من فحوصات في وضعهن السليم والطبيعي من قبل.

ويصف القائمون على هذه الحملة الإقبال عليها بـ "أكثر من رائع وفوق المتوقع"، ويشير ذلك إلى نجاح أول أهداف الحملة التي تسعى إلى حث النساء على الفحص، داعين السيدات اللواتي لم يجرين الفحص كافة بالتوجه الفوري إلى مقر الحملة في رابطة الجامعيين.

حيث تسعى هذه الحملة والقائمون عليها والداعمين لها إلى كسر حاجز الخوف والخجل للفحص الدوري، والعمل على إنشاء مركز متخصص لفحص الأورام ترافقه وحدة مسح بحثي تهدف إلى إجراء الأبحاث والدراسات للقضاء على السرطان من خلال الحد من عوامل الخطورة التي تتسبب بالمرض، إضافة إلى رفع الوعي الصحي بأهمية الوقاية والفحص الدوري، وذلك على مستوى الوطن. حيث يُعتبر مرض سرطان الثدي واحد من بين أنواع السرطانات المنتشرة بكثرة في العالم، حيث أن من بين كل ثماني سيدات هناك سيدة واحدة معرضة للإصابة به.



ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يشارك في إطلاق حملة لتوسيع مستشفى الخليل الحكومي



المساعدة

والتبرع لصالح الارتقاء بمستوى الخدمة الصحية في المحافظة، ثم تحدث الوزير عابدين معلناً قرار رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض باعتماد موازنة الحكومة لمشروع تطوير مستشفى عالية الحكومي واهتمام الوزارة بتطوير القطاع الصحي في محافظة الخليل ومعرباً عن أمله بنجاح الحملة و ثقته بأبناء محافظة الخليل في تلبية النداء للمساعدة والدعم لاطلاق حملة لتوسيع مستشفى الخليل الحكومي ودخوله موازنة الحكومة للتطوير 26/4/2014. وقال الوزير عابدين إن الوزارة تسعى الى تحقيق مستوى متقدم من الخدمة الطبية رغم ضعف الامكانيات المالية و تأمل من خلال المشاركة المجتمعية والالتفاف المؤسساتي ان ترتقى بالواقع الصحي في فلسطين. واختتم المحافظ حميد كلمات الاحتفال قائلاً أن أبناء محافظة الخليل عودونا على أن يكونوا السباقين في تحقيق الإنجاز و المساندين في كل المحافل و الأزمات و انني اليوم على ثقة انهم سيكونون على قدر المسؤولية و سيصلون إلى هدفهم في تنفيذ المشروع على أرض الواقع. ثم فتح باب التبرع حيث أعدت بلدية الخليل مركز اتصال عبر خطوط مجانية لتقديم التبرعات وفتح صناديق متعددة اضافة لمحطات الاذاعات المحلية التي استمرت لعدة ساعات باستقبال المتبرعين. وأعلنت اللجنة المشرفة عن استمرار استقبال التبرعات لمدة اسبوعين في مقر بلدية الخليل و مستشفى عالية الحكومي و مجمع مركز الخليل.

شارك ملتقى رجال الاعمال الفلسطيني ممثلاً برئيسه السيد محمد نافذ الحرباوي في اطلاق حملة للتبرعات بهدف دعم المستشفى ببناء طابق جديد يشمل ثمان غرف عمليات جديدة وعشرون سرير للعناية المركزة وقسم حروق يعتبر الأول من نوعه في الضفة الغربية، إضافة لوحدة تعقيم حديثة بتكلفة إجمالية تصل إلى مليوني دولار أمريكي.

وبدأت الفعاليات بوضع حجر الاساس للطابق الجديد في مبنى المستشفى القائم شارك فيه رفيق شاعر الننتشة رئيس هيئة مكافحة الفساد والدكتور خالد القواسمي وزير الحكم المحلي والدكتور هاني عابدين وزير الصحة والدكتور داود

الزعتري رئيس بلدية الخليل و كامل حميد محافظ الخليل و جمع من الشخصيات الرسمية و الاهلية اطلاق حملة لتوسيع مستشفى الخليل الحكومي و دخوله موازنة الحكومة للتطوير 26/4/2014.

ثم احتضن المركز الكوري الفلسطيني التابع لبلدية الخليل احتفال اطلاق الحملة حيث استهل الاحتفال بكلمة ترحيبية للدكتور الزعتري أعرب فيها عن تفاؤله من النجاح و تنفيذ المشروع على ارض الواقع لثقتة بأبناء محافظة الخليل و اهالي الخير الذي لن يترددوا بمد يد العون لتنفيذ المشروع الذي سينعكس بشكل ايجابي و ملموس على كافة أبناء المحافظة، وأشار الدكتور الزعتري إلى استراتيجية بلدية الخليل بالعمل على دعم القطاع الصحي في إقامة مرافق صحية تابعة للمستشفى في كافة قرى المحافظة وصولاً إلى شبكة من المراكز الصحية والمستشفيات الصغيرة التابعة للمستشفى الحكومي و التي تحقق أفضل أشكال الخدمة الصحية للمواطن.

واختتم الدكتور الزعتري كلمته بتقديم الشكر والتقدير لكافة المؤسسات والجهات الداعمة للحملة و للشركات الراعية و لوسائل الاعلام التي واكبت عمل اللجنة و ساندت الحملة و لأهل الخير والمتبرعين و لكل من ساهم في نجاحها.

ثم قدم الدكتور وليد زلوم مدير عام مستشفى الخليل الحكومي وعضو اللجنة المشرفة على توسعة المستشفى عرضاً مستفيضاً للحضور بين من خلاله أقسام المستشفى والكادر الوظيفي ونسبة إشغال المستشفى التي وصلت إلى أعلى نسبة في الوطن وحاجته الماسة للتطوير والدعم، وبين الدكتور زلوم أن المشروع بحاجة الى مليوني دولار لاستكمالها و افتتاحه لاستقبال المواطنين بما يشمل المعدات و الاجهزة مرتفعة الثمن حاثا المواطنين على



و في مداخلة جمعية الشبان المسيحية القدس-برنامج التأهيل، اشارت شذى أبو سرور منسقة المناصرة في برنامج التأهيل، أن الحديث عن الأشخاص ذوي الإعاقة، يجب أن يكون بإيمان كل شخص من القطاع الخاص، بأن الأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً من الشراكة في العملية الاقتصادية والإنتاجية والقوى العاملة، بعيداً عن التعاطي معها من منظور الشفقة والعطف، والنظر إلى قضية الإعاقة بأنها قضية حقوقية تنموية عبر قطاعية شاملة تتم من خلال المشاركة الكاملة بين فئات المجتمع، من حيث العمل اللائق وشمولية الموضوع تبدأ من الإعلان للتوظيف كأن تشجع المؤسسات تقدم الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل والانتهاج في الاستمرار بالعمل . وضرورة النظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري في بيئات العمل مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الفردية للقضايا المختلفة وتقبل الاختلافات بين البشر.

تلى المداخلات نقاش وحوار صريح وفعال اتسم بالجدية والايجابية بين رجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص والأشخاص ذوي الإعاقة والحضور . تخللها مبادرات تشجيعية تقدم بها أرباب العمل في استيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل والتأكيد على أنها قضية حقوقية، يجب أن لا ينظر إليها بالشفقة والعطف والمنة **وقد خرجت الورشة بالعديد من التوصيات كان أهمها :**

- عمل المزيد من ورشات العمل المتخصصة من هذا النوع للبحث والتفكير في موضوع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، لوضع خطة وطنية إستراتيجية للآليات التنفيذية نحو تطبيق القانون الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل.
- العمل على مذكرات تفاهم مع الشركات لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص .
- ضرورة عمل قاعدة بيانات وإحصائيات حول الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين للعمل .
- ضرورة عمل يوم توظيف سنوي للأشخاص ذوي الإعاقة في المنشآت الصناعية والتجارية .
- ضرورة العمل على إدراج قضية الأشخاص ذوي الإعاقة في مكاتب التشغيل الخاصة بوزارة العمل .
- تأهيل المنشآت الصناعية والتجارية وموائمتها لاستخدامات الأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل الوصول.

**PIC** Paper Industries Co.®
شركة المصنوعات الورقية م.خ.م



unmatched quality
جودة لا تضاهى



Hebron P.O.BOX (526) Tel: + 972-2-2224237 Fax: +972-2-2224068

 www.pic.ps

**Royal**®

شركة رويال الصناعية التجارية
Royal Industrial Trading Co.

تمديدات صحية



أدوات صحية

كراسي وطاولات بلاستيكية



أدوات منزلية



طباعة وديكورات



 **RITC93**

Hebron - Palestine Tel : 02 2219800 Fax : 02-2220127
info@royal.ps www.royal.ps

الأخبار الإقتصادية

مؤتمر اقتصادي تحت شعار " تركيا بوابة فلسطين الى العالم "

نظم إتحاد رجال الأعمال الأتراك الفلسطينيين مؤتمراً

إقتصادياً بعنوان **تركيا**

بوابة فلسطين

إلى العالم

في مدينة إسطنبول. حيث أفتتح المؤتمر بحضور نائب وزير التجارة التركي، وممثلين رسميين عن الدولة التركية، إضافة لسفير دولة فلسطين نبيل معروف وسفير الجامعة العربية لدى تركيا، وعدد آخر من السفراء والدبلوماسيين العاملين في تركي وذلك بحضور وزير الاقتصاد الفلسطيني الدكتور جواد الناجي ولفيف من رجال الاعمال الفلسطينيين في الداخل والخارج .

شارك في أعمال المؤتمر عدد كبير من رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قدموا من فلسطين والشتات، إضافة لرجال أعمال عرب واطراك. هدف المؤتمر إلى دعم وتشجيع الاستثمار في فلسطين، وبحث سبل تصدير الصناعات الفلسطينية الى الاسواق العالمية، وكذلك تشجيع السياحة المباشرة وعبر شركات السياحة الفلسطينية الى فلسطين، ومحاولة الاستفادة من التجربة التركية الناجحة.

وجرى على هامش المؤتمر جلسات حوارية ولقاءات بين مختلف رجال الأعمال، وتم عقد عدد من الصفقات التجارية. كما شهد المؤتمر اجتماعاً خاصاً بين ممثلي الوفود الحاضرة للعمل على وضع نواة لتأسيس شبكة فاعلة من رجال الاعمال الفلسطينيين من شتى انحاء العالم وذلك للاستفادة من قوتهم الاقتصادية وخبراتهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني.

وصدر بيان ختامي للمؤتمر، تضمن تأييد ودعم للرئيس محمود عباس في الحفاظ على الثوابت الوطنية، وخاصة في ظل هذه اللحظات الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية.

يذكر أنه قد تم تنظيم معرض صغير على هامش المؤتمر خاص بعرض المنتجات والخدمات الفلسطينية، وذلك للاستفادة بشكل مباشر للشركات لفتح اسواق خارجية لها من خلال تواجد رجال الاعمال الفلسطينيين وشركات التصدير التركية والفلسطينية.



معا - أكدت مجموعة عمل القطاع الخاص والتجارة للدول المانحة، اهتمامها في تقديم الدعم اللازم لتطوير وتحسين الوضع الاقتصادي الراهن، وتدليل العقبات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بما يمكن استقطاب استثمارات و تنمية الصادرات والتخفيف من نسب البطالة.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقده وزارة الاقتصاد الوطني، في مدينة رام الله، برئاسة الوزير ناجي، لمناقشة الخطة الاقتصادية لتنمية الاقتصاد الوطني 2014-2016 التي اعدتها الوزارة، ومشاريعها ومشاريع القطاع الخاص بمشاركة رئيس بعثة البنك الدولي لدى فلسطين السيد ستين يورغنسن، وممثلين عن الدول المانحة ومؤسسات القطاع الخاص والوزارات ذات العلاقة.

واجتمع المشاركون على ان اجراءات وسياسات الاحتلال الاسرائيلية تحول دون احداث تنمية اقتصادية حقيقية، وتنفيذ المشاريع الهامة والحيوية خاصة في المناطق المسماة (ج)، واستغلال الموارد الطبيعية فيها، مؤكداً على العمل المشترك في تطبيق هذه الإستراتيجية، والتي حظيت ببرامج ومشاريع الوزارة باهتمام المانحين، وسيتم دراستها للمساعدة في تنفيذ هذه البرامج.

وأعربت المجموعة عن تقديرها الكبير للجهود التي تبذلها الحكومة الفلسطينية في تحسين وتطوير الوضع الاقتصادي الراهن، والمساعدات الحثيثة لتوسيع القاعدة الاستثمارية في فلسطين، والنتائج الايجابية التي احرزتها على نطاق تحديث ومراجعة البيئة التشريعية الناظمة للاقتصاد الوطني والتي كان اخرها اقرار تعديلات قانون تشجيع الاستثمار.

وبين الوزير ناجي الأهداف الإستراتيجية، للخطة والتي تركز على تخفيف التبعية والهيمنة للاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني والتوجه نحو الاقتصادات العربية والإقليمية والدولية، وتطوير البيئة الممكنة لقطاع الأعمال والاستثمار في فلسطين، وتعزيز رفع كفاءة وفاعلية أداء القطاع العام والقطاع الخاص لتكون قادرة على بناء اقتصاد الدولة وحسب أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر أحد الأهداف الإستراتيجية، وتنظيم وضبط السوق الداخلي وحماية المستهلك.

وقال الوزير ناجي أن هناك مجموعة من التدخلات والبرامج المقترحة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية منها إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية، تقوية القدرة الاستيعابية للعمالة، تنويع التجارة وإيجاد أسواق بديلة، وتسهيل التجارة حسب أفضل الممارسات العالمية، وخلق إطار قانوني وتنظيمي منافس،

وتطوير البنية التحتية الداعمة للاستثمار، استغلال الموارد الطبيعية والسيطرة على المناطق المسماة "ج"، إضافة الى برامج تنمية الصناعية والتجارية، تنمية الصادرات الوطنية وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للصادرات، تنظيم السوق الداخلية وحماية المستهلك، رفع كفاءة وفاعلية أداء القطاعين العام والخاص والبناء المؤسساتي.

وأشار الى تركيز الاستراتيجية على برنامج المناطق الصناعية، ودمج المرأة في الاقتصاد الفلسطيني، وتدخلات الحكومة الفلسطينية في اعطاء المرأة دورها الحقيقي وتمكينها من ان تكون عنصر فاعل ومؤثر في العملية التنموية ككل.

وقال الوزير ناجي " خلال السنوات الثلاث الماضية، حصل تراجع في معدلات النمو للاقتصاد الفلسطيني الناتج عن اسباب كثيرة في مقدمتها سياسات وإجراءات الاحتلال الاسرائيلية التعسفية بحق الاقتصاد الفلسطيني، اذ لم نلح أي تحسين على الاجراءات التي كان من المفترض على اسرائيل ان تتخذها في مجال تسهيل التجارة، ويتم يوماً وضع معايير امام حركة التجارة والبضائع والإفراد، والسيطرة على المعابر التجارية.

وأشار الوزير ناجي الى حرمان الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية في المناطق المسماة "ج" حيث تقدر الخسائر الفلسطينية جراء ذلك حسب تقرير البنك الدولي بـ 3.4 مليار دولار، إضافة الى التحكم بحرية حركة تنقل الافراد والبضائع، وتجميد التحويلات المالية " المقاصة" بين الحين والآخر وهو حق للشعب الفلسطيني الذي تستخدمه اسرائيل وسيلة من وسائل الضغط على الاقتصاد والشعب الفلسطيني وغيرها من الاجراءات الكثيرة.

وأضاف الوزير "حجم التجارة الفلسطينية الخارجية يصل الى حدود خمسة مليار دولار 80% منها يقتصر على اسرائيل سواء في الاستيراد والتصدير، الامر الذي ادى الى حرماننا من اقامة علاقات تجارية مع العالم خاصة التي تم توقيع معها اتفاقيات حرة وشراكة وهذا ادى الى ايضاً تراجع في معدلات النمو.

ولفت الوزير الى محاور خطة التنمية الوطنية للحكومة 2014-2016 بشكل عام وهي قطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل، وقطاع الحكم الرشيد وبناء المؤسسات، وقطاع الحماية والتنمية الاجتماعية، وقطاع البنية التحتية.

بدوره قال رئيس بعثة البنك الدولي لدى فلسطين السيد ستين يورغنسن "التحرر من العراقيل الاسرائيلية فان الناتج المحلي الفلسطيني سوف يزيد الى الثلث، لذلك يجب ان نكون جاهزون، ببيئة اعمال وبنية تحتية وحماية اجتماعية وحكم رشيد في كل القطاعات، ونحن في البنك الدولي ننظر الى بعض العناوين الفرعية والقضايا الفنية يمكن تطويرها والتقدم بها.

وأضاف " هناك الكثير ما يمكن عمله بالشكل العام، وفي تطبيق هذه الإستراتيجية، بما يمكن من توفير فرص عمل وتطلع لمساعدة فلسطين التي هي على مفترق طرق، وبناء اقتصاد فلسطيني مستدام، متحدثاً عن الشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني، والقطاع الخاص، مشيراً الى الاهمية القصوى في العمل على " تطوير القطاع الخاص عملياً.

واشتملت الإستراتيجية على رؤية واضحة تتمثل في الوصول إلى اقتصاد حر ومنافس، يتمتع بالسيادة، وينسجم مع مبادئ، قوانين واتفاقيات النظام التجاري المتعدد، قادر على جذب الاستثمارات الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمساهمة في تحقيق الرخاء، مبنى على المعرفة والبحث العلمي، ويعتمد على قطاعات رائدة ومنافسة على المستويين المحلي والدولي.

وتم خلال الاجتماع توزيع قائمة تضم اولويات وزارة الاقتصاد الوطني من المشاريع داعياً جميع المانحين التعاون واستمرار التنسيق مع الوزارة لتحقيق أفضل الأهداف ضمن الأولويات الاقتصادية للحكومة.

ومن هذه المشاريع تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني والترويج له، وتحديث الصناعة، والخدمات الحكومية لتطوير الاعمال، والتمكين الاقتصادي وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ مشايخ المناطق الصناعية، وتطوير البنية التحتية للجودة، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصادرات، وتنظيم وضبط السوق الداخلي، وإنشاء حاضنات الاعمال ودعم المشاريع المبتدئة، وتشجيع البحث والتطوير

الإحصاء وسلطة النقد يعلنان النتائج الأولية لميزان المدفوعات الربعي

وفا - أعلنت سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء في بيان مشترك، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الرابع من عام 2013، ضمن الإصدار الدوري الربعي المشترك لبيان ميزان المدفوعات.

وأشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات في الربع الرابع من عام 2013 إلى استمرار العجز في الحساب الجاري لخدمات، دخل، تحويلات جارية، حيث بلغ 365.3 مليون دولار أميركي، أي ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبارتفاع ملحوظ بلغت نسبته 44.6% عن الربع السابق.

وعزى البيان المشترك الأسباب في عجز الحساب الجاري إلى قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي المرتفعة، حيث سجل عجزاً مقداره 1,125.7 مليون دولار أميركي، الذي شكل ما نسبته 30.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الربع الرابع من عام 2013، بانخفاض بلغت نسبته 4.2% عن الربع السابق.

وأوضح أن ميزان الخدمات سجل عجزاً بلغ مقداره 139.1 مليون دولار أميركي، بازياد بلغت نسبته 44.0% عن الربع السابق، ويعزى ازدياد عجز ميزان الخدمات إلى ارتفاع واردات خدمات السفر والخدمات الحكومية، أما بالنسبة لحساب الدخل تعويضات العاملين، ودخل الاستثمار فقد سجل فائضاً مقداره 361.4 مليون دولار أميركي بارتفاع بلغت نسبته 6.0% عن الربع السابق.

وبيّن المؤشرات أن تعويضات العاملين في إسرائيل كانت السبب الرئيسي في فائض حساب الدخل، إذ بلغت 327.9 مليون دولار أميركي، فيما بلغ دخل الاستثمار المقبوض من الخارج 36.8 مليون دولار أميركي، نتج بشكل أساسي عن الفوائد المقبوضة على الودائع الفلسطينية في البنوك الخارجية.

وحقق ميزان التحويلات الجارية في الربع الرابع 2013 فائضاً بلغت قيمته 538.1 مليون دولار أميركي بانخفاض بلغت نسبته 20.6% عن الربع السابق، وشكلت تحويلات الدول المانحة ما نسبته 47.7% من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج.

وأشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات إلى وجود فائض في الحساب الرأسمالي والمالي 'الحساب الرأسمالي والحساب المالي' مقداره 479.5 مليون دولار أميركي، ويعزى ذلك إلى الفائض المحقق في الحساب المالي 'الاستثمار المباشر، واستثمارات الحافظة، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية'، حيث بلغ 392.5 مليون دولار أميركي.

والأصول الاحتياطية لدى سلطة النقد حققت ارتفاعاً بحوالي 50.7 مليون دولار أميركي، الذي يعكس وضع الميزان الكلي لميزان المدفوعات.

قال وزير الاقتصاد الوطني د. جواد ناجي، إن قانون تشجيع الاستثمار المعدل والذي صادق عليه مجلس الوزراء مؤخراً وتم إحالته إلى الرئيس للمصادق عليه يركز على دعم القطاعات الانتاجية في فلسطين وكذلك المشاريع التي تساهم في زيادة التوظيف أو التصدير أو استخدام المكونات المحلية، بالإضافة إلى إيلاء أهمية خاصة للمشاريع الصناعية والسياحية والزراعية، والقطاعات الواعدة والمشاريع التي تتبع أفضل المعايير للمحافظة على البيئة واستخدام موارد الطاقة البديلة.

وأشار د. ناجي خلال مؤتمر صحفي عقده في مركز الاعلام الحكومي، بمدينة رام الله، بشأن إنجازات وزارة الاقتصاد الوطني خلال العام 2013، إلى أن التعديلات على القانون ستوفر حزم واسعة من الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب والتي تشمل على حوافز ضريبية وغير ضريبية تساهم في دعم وتعزيز قرار الاستثمار وتطوير الاستثمارات القائمة، وستمكننا أيضاً هذه التعديلات من الترويج للاستثمار في فلسطين بشكل أفضل من السابق.

وقال الوزير ناجي " الحكومة الفلسطينية تولي أهمية بالغة لتحقيق نمو اقتصادي دائم، وتبذل جهود كبيرة لتأمين كافة المستلزمات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة خلال المراحل القادمة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بكل مكوناته الانتاجية والخدماتية، والجهود متواصلة لتوفير المتطلبات الأساسية لتحقيق هذه الاهداف في طليعتها توفير اعمال ممكنة لنشاط القطاع الخاص اللاعب الاساسي لعملية التنمية.

وأضاف " عملت الوزارة على مراجعة الكثير من المشاريع والقوانين

الناظمة للاقتصاد الوطني، حرصاً على تطوير هذه التشريعات والقوانين منها اقرار الحكومة تأجير التمويين والذي صادق عليه الرئيس قبل أسابيع وهناك قانوني الشركات وضمان الحقوق في المال المنقولة للذين بانتظار مصادقة الرئيس عليهما، الى جانب ذلك مجموعة من القوانين التي تم إحالتها الى مجلس الوزراء من اجل المصادقة عليها قوانين الملكية الصناعية، المنافسة، تسوية الديون، حماية الانتاج، الوكلاء التجاريين، مشروع نظام المنافسة ومنع الاحتكار مشروع نظام الاتحاد العام للصناعات التخصصية.

وأكد الوزير ناجي، على جهود الحكومة في تعزيز وتطوير المنتج الوطني، وتنمية الصادرات خصوصاً هناك عجز دائم وكبير في الميزان التجاري الفلسطيني لذلك العمل جاري على رفعه من خلال تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني وكذلك للخدمات التي تحظى بأهمية كبيرة لتمكينها من المنافسة في الاسواق المحلية والخارجية.

وقال الوزير " نجحنا في توفير دعم لكثير من البرامج والمشاريع التي تعمل الوزارة على تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص، منها مشروع ممول من الحكومة الألمانية، وبرنامج ممول من الحكومة الفرنسية له علاقة بتحديث الصناعية والمناطق الصناعية، والتجمعات العنقودية، والعمل جاري مع الحكومة الفرنسية لتطوير استراتيجية خاصة بالمناطق الصناعية، وهناك أيضاً مشاريع ممولة من الاتحاد الاوروبي والحكومة البريطانية، وغيرها، وهي بالمجمل تواجه للقطاع الخاص.

وأشار الوزير إلى تمكين فلسطين من الوصول الى الاسواق الخارجية، على صعيد ايصال منتجاتها وخدماتها الى الخارج، والتمكين من الترويج للاستثمار من خلال البيئات مختلف منها تعيين ملحقين اقتصاديين يتولون هذه المهمة في الترويج في عدد من الدول لضخ استثماراتها في فلسطين او استقبال الصادرات الفلسطينية اضافة الى برامج ممولة من الوكالة الامريكية للتنمية لتحسين المناخ الاستثماري في فلسطين، وتحضير فلسطين لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وبين الوزير ناجي ان وزارة الاقتصاد الوطني من اكثر الوزارة التي تقدم خدمات للجمهور تصل الى اكثر من 100 خدمة في مقدمتها تسجيل الشركات، والعلامات التجارية والرقابة، والملكية الفكرية، بطاقة التعامل بالتجارة الخارجية، ورخص الاستيراد وشهادات المنشأ وغيرها من الخدمات التي تقدم، اضافة الى الخدمات التي تقدمها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

بين الوزير ناجي أن الوزارة سجلت خلال العام الماضي 1231 شركة برأسمال إجمالي يصل 580 مليون دولار، وترخيص 131 مصنع جديد برأسمال 122.6 مليون دولار، في حين بلغ عدد التجار الذين سجلوا لدى الوزارة خلال العام الماضي هناك 1468 تاجر جديد، كما تم 472 بطاقات التعامل بالتجارة الخارجية، و5290 شهادة منشأ، و9577 رخصة استيراد، و11 رخصة جديدة لمحجر، و1917 علامة تجارية مودعة، و1354 مسجلة، و18 وكالات تجارية، 18 براءة اختراع.

وغيرها من الانجازات التي حققت في مجال الصناعة والتجارة والاستيراد، والمعادن الثمينة.

ولفت الوزير ناجي الى مجموعة الانجازات التي حققتها مؤسسة المواصفات والمقاييس اذ تم اعداد واعتماد 150 مواصفة فلسطينية، وتحديث 32 مواصفة، واعتماد 5 تعليمات فنية الزامية، ومنح 200 منشأة شهادات خاصة بعلامة جودة و الاشراف، وتنفيذ 336 فحص مطابقة للناظمة التشغيلية، ومعايرة 317 جهاز في مجال المعايرة الصناعية، واعتماد 21 فحص مخبري.

واستعرض الوزير ناجي مؤشرات تنظيم وضبط السوق الداخلي، وحرص الحكومة على ان يكون السوق امن ونظيف، ومكافحة السلع الفاسدة المهربة، والتهرب السلع المنتجة من المستوطنات الإسرائيلية والوزارة حققت نجاحات كبيرة في منع تداول والاتجار بهذه المنتجات (المستوطنات). مشيداً بدور الشركاء من مختل فالمؤسسات والمواطن الذي يشكل العمود الفقري لعملية الرقابة على السوق.

وأشار الوزير ناجي الى ارتفاع حصة العديد من السلع داخل السوق، كالصناعات الدوائية على سبيل المثال والتي كانت حصتها سابقاً تتراوح بين 25-30 %، وارتفعت الى 55% الامر الذي يؤكد على ان المصانع الفلسطينية وصلت الى مكانه متقدمة من التنافسية، واليوم نفتخر هناك ادوية تصدر الى العديد من الدول الاوروبية الرومانية البريطانية روسيا، مالطا وغيرها من الدول.

وتوقف الوزير ناجي عند اخر التطورات والمستجدات المتعلقة في المناطق الصناعية، (بيت لحم، جنين، اريحا الصناعية الزراعية) حيث تم انجاز الكثير من عناصر البنية التحتية الداخلية والخارجية لمدينتي اريحا وبيت لحم، وهي جاهزتين لاستقبال الاستثمارات وبخصوص منطقة جنين الصناعة والتي تبلغ مساحتها ضمن المرحلة الأولى ألف دونم. لافتاً أنه قبل يومين قامت الشركة التركية المطورة بتحويل 50%



من قيمة التعويض، ونقوم حالياً و هيئة المدن والمناطق الصناعية ووزارة المالية والشركة المطورة والحكومة الألمانية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتعويض أصحاب الاراضي والذي يتم ذلك بالتوازي مع البدء في اعمال البنية التحتية الداخلية والخارجية متوقفا ان توفر هذه المنطقة 10 الاف فرصة عمل مباشرة اضافة الى فرص غير مباشرة، وبيت لحم 5 آلاف فرصة عمل، و اريحا 2000 فرصة عمل مباشرة.

وشدد على اهمية هذه المناطق في تحقيق ومعالجة الكثير من القضايا والمشاكل التي تواجه عملية التنمية والمساهمة الفاعلة في الترويج وجذب الاستثمار، و تنمية الصادرات الفلسطينية الى الخارج، اضافة الى المساهمة بشكل كبير في نقل التكنولوجيا والمعرفة الى فلسطين الامر الذي سينعكس ايجاباً على النشاط الاقتصادي.

وبين الوزير ناجي ان هيئة تشجيع الاستثمار، اليوم تنتقل من التركيز على الاعفاءات الى الترويج للاستثمار في فلسطين وهو الهدف الرئيسي، وقد بدأت بوضع البرامج والخطط الطموحة لتحرك على المستوى العربي والدولي للترويج الى الاستثمار في فلسطين، خصوصاً أن مشاكل التنمية تعالج بخلق الفرص.

وكشف الوزير ناجي خلال المؤتمر الصحفي عن ان هناك مشاورات جادة تجري بين الحكومة والقطاع الخاص لعقد المؤتمر الاستثمار الثالث، خلال هذا العام الجاري بحيث يتم التركيز على نوعية رجال الاعمال اللذين سيتم دعوتهم في هذا المؤتمر للخروج بنتائج جيدة وجاذبة للاستثمار في فلسطين.

وأشار الى العلاقة بين القطاعين العام والخاص والتي كان اخرها مؤتمر الحوار الرابع والذي تم تشكيل الية تقود الى تطوير العلاقة بين الطرفين بحيث لا تكون العلاقة موسمية اذ ان اغلب البرامج التي تعتمدها الحكومة تواجه الى القطاع الخاص.

وأكد الوزير انه تم البدء في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعريف المحلقين الاقتصاديين في عدد من الدول، لافتاً الى ان الحكومة الحالية والحكومات السابقة حققت انجازات كبيرة على صعيد اصلاح بيئة الاعمال، تسجيل الشركة الذي يستغرق تسجيلها حالياً ساعة، وما زالت الجهود مستمرة لمعالجة الاجراءات التي تنعكس سلباً على عملية الاستثمار.

من ناحية اخرى قال الوزير " انه لا يوجد أية قيود على شراء الاسمنت من إسرائيل أو استيراده من الخارج، وبإمكان اي شركة فلسطينية استيراد الاسمنت مباشرة عند استيفائها شروط استيراد الاسمنت، ونفى وجود مورد حصري للاسمنت في السوق الفلسطينية خصوصاً ان الوزارة منحت خلال العام الماضي العديد من رخص الاستيراد.

نمواً ملحوظاً في قطاع صناعة الأحذية في العامين الماضيين

معا

قال وزير

الاقتصاد الوطني د. جواد ناجي أن الحكومة تمكنت من رفع حصة قطاع الأحذية بنسبة 20% خلال العامين الماضيين جراء القرارات التي اتخذتها الوزارة بهدف دعم المنتج الوطني، وذلك وفق دراسة أعدها اتحاد الصناعات الجلدية.

وأكد الوزير في معرض حديثه عن النمو الذي حققه قطاع الأحذية، على الأهمية التي توليها الحكومة في مجال دعم المنتج الوطني من خلال زيادة حصته في السوق المحلية ومعالجة المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي، وذلك من خلال قرارها فرض رسوم جمركية بقيمة 35% على السلع المستوردة وكاملة التصنيع، مشيراً في الوقت ذاته إلى الإجراءات التي قامت بها الوزارة في مجال استنهاض هذا القطاع الذي شهد في السنوات الأخيرة تراجعاً في الإنتاج والتشغيل.

وبين الوزير إلى أن الوزارة عمدت على إطلاق مشروع تطوير قدرات قطاع صناعات الأحذية والجلود في فلسطين الممول من الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، والذي يأتي تنويهاً لجهد وتعاون مشترك قادته وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون التام مع اتحاد الصناعات الجلدية والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والوكالة الألمانية للتنمية، مؤكداً في الوقت ذاته على ضرورة مضاعفة هذه الجهود من قبل كافة الجهات ذات العلاقة والعمل على تمكين هذا القطاع وتطويره حتى يتمكن من اخذ دروه الحقيقي والريادي في الصناعة الفلسطينية.

بدوره قال رئيس اتحاد الصناعات الجلدية طارق أبو الفيلات إن صناعة الأحذية في فلسطين من أهم وأقدم الصناعات وأكثرها تشغيلاً للعمال على اعتبار أن إنتاج حذاء في فلسطين يوفر 30 فرصة عمل وهذا القطاع من أكثر القطاعات التي تضررت في السنوات الماضية.

وشدد أبو الفيلات على الدور الذي قامت به الحكومة في دعم الصناعة الوطنية والمنتج المحلي ممثلة بوزير الاقتصاد د. ناجي الذي أبدى اهتماماً وتبني قضية هذه الصناعة وغيرها من الصناعات الوطنية بشكل مباشر، مشيراً إلى أهمية قرار فرض رسوم جمركية على العديد من السلع التي لها بديل وطني وعلى رأسها الأحذية

والجلود،
باعتباره شكل طوق

نجاهة لهذه الصناعات.

وأضاف أبو الفيلات إن قطاع الأحذية بالخليل شهد نمواً خلال العامين الماضيين، حيث ان نسبة الزيادة في حصة المنتج الوطني من الأحذية تراوحت بين 8%-20% ونتمنى أن تستمر جهود الوزارة المتميزة في دعم الصناعة الوطنية.

سلطة النقد: لدى بنوك فلسطين

كفاية في رأس المال تتعدى 16%

معا - قال محافظ سلطة النقد د. جهاد الوزير، إن كافة البنوك الفلسطينية لديها كفاية في رأس المال تتعدى الـ 16%، بينما بعضها تتجاوز هذه النسبة الـ 20%، فيما وصلت موجودات البنوك إلى 11 مليار دولار، ما يدل على متانة الجهاز المصرفي. وكان د. الوزير، يتحدث خلال حفل إطلاق فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب 2014، ونظمته سلطة النقد، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، وجمعية البنوك، وبرنامج التعليم في وكالة الغوث الدولية "أونروا"، وذلك في قصر الثقافة برام الله.

واستعرض جانباً من الإنجازات التي حققتها سلطة النقد، وفي مقدمتها إنشاء مؤسسة ضمان الودائع، وصدر مرسوم بقانون بخصوصها خلال تشرين الثاني الماضي، مضيفاً "هذه المؤسسة اجتمعت واتخذت قرارات لصالح المواطن والجهاز المصرفي، مثل ضمان حساب كل مواطن إلى حد يبلغ 10 آلاف دولار، وبالتالي تم تغطية 93% من المودعين في الجهاز المصرفي". وقال: هذه المؤسسة تعتبر من أهم عوامل الاستقرار في الجهاز المصرفي، وتعني أنه رغم الاحتلال والوضع السياسي والتقلبات، فإن أموال المودعين مضمونة.

وأوضح أن هناك صندوقين أحدهما إسلامي وآخر تجاري خاصين بالمؤسسة، مضيفاً "لأول مرة في العالم العربي، تشمل مؤسسة ضمان الودائع، البنوك الإسلامية".

وقال: نحن نحاول تعزيز معرفة المواطن والطالب بكيفية الاقتراض والتعامل مع القضايا المالية، والادخار، وخلال العام الحالي وقعنا اتفاقية مع هيئة سوق رأس المال لإعداد استراتيجية للاشتغال المالي، بغية تمكين شرائح المجتمع الفقيرة من النفاذ إلى التمويل عبر المصارف.

كما نوه إلى دور قاعدة بيانات الائتمان في الحد من مستوى البطالة، مشيراً إلى تقرير دولي لفت إلى مساهمة هذه القاعدة في توفير 6000 وظيفة.

وتحدث عن القرار القاضي بتوسيع الشبكة المصرفية، وبالتالي بلغ عدد فروع البنوك 241 فرعاً، معظمها في الريف، موضحاً أن كل فرع جديد يوظف ما بين 11-18 وظيفة.

وأردف: تأتي استراتيجية الاشتغال المالي، لتساعد المواطن على التوجه إلى التمويل بغض النظر عن قدراته، لأن التمويل إذا استخدم بشكل سليم سيوفر عمالة، ويحسن وضع الاقتصاد.

كما خص جانباً من حديثه لمشروع "الفتاح الوطني"، لافتاً إلى أنه سيربط الصرافات الآلية بعضها ببعض.

وأضاف: كل الصرافات ستكون مفتوحة للجميع، والكلفة ستكون موحدة، ومعقولة، كذلك ستكون لدينا آلات لنقاط البيع، وسيتم الخصم مباشرة من الحساب، ما سيخفف من استخدام السيولة.

وفيما يتعلق بفعاليات الأسبوع، ذكر أنه سيتضمن فتح أبواب المصارف لمدة ساعة يومياً للطلبة وذويهم، إلى جانب زيارة موظفي المصارف لـ 1600 مدرسة، وتوزيع 160 ألف نشرة تثقيفية حول البنوك، و20 ألف حصالة كرتونية على المدارس وفي فروع المصارف.

وأشار إلى النجاح الذي حققه الأسبوع خلال دورتيه السابقتين، ما تكفل بحصولها على جائزة دولية حول أفضل برنامج توعية مصرفية على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العام الماضي.

وأوضح أن سلطة النقد تعنى بالحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، مبيناً أن "التوعية المصرفية جزء من الاستقرار المالي، لأننا نريد عدالة في العلاقة بين المواطن والمصرف، التي يجب أن تكون مبنية على المعرفة من كلا الطرفين".

من جهته، أثنى وكيل وزارة التربية والتعليم العالي محمد أبو زيد، على فعاليات الأسبوع، مشيراً إلى أنه تجسيداً للتعاون والتفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني، والوزارة، وأشار إلى أهمية الأسبوع لجهة نشر ثقافة الادخار، وتوعية الطلبة بالنظام المصرفي، إلى غير ذلك.

أما نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية جمال الحوراني، فأوضح أن الأسبوع المصرفي يمثل نافذة للمصارف للتواصل مع الأطفال والشباب، وقال: نحن كجمعية نرى أن نشر الثقافة المصرفية، وتعزيز

الوعي المالي لدى هذه الشريحة، جزء أساسي من مسؤوليتنا تجاه المجتمع، وبين أن كافة فروع المصارف في فلسطين، على أتم الاستعداد لاستقبال الطلبة، إلى جانب تنفيذ زيارات للمدارس في اطر فعاليات الأسبوع.

وركز نائب رئيس برنامج التعليم في الوكالة وحيد جبران، على عنايتها بالمشاركة في فعاليات الأسبوع، وأن تكون جزءاً منه بغية نشر الثقافة المصرفية في أوساط الطلبة والشباب.

وأشار إلى أن انخراط مدارس الوكالة في فعاليات الأسبوع، يأتي ترجمة لحرص الوكالة على ربط التعلم بالمجتمع والحياة، وتوعية الطلبة بمتطلبات العمل والتنمية، والحياة.

ما الذي حققته زيارة أغنى رجل أعمال في الشرق الأوسط لفلسطين؟



معا - انتهت الزيارة التي قام بها الامير الوليد بن طلال الى رام الله دون ان تتضح معالمها الحقيقية باستثناء توقيع اتفاقية مع وزارة الزراعة بقيمة 4 مليون و100 ألف دولار أميركي.

ووصف محللون اقتصاديون الزيارة التي قام بها أغنى رجل أعمال بالشرق الأوسط ولم تتعدى بضع ساعات بالاستكشافية. ورأى وزير الاقتصاد جواد الناجي ان الزيارة تندرج في سياق دعم الشعب الفلسطيني والبحث عن امكانية الاستثمار في قطاعات مختلفة في فلسطين طبقاً لما يخدم نشاطه الاستثماري.

وقال لوكالة معان الزيارة تؤكد على دعم الامير السعودي للسياسة الاقتصادية الفلسطينية والتي تعمل على جذب الاستثمارات من الخارج، مؤكدا ان الحكومة ستقدم كافة التسهيلات للوليد بن طلال في حال قرر الاستثمار في فلسطين.



ولفت إلى أن الوليد بن طلال اجتمع مع نخبة من رجال الأعمال وسيقوم بدراسة ما عرض عليه لاتخاذ القرارات المناسبة. وشدد على اهتمام الحكومة بتشجيع الاستثمار، معلنا ان مجلس الوزراء اقر خلال جلسته امس الثلاثاء التعديلات المقترحة على قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين، وسيتم رفعها الى الرئيس محمود عباس للمصادقة عليها.

فيما أكد رجل الأعمال الفلسطيني منيب المصري لوكالة معا ان النقاشات مع الوليد بن طلال خلال اجتماعه مع 8 رجال اعمال فلسطينيين تركزت حول مؤتمر الاستثمار المزمع عقده بعد رمضان المقبل، وتأسيس صندوق القدس.

وأوضح المصري أن بن طلال أعرب عن سعادته بإقامة المؤتمر ورغبته بالمشاركة به، اضافة الى اشادته بتأسيس صندوق ووقفية القدس الذي يساهم به رجال اعمال فلسطينيين.

ورأى المصري أن لزيارة الوليد بن طلال اهمية معنوية أكثر منها اقتصادية، حيث ان حضور رجل اعمال بثقل بن طلال الى فلسطين سيكسر الحاجز امام العشرات من رجال الاعمال العرب والعالميين الى زيارة فلسطين والاستثمار فيها.

وتوقع المصري أن يساهم الوليد بن طلال بمشاريع اقتصادية في فلسطين على غرار مساهمته في شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة "باديكو القابضة".

ولفت المصري إلى أن الوليد بن طلال يساهم بنحو سبعة ملايين دولار في مشاريع اقتصادية بفلسطين.

وأكد على أهمية تواصل الاستثمارات في فلسطين سواء استمرت المفاوضات او توقفت.

من جانبه أعتبر المحلل الاقتصادي نصر عبد الكريم الزيارة بالاستكشافية وتبادل الاراء حول فرص الاستثمار في ظل الانباء التي تتحدث عن خطة اقتصادية سيطرحها وزير الخارجية الامريكى جون كيري.

وقال أن الزيارة قد يكون لها مضامين اقتصادية وسياسية بالوقت ذاته، سياسيا في سياق الدعم والتأييد للرئيس والقيادة الفلسطينية، واقتصاديا تتويجا لجهود سابقة بتوقيع اتفاق لدعم المشاريع الزراعية في فلسطين، اضافة الى دراسة مشاريع اقتصادية جديدة قد تجري في فلسطين، او محاولة فلسطينية لاستقطاب الوليد بن طلال للانخراط في مشاريع التنقيب عن البترول.

ولفت إلى أن أي رجل أعمال يقوم بالاستكشاف ومن ثم دراسة ما يمكن تنفيذه بالمستقبل.

5 فلسطينيات بين أقوى 100 امرأة عربية

القدس - دوت كوم - اختارت مجلة "أرابيان بيزنيس" خمس فلسطينيات من بين قائمة أقوى 100 امرأة عربية لعام 2014.

وتضم القائمة اكثر النساء تأثيرا في الوطن العربي بمختلف المجالات، ممن تركن بصمات في القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية.

وتضم القائمة خمس نساء فلسطينيات هن الفنانة سامية حليبي وجاءت في المركز العاشر وهي ناشطة في مجال الفنون والترفيه؛ وهيام عباس في المركز السادس والثلاثين وتعمل في مجال الفنون والترفيه؛ وعبير أبو غيث في المركز الثالث والخمسين وتعمل في تكنولوجيا المعلومات، وأن ماري جاسير في المركز السابع والسبعين وتعمل في مجال الترفيه والفنون، ومنى عطية في المركز الخامس والتسعين وتعمل في تجارة التجزئة.

وفي المرتبة الأولى، جاءت للعام الرابع على التوالي وزيرة التجارة الخارجية الإماراتية الشيخة لبنى القاسمي بينما احتلت المركز الثاني السعودية صانعة الأفلام هيفاء المنصور، وفي المركز الثالث ريم الهاشمي من الإمارات، وفي المركز الرابع الناشطة اليمنية توكل كرمان، وفي المركز الخامس السعودية لبنى العليان في قطاع البنوك والتمويل.

ومن الجدير ذكره أن المجلة ستقيم حفلا لتكريم السيدات العربيات ضمن القائمة في الثانية عشرة من آذار الجاري في مدينة دبي تحت رعاية وزيرة التجارة الخارجية لدولة الإمارات الشيخة لبنى القاسمي.

وقالت الشابة العشرينية عبير ابوغيث، الحاصلة على جائزة افضل مزود خدمات تكنولوجيا معلومات في الشرق الاوسط، في حديث مع دوت كوم، انها تفاجأت بهذا الاختيار ولا تعرف كيف تم ترشيحها واختيارها.

واعترفت ابو غيث أن اختيارها ضمن أقوى النساء العربيات يعكس مدى قوة التحدي عند المرأة الفلسطينية بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها المرأة الفلسطينية.

وتعمل مهندسة الحاسوب ابو غيث على حل مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني من خلال ادخال حلول تكنولوجية مبتكرة بربط المبدعين مع الشركات العالمية ومنحهم فرص عمل عن بعد.

حيث تقدم ابو غيث خدمات تمكينية للشباب والشابات في الضفة وقطاع غزة في مجالات التصميم الجرافيكي وتطوير المواقع الالكترونية وتطوير الانظمة الالكترونية والتصاميم الهندسية، بالاضافة الى

مساعدة الشباب في تحديد مسار مهنتهم وتمكينهم من الانخراط بالمهنة. كما ان ابو غيث تعمل ضمن تحالف "الواني" الذي يضم 16 دولة عربية لتمكين النساء من لعب ادوار قيادية في الوطن العربي، وتطوير

مهاراتهم الاقتصادية ودفعهم لتولي مناصب في صنع القرار.

زكارنة:

انضمام فلسطين لمنظمة اياسكو
يعزز فرص الاستثمار في فلسطين

معا - أكد الدكتور محمد زكارنة رئيس مجلس ادارة البنك الاسلامي الفلسطيني ان انضمام هيئة سوق رأس المال الفلسطيني للمنظمة الدولية "اياسكو" يعزز فرص الاستثمار ويؤكد الثقة بالأوراق المالية الفلسطينية.

وقال زكارنة أن هذه الخطوة لم تكن بالسهلة وان متطلباتها مهمة جدا في الحفاظ على حقوق المستثمرين والرقابة على سوق المال.

ودعا زكارنة رجال الأعمال العرب والفلسطينيين الى الاستفادة من هذه الشهادة الدولية في الاستثمار في فلسطين التي ترقى الى افضل المعايير الدولية.

وقال زكارنة "نحن بحاجة الى خطة اقتصادية تنموية شاملة ضمن اطار زمني محدد تتضافر فيه كل الجهود في القطاعين العام والخاص للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتعزيز ثقافة الاستثمار والاعتماد على الذات من خلال التركيز على المشاريع الانتاجية وفتح المجال امام التمويلات لهذه المشاريع مع الاخذ بعين الاعتبار تمويل المشاريع الصغيرة للعائلات الفقيرة وذات الدخل المحدود مما يخلق نوعا من التكافل الاجتماعي بين المؤسسة المصرفية والمواطن ويدفع بعجلة الاقتصاد الى الامام.

وفي نهاية حديثه وجه زكارنة التحية والتقدير لهيئة سوق رأس المال الفلسطيني على هذا الانجاز، متمنيا مزيدا من التقدم والرقى لهذا القطاع المصرف.

المواصفات والمقاييس يعتمد ويتبنى عدة مواصفات للصناعات الفلسطينية

معا - اعتمد مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس، (15) مشاريع مواصفات منها 5 مشاريع جديدة في مجالات المنتجات البترولية ومواد التزليق، والمعدات الطبية ومعدات المستشفيات، والمواد المعدنية ومنتجاتها ومستحضرات الجميل، و(10) مواصفات معدلة لتحل محل مواصفات سابقة في مجالات لحم الانشوان المعب، المشروبات الغازية، دقيق القمح، الحلاوة الطحينية واحذية السلامة، وغيرها من المجالات.

وتبنى المجلس خلال جلسته التي عقدت في مقر الوزارة برئاسة وزير الاقتصاد الوطني د. جواد ناجي رئيس مجلس الادارة (3) مواصفات عالمية كمواصفات فلسطينية في مجال نظم ادارة الجودة، وسلامة الالعاب.

وتابع مجلس الإدارة خلال جلسته ماتم تنفيذه من القرارات التي اتخذها خلال الجلسة الماضية، على صعيد اعداد استكمال الاطار الاستراتيجي للمؤسسة، وخطتها التنفيذية، واعتماد لجنة تذوق زيت الزيتون، وتنفيذ التعليمات الميتروولوجيا الخاصة بانظمة قياس المحروقات السائلة، والقضايا ذات العلاقة بجودة المنتج الوطني وتعزيز القدرة التنافسية له.

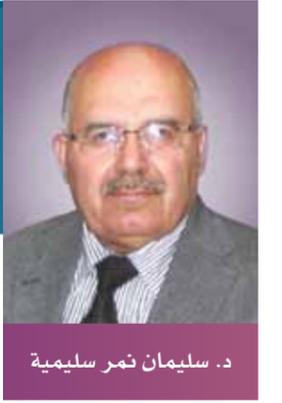
وقرر المجلس اعتبار وزارة الاقتصاد الوطني الجهة المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بأوعية الضغط البسيطة في الاسواق واعتبار وزارتي العمل والداخلية الجهات المختصة في الرقابة على تطبيق نفس التعليمات في اماكن استخدامها.

كما قرر المجلس اعتبار سلطة المياه الجهة المختصة بالرقابة على تطبيق التعليمات الفنية الالزامية الخاصة بالمياه المعالجة للري الزراعي، في محطات المعالجة وخطوط النقل، بينما اعتبر وزارة الزراعة جهة مختصة في الرقابة في تطبيق نفس التعليمات في اماكن استخدامها بدء من خزانات الاستخدام المركزية.

وناقش المجلس مشروع نظام الاعتماد المقدم لتنظيم شؤون الاعتماد، واستعرض مجموعة الانجازات التي حققتها مؤسسة المواصفات والمقاييس خلال العام الماضي اذ تم اعداد واعتماد 150 مواصفة فلسطينية وتحديث 32 مواصفة، واعتماد 5 تعليمات فنية الزامية، ومنح 200 منشأة شهادات خاصة بعلامة جودة والاشراف، وتنفيذ 336 فحص مطابقة للانظمة التشغيلية، ومعايرة 317 جهاز في مجال المعايرة الصناعية، واعتماد 21 فحص مخبري.

وقرر المجلس رفع مشروع قرار لمجلس الوزراء بشأن تحديد وزارتي الاقتصاد الوطني والمالية (الهيئة العامة للبترول) كجهتين مختصتين بالرقابة على المشتقات النفطية، ومنها الوقود النفطي والزيوت المعدنية، كما حدد رسوم معايرة عدادات صهاريج الوقود ب170 شيكل لكل عملية معايرة.

هل أن الأوان لإصدار الجنية الفلسطيني؟!!



د. سليمان نمر سليمية



معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي بالإضافة الى ما يوفره إصدار العملة من عوائد إصدار العملة الوطنية التي ستحل محل العملات الأخرى المتداولة في السوق الفلسطيني، والتي يقدرها الخبراء بحوالي 300 مليون دولار سنويا، كما وان وجود عملة وطنية يوفر على السلطة فاتورة تحويل المساعدات الخارجية من العملات الأجنبية الى عملة الشيكال من اجل توفير نفقاتها الجارية، وكذلك الحد من سيطرة وتحكم بنك اسرائيل المركزي في سيولة الشيكال في السوق الفلسطيني عندما يرفضون استلام الشيكال الفاضل او تزويدنا بالشيكال عند النقص، او رفض استلام الشيكال التالف مما يسبب ارباك في سيولة الشيكال لدى المصارف الفلسطينية، كما وان تحويل المساعدات الخارجية الفلسطينية بالعملات الأجنبية الى الشيكال يوفر دعما للاحتياطي الاسرائيلي من العملات الأجنبية على حساب الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة لميزات كثيرة أخرى مباشرة وغير مباشرة.

في الآونة الأخيرة وخاصة بعد حصول فلسطين على عضو مراقب في الامم المتحدة بتاريخ 19/11/2012، كثر الحديث عن حلم إصدار العملة الفلسطينية لتحل محل العملات الرئيسية الثلاثة المتداولة في السوق الفلسطيني وهي الدينار الاردني، الدولار الأمريكي، الشيكال الاسرائيلي.

من المؤكد أن العملة الوطنية هي أحد رموز السيادة مثل العلم وجواز السفر بل وأكثر أهمية من ذلك، فلا يوجد دولة في العالم بلا عملة، حتى الدول الأكثر فقراً والتي لا تتداول عملتها إلا محلياً.

وكذلك فإن وجود عملة وطنية تحقق للدولة الكثير من المزايا والعوائد منها تمكين الحكومة من وضع سياستها المالية وتمكين البنك المركزي من ممارسة السياسة النقدية التي تهدف الى الحفاظ على الاستقرار النقدي والحفاظ على

مع الاحترام والتقدير للمشاعر الوطنية الصادقة والتوجه لاستكمال سيادة الدولة والمزايا التي تحققها الدولة من إصدار العملة الوطنية، الا ان إصدار هذه العملة يخضع للعديد من المعايير والعناصر الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية والتي لا بد من دراستها وتقييمها بكل دقة ومهنية ومسؤولية قبل التوجه الى إصدار العملة والتي قد ينتج عن إصدارها غير المدروس العديد من النتائج والآثار السلبية التي لا تحمد عقباها.

وبالنسبة للجانب الاقتصادي فمعروف أن مقومات قوة العملة هو إحتياطي الدولة من العملات الأجنبية والذهب وميزان المدفوعات والميزان التجاري، واكتمال الهيكل الاقتصادي للدولة وتوفر الموارد الطبيعية والتوازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها واستقرار سوق النقد وسوق راس المال وفعاليتها... وهذا غير متوفر الى حد ما في الدولة الفلسطينية، والتي ورثت اقتصاداً مشوهاً بعد احتلال دام لأكثر من 27 عاماً، تعرض خلالها لكل أنواع التشويه واللاحق بالاقتصاد الاسرائيلي الاقوى والمسيطر، وهذا الاقتصاد مقيد حالياً باتفاق اوسلو وملحقة الاقتصادي المعروف ببروتوكول باريس 1994 الذي نظم العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والجانب الاسرائيلي ولصالح اسرائيل في مجالات الصناعة والتجارة المحلية والخارجية والسياحة والزراعة والرسوم الجمركية والضرائب والنقد والمالية التي افرد لها البروتوكول خمسة عشر بنداً من مجمل موادها البالغة ثلاث وثمانون مادة حيث نصت المادة /23 البند /ب (سيواصل كلا الجانبين البحث من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة JEC على إمكانية ادخال عملة فلسطينية متفق عليها او على ترتيبات عملة بديلة مؤقتة للسلطة) أي بصريح العبارة لا نستطيع إصدار عملة فلسطينية الا بالاتفاق مع الجانب الإسرائيلي.

أما من الناحية القانونية فإن إصدار العملة الوطنية يتطلب منظومة متكاملة من القوانين ذات العلاقة بالقطاع النقدي والمالي مثل قانون إصدار النقد الذي لم يصدر لغاية تاريخه مع العلم بان هناك تقدم ملموس في إصدار القوانين الأخرى حيث صدر قانون المصارف المعدل لعام /2010 وقانون سلطة النقد الفلسطينية لعام 1997 وقانون الأوراق المالية وقانون المؤسسة العامة لضمان الودائع وقانون غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب.

أما فيما يتعلق بالنواحي الإدارية والفنية فالمقصود بها اكتمال المرافق والمؤسسات ذات العلاقة وعلى رأسها سلطة النقد الفلسطينية التي تقوم الآن بكل مهام ووظائف البنك

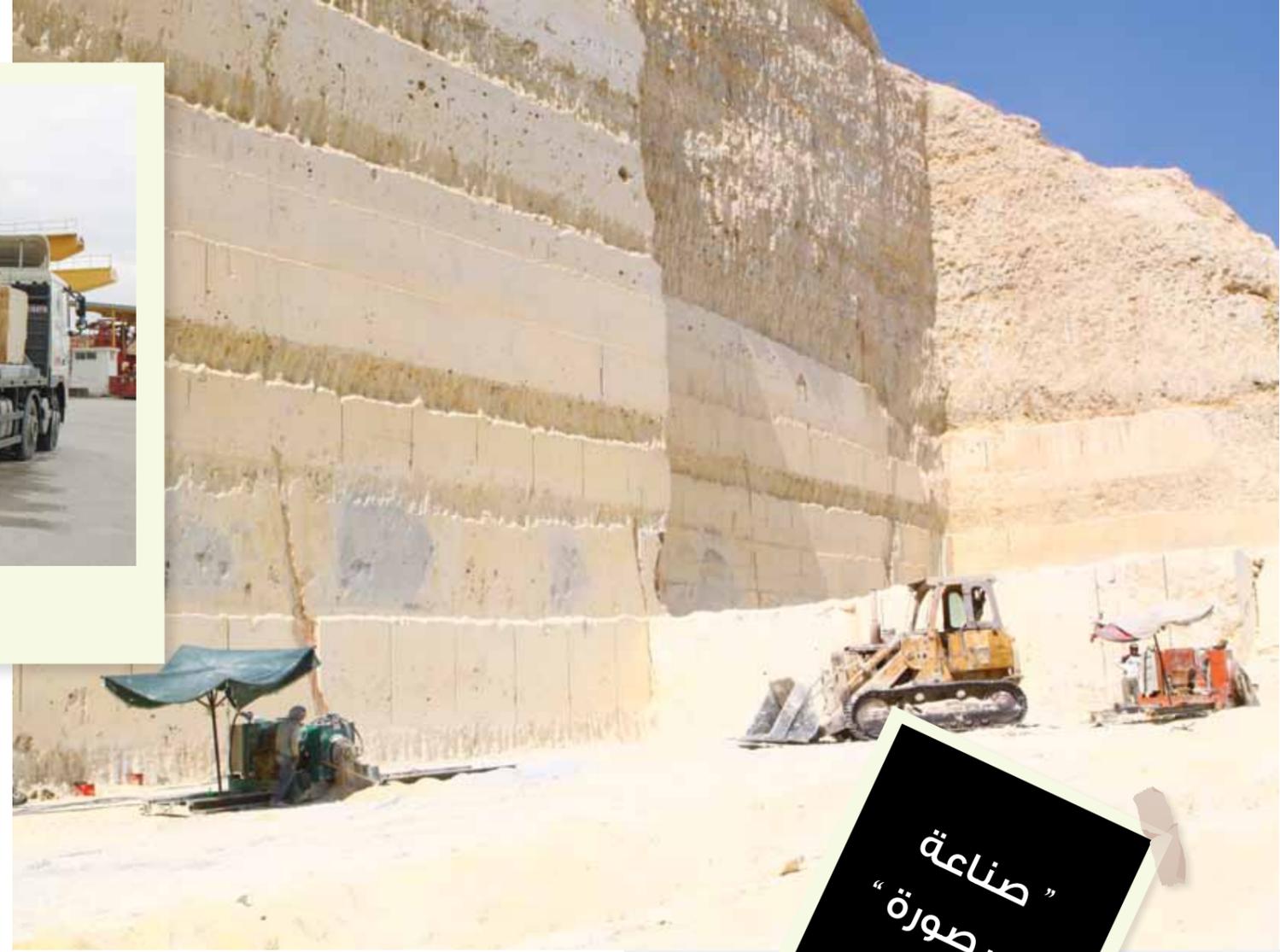
المركزي فيما عدا إصدار العملة، ويمكن القول بان سلطة النقد الفلسطينية حققت نجاحات تحسب لها على صعيد إثبات نفسها محلياً ودولياً، وعلى صعيد الحفاظ على قطاع مصرفي مستقر ومتطور في ظروف اقتصادية وسياسية صعبة.

أما الناحية السياسية فهي الأكثر أهمية في هذا المجال والمتمثلة في استمرار الاحتلال الاسرائيلي وممارساته اليومية من قتل واغلاق وهدم واستيطان ومنع استغلال الموارد في المناطق المسماة C / والتي تشكل 63% من اراضي الضفة الغربية بالإضافة الى عدم موافقه على تعديل بعض البنود في بروتوكول باريس الاقتصادي الذي وجد لتنظيم العلاقة خلال الفترة الانتقالية لمدة 5 سنوات، لكنه ما زال مطبقاً من الجانب الاسرائيلي باخذ حقوقهم كاملة وعدم تحمل أي من مسؤولياتهم، بالإضافة الى ما يحيط بعملية المفاوضات من مخاطر ومحاذير سياسية واقتصادية لا تدعو الى التفاؤل.

و باختصار وبناء على ما سبق وأنه حتى لو وافق الجانب الإسرائيلي حالياً على إصدار العملة الفلسطينية فإنني لست مؤيداً لذلك لأن إصدار هذه العملة في وضعنا الحالي قد يكون أخطر من إقامة الدولة في ظل عدم وضوح الرؤيا السياسية والتراجع الاقتصادي واستمرار الاحتلال الذي يحارب كل مظاهر ورموز السيادة الوطنية الفلسطينية والذي قد يلجأ الى محاربة هذه العملة الوليدة بكل الوسائل المتاحة له من رفض وتزييف وتهريب واحباط. لذلك علينا التريث والتروي وتغليب الجانب الاقتصادي الواقعي على الجانب السياسي والوطني والعاطفي قبل اتخاذ قرار إصدار العملة الوطنية الفلسطينية المنشودة.

بقلم : الدكتور سليمان نمر سليمية

خبير مصرفي وباحث اقتصادي / محاضر جامعي ومحكم مالي مصرفي



” صناعة في صورة “



صناعة ”الذهب الأبيض“ في فلسطين
ترقد فلسطين على ثروة طبيعية ضخمة من ”الذهب الأبيض“
في سلسلة من الجبال والتلال. وهذه الثروة تحافظ على
شهرتها ورونقها، ليس على المستوى المحلي والإقليمي فحسب،
بل العالم يشهد بجودته. فيما تشكل هذه الصناعة أحد أهم
أعمدة الاقتصاد الفلسطيني.
يمتاز هذا الحجر ”العنيد“ بمواصفات تجتمع معه حجارة
الضفة الغربية في مقاومة الماء والاحتفاظ بألوانه بين الأبيض،
والأبيض المائل الى الصفرة، والبني المائل الى الحمرة، علاوة
على هالة القداسة التي تلفه.
”الملتقى“ تابعت مراحل صناعة الحجر المهمة من بداية كونه
مكعبات أو ”بلوكات“ إلى أحجار براقية تنتظر أسواقها في
الوطن والعالم:



د. اسلام حسونه

الملتقى في الصحافة

”الناس يستجيبون للتحفيز“

هل هناك صلة بين ارتفاع سعر الدخان والطلب على المخدرات



وهل زيادة الضرائب تعني زيادة التهريب

عبارة مألوقة يقر بها من سمعها، ولكن ما لا يعلمه البعض، أن هذه العبارة تعد أحد أهم الأسس الاقتصادية لإتخاذ أي قرار. إن الناس بطبيعتها تقوم باتخاذ القرارات من خلال مقارنة التكاليف والفوائد المترتبة على قراراتها. وبالتالي قد تتغير سلوكياتهم بتغير هذه التكاليف والفوائد. هذا ما يعرف بالإقتصاد بمفهوم **”الناس يستجيبون للتحفيز“**. فعلى سبيل المثال، عندما يرتفع سعر حجر الرخام الفلسطيني، الناس تميل الى شراء الحجر المستورد على حساب الحجر المحلي. بعبارة أخرى، إرتفاع سعر المنتج المحلي يولد حافزا للمشتريين لإستهلاك كمية أقل من الرخام الفلسطيني وكمية أكبر من المنتج البديل.

إن معارضة الضرائب على السجائر غالبا ما يجادلون بأن المخدرات تعتبر بديلا للسجائر ويميلون الى أن إرتفاع سعر الدخان يعمل على زيادة إستهلاك المخدرات. بالإضافة الى ما سبق، قد يعمل إرتفاع سعر السجائر الى عزوف المدخنين عن شراء الدخان والاستعاضة عنها بالسجائر اللف والسجائر المهربة بطرق غير شرعية.

عندما يفشل صناع القرار بتقدير كيفية تأثير سياساتهم على الحوافز، فإنه غالبا ما ينتهي بهم الأمر بالوصول إلى نتائج غير مرغوبة. من هنا يجب على صانعي السياسات النظر ليس فقط على الآثار المباشرة الناتجة عن سياساتهم ولكن ايضا الآثار غير المباشرة. فالسياسات التي تعمل على تغيير الحوافز، تعمل على تغيير سلوكيات الناس ايضا.

د. اسلام حسونه

الخليج: ملتقى رجال الأعمال يبحث مع السفير التركي سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين



القطر - حضر ملتقى رجال الأعمال في قطر، الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة قطر بالتعاون مع السفارة التركية، في إطار سلسلة من اللقاءات التي تنفذها السفارة التركية في قطر، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. حضر اللقاء ممثلون من غرفة تجارة وصناعة قطر، والسفير التركي في قطر، وعدد من رجال الأعمال القطريين. وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار، والتكنولوجيا، والطاقة، والبنية التحتية. وأكد السفير التركي في قطر، على أهمية العلاقات الاقتصادية بين قطر وتركيا، وضرورة تعزيز التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية.

إدارة بنك فلسطين تزرع عددا من المراكز التجارية والصناعية وملتقى رجال الأعمال في محافظة الخليل



رام الله - قام وفد من بنك فلسطين برئاسة مدير البنك، ورئيس مجلس الإدارة، والبنك العام للتجارة والصناعة، وعدد من موظفي البنك، بزيارة لمحافظة الخليل، وذلك في إطار سلسلة من اللقاءات التي تنفذها إدارة بنك فلسطين في مختلف المحافظات، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين بنك فلسطين والمؤسسات التجارية والصناعية في المحافظة. حضر اللقاء ممثلون من إدارة بنك فلسطين، والسفير التركي في الخليل، وعدد من رجال الأعمال المحليين. وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين بنك فلسطين والمؤسسات التجارية والصناعية في المحافظة، وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار، والتكنولوجيا، والطاقة، والبنية التحتية.

سفير الأردن: الحكومة تولي اهتماما خاصا لدعم الاقتصاد الفلسطيني



الخليل - دعا - استقبل محمد نواف الجراوي رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني السفير الأردني لدى السلطة الفلسطينية خالد الشوايكة وأبته محمد النشار وذلك بحضور أعضاء مجلس الإدارة: ناصر الصليبي، جواد أبو أسامة، معاذة الفواسية، زهر الصبروني، أسى نبوح، د. اسماعيل الحريص، كاتم حسونه ومدير الملتقى سعد جرادات.

القدس: هدف التنسيق والتعاون بين محافظات الوطن لتعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص



رام الله - استقبلت - استقبلت مؤسسة القدس للتنسيق والتعاون بين محافظات الوطن، في إطار سلسلة من اللقاءات التي تنفذها المؤسسة بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين مؤسسات القطاع الخاص في مختلف المحافظات. حضر اللقاء ممثلون من المؤسسة، والسفير التركي في القدس، وعدد من رجال الأعمال المحليين. وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين مؤسسات القطاع الخاص في مختلف المحافظات، وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار، والتكنولوجيا، والطاقة، والبنية التحتية.

دنيا الوطن



ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني يهدف ورشة عمل حول برنامج تطوير الأسواق الفلسطيني (PMDP)

رام الله - نظمت - نظمت مؤسسة القدس للتنسيق والتعاون بين محافظات الوطن، ورشة عمل حول برنامج تطوير الأسواق الفلسطيني (PMDP) في محافظة الخليل. حضر الورشة ممثلون من المؤسسة، والسفير التركي في الخليل، وعدد من رجال الأعمال المحليين. وتناولت الورشة سبل تطوير الأسواق الفلسطينية، وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار، والتكنولوجيا، والطاقة، والبنية التحتية.

ملتقى رجال الأعمال يهدف حملة التوعية بالأمراض المعدية

الخليل - برعاية - برعاية مؤسسة القدس للتنسيق والتعاون بين محافظات الوطن، نظمت مؤسسة القدس حملة التوعية بالأمراض المعدية في محافظة الخليل. حضر الحملة ممثلون من المؤسسة، والسفير التركي في الخليل، وعدد من رجال الأعمال المحليين. وتناولت الحملة سبل تعزيز الوعي بالأمراض المعدية، وخاصة في مجالات الصحة العامة، والتكنولوجيا، والطاقة، والبنية التحتية.

الخليل
في الماضي والحاضر



OSAILY TRADING CONTRACTING CO



Committed to Build Palestine

Osaily Established in Palestine 1987, ISO Certified 9002 in Year 2000

Osaily's Classifications in the Palestinian Contractors Union are:

- | | |
|----------------------------|--------|
| 1. Building Works | 1 st A |
| 2. Electromechanical Works | 1 st |
| 3. Water & Sewage Works | 1 st |
| 4. Roads | 1 st B |

Address:

City Center Building
Iben Rushd Circle 8th Floor
P.O. Box: 33, Hebron, Palestine
Tel:970-2-2229851, Fax: 2220873
Email: osaily@osaily.com
Web site: www.osaily.com



عراقة الماضي... وإشرافه الحاضر... وإطلالة المستقبل...

www.aljuneidi.com

الشركة الأولى الحاصلة على شهادة الجودة العالمية 2008 - ISO 9001 في صناعة الألبان



هاتف: +972 2 222 9432
فاكس: +972 2 222 0558

فلسطين ، الخليل ، شارع السلام
E-mail: info@aljuneidi.com

شركة الجنيدي لتصنيع الألبان والمواد الغذائية
ص.ب: 274